

Hamād, Sālīb Hamdī.

حَيَاتُنَا الْأَدَبِيَّةُ

موجز في علم الأدب الاجتماعي المصري

Hayātunā al-adabīyah
تأليف

لـ

S. Hamdi Hammad

(حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمؤلف)

١٩٠٧ - ١٣٢٥

مُطْبَعَةُ مَدِينَةِ الْإِسْلَامِ وَالْأَدَبِ

(بالطريقة النورية بشارع خيرت بالقاهرة)

إلى القارئ العزيز !

ها أنا زائرة قد كتبت بيدك عن محبوب لذي
فأما من أن يعود وكل صحيفة من ناطقة برقة طبعك
وسأله عن صبره وذكرك ولطفك لصاحبه

الشيخ
عليه

(RECAP)

2271

26566

344

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

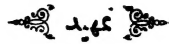
الحمد لله الذى جعل الادب مرعاة النفوس وغذاء الارواح ووسيلة
 هي أعظم الوسائل لتهديب الاخلاق وتطهير الاعراق ، واساساً هو نعم
 الاساس المتين الذى نبني عليه كل شؤوننا في « حياتنا الادبية » وسائر
 أمورنا الاجتماعية وتربيتنا الدنيوية والدينية فلا غرو اذا قيل أنه التمدن
 كل التمدن والرفق كل الرفق — والصلاة ثم السلام على سيدنا محمد المصطفى
 المبعوث بأكمل الآداب وأجل الشيم ومحاسن الصفات القائل « انما بعثت
 لأتمم مكارم الاخلاق » أما بعد فهذه رسالة على طريقة العصرين في
 تهذيب الاخلاق وتربية النفوس جمعت فيها زبدة من الاصول وأمهات
 القواعد الادبية والاجتماعية التي أودعها القوم بطون اسفارهم في علم
 الادب الاجتماعي ولقد كنت كتبت الفصول الثلاثة الاولى منها في جريدة
 المؤيد القراء وكنت على وشك متابعة نشرها بتلك الصحيفة الوضاء ولا
 ماطراً من شاغل القيام بتأليف رسالتي « أدب الاسلام » التي صدرت
 منذ عهد قريب فلماذا لم أبدأ من ايقاف نشر هذه الرسالة على النمط
 الذى كنت اخترته لها بادية بدء الى ان سنحت لي اليوم فرصة التفرغ
 لها فطبعها في هذا الكتاب وإني لأرجو الله تعالى أن ينفع بها الجمهور

عندنا الذى أسأله العذر وألتبس اليه صفح الكريم بغض الطرف عما يرى فى رسالتى هذه من عيب أو خطأ فلقد جاء فى بعض الامثال العربية «ان الارادة الحسنة لتقوم مقام ما ينقص صاحبها من الملكات» وان نبقي أو ارادنى شهد الله تعالى لى كذلك فيما قمت وأقوم به فى خدمته هذا الجمهور

القاهرة فى غرة رجب الفرد سنة ١٣٢٥ (صالح حمدى حماد)



﴿ الفصل الاول ﴾



(شئء تجب محاربته)

اخلاق الطبقة الدنيا عندنا - ماعند هذه الطبقة من المساوي - ماينبغي ان نكون عليه لبلوغ الكمال القومى - سرعة مايلحق بالنفوس من شرور الحضارة بقية دائنا الحالى - ما-ند غيرنا منه - اختلاف الآراء فى الداء والدواء

لقد اشتهر أفراد طبقة الامة المصرية الدنيا على اختلاف نحلهم بشئء من الخلفة والطيش مع السذاجة وسلامة النية غالباً ، وإن صدق مايقول الذين بحثوا فى اخلاقنا من الاسلاف الطيبين فقد خصت هذه الفئة كذلك بشئء من الخلاعة وحب المجون ، فباجماع هذه الصفات وبضميمة ذلك العدو اللدود من الجهل المطبق اليها تكوّن فى اخلاق جمهور سكان المدن لدينا من الجهلة وأهل الغباوة والدعارة مزيج من الاخلاق الشائنة لايمكن أن نسميه إلا فساداً وشرّاً ترى آثاره فى سلوك الافراد بحسب الاستعداد وقابليات الطبقات وتؤثر وتظهر فى مجموع أخلاق الامة وآدابها العمومية خصوصاً فى الطبقات الاقرب لتلك الطبقة الدنيا واحداها ومن تسرق أخلاقهم من أخلاقها ، وهذا الذى يشاهد من أحوال تلك الطبقات فى مجتمعاتها وعلى قوارع الطرق من قلة الحشمة والمجاهرة بفحش

القول وبذاءة اللسان والوقاحة والتهتك والخصام والتنكيت
والقاء الافوال على عواهنها بلا مبالاة ولا احتشام ولا مراعاة
احساسات انسان وإن يكن اكثره بسلامة نية وسذاجة للجهل
عادة بانه من المساوى والردائل الشائنة التى لا ينبغي ان يتصف
بها انسان خصوصاً فى هذا العصر عصر الجذ والاجتهاد والادب
وأهل هذه الطبقة من الامة لجهلها وغباوتها ونقص تربيتها
يكثُر بينهم الكذب والغيبة والنميمة وهى إذا ما حدثت بخبر
قلبه وصرفته عن مواضعه وزادت عليه من عندياتها - وجواب
عندياتها مملوء - كنتك المرأة التى يحكى عنها فى حكايات
الخرافات الحكيمية أن زوجها عثر على كنز فلكى يمتحنها فى كتم
السر قال لها انه باض بيضة ورجاها ان تكتم عليه حاله ولا
تفضحه به فما كان منها إلا ان أفشته عليه وما جاء المساء إلا وقد
طرق سمعه انه باض مكان البيضة مائة بيضة ! فهكذا حال الطبقة
الجاهلة عندنا تغلب الحقائق وتزبد عليها فتذيع مقلوبة ممسوخة
وتبدو على الشفاه خرافات وخزعبلات يؤخذ بها على رأينا
العام ، فهذا وما تقدم من حال عدم الحشمة والادب والوقار
فى السلوك كالذى يشاهد فى أفراد الاوروبيين بيننا مما يلزم

مناهضته ومقاتلته بكل الوسائل الادبية حتى تخف وطأته وتستأصل على قدر الامكان من نفوسنا شأفته .

أى قوم : إنا قد أضحينا في زمان يجب ان نكون فيه امة حية ، امة علم وعمل يناسب وجودنا ، امة جد وأدب وأخلاق قوية وقد كفانا رقاعة وسفاسف وتباغضاً وتداراً وأمر تلك الصفات اللاصقة بجمهورنا مما يعيق بنا في سلوك هذا السبيل المجيد من بلوغ الكمال القومى بل قد تفسد علينا معه أحوالنا وأحوال ذرارينا من الطبقات الرفيعة التى هى عنوان الامة وشرها لانها أمراض ولها شبه جرائم تعدى كما يعدى السليم الاجرب ولا برهان غير المشاهد والمشاهد كلها عبر .

وإذا أضفنا الى هذا سهولة ما قد يلصق بالنفوس عادة عندنا من مفسد التمدن الحديث وشروع الحضارة الجديدة لانها تجرد نفوساً غير متأصل فيها بذور التربية الحققة ولاغراسها الطبية التى يمكنها وحدها ان تكبح جماح النفوس تلقاء عوامل الاغراء والتشويق النفسى لا جرم كان لنا من جملة ذلك مرض اجتماعي ثقیل الوطأة وداء أدبي شديد الخطر يمكن أن نسائل نفوسنا محاوله : أنحن فى تقدم أم فى تأخر ؟ أنحن امة ذات

كفأة على حفظ كرامتها أم أنا قوم ندوس تلك الكرامة تحت
أقدامنا جهلا وتجاهلا في سبيل شهوات النفوس وعدم التأثر
لما تتألم له هيئتنا الاجتماعية؟

ولكى أصور بنية دائنا العضال ومرضا المتشعب الاطراف
أقول : انه ولئن كان اهل الريف عندنا أحشم نفوسا من أهل
المدن لبعد الاوساط عن بوثرات فساد المدن وغوغائها الا أن
لهم هم أيضا معائب وشرورا أضحت اشهر من نار على علم من ايمان
الاحقاد وكثرة الانتقامات والمنازعات والتزويرات الى اشباه
ذلك مما لا يمكن لعقل انسان ان يتصور انه يوجد كهذا شر
في صفات الانسان . وإذا ما انتقلنا الى دائرة تلك الفئة من
« لصوص العصبجية والفتوات » ومتهشريهم في المدن لدينا
كان لنا منها ومن آفها هي الاخرى — حتي عند اليهود —
منظر آخر لا نظير له ولا مثيل في العالم تبرأ منه الانسانية
ويندى له جبينها حياءً وخجلا .

نم هذا الحال الذي نئن منه ونشتكي ربما وجدت له اشباه
ونظائر عند غيرنا من الامم غير امتنا ولكن للفرق الجسيم
بين التربية لدينا والتربية عند تلك الامم لا سيما في مدرستها

الاولى من العائلة ثم تلك الحشمة وذلك الادب والكمال والذوق الذى يلاحظ في سلوك الوسط العمومى ثم ولو مع ما قد يكون من وراء هذا السلوك من ميل الى الشهوات أو اندفاع في تيارها لذلك كان ضرر هذه الاحوال عندنا اكثر واظهر واكبر « فضيحة » مما هي لديهم .

تلك هي حالتنا وحال علتنا ونحن نرى مع ذلك كل يوم جرائدنا في ازدياد وانتشار ونسمع كل حين بتقدم العلم وانتشار أنوار المعارف وفتح المكاتب والمدارس والحكومة السنية تحتاط للامور وتضع القوانين والنظمات الرادعة وتوقع القصاصات الصارمة ولكن ما بالنا تكثر مع ذلك شرونا وتزداد مساوينا وتمتد عدوى هاته الامراض بكثرة في هيئتنا فلا الفلاح حرسه الله يكف عن شره وأذاه ولا المدنى يستقيم عوده ويتهذب خلقه ؟ لا ويب ان لهذا سراً واسباباً وعللاً منها قديمة ومنها متجددة كل يذهب في تعليلها مذهباً وكل يصورها بحسب تصوره ولكنها كلها قد لا تتخطى نساد السلوك في الوسط الاجتماعى وآدابه وضعف عمل التربية المدرسية حيال هذا وذاك . او ليس في هذا شيء تجب علينا بالحق محاربته ؟

﴿ الفصل الثاني ﴾

(قوى النفس واصول الادب)

القوى النفسانية المودعة في الانسان - الادب - تحقيق الكمال بالادب .
وهو السعادة - تقسيم الادب الاجتماعى الى نظرى وعملى - اقتصار هذه الرسالة
على القسم العملى مطبقة بنوع ما على حالتنا - أصول الآداب المودعة من أصل
الفطرة - قوى النفس البشرية وشرف كفاءتها - فكرة الخير وما يتبها من
فكرة الجيد والجميل والحق - اختلاف الحكم باختلاف العرف - وجوب التربية
للتحلي بالآداب الصحيحة .

مهما اختلف الناس في العوائد والطباع ومهما تباينوا في
الخلق والامزجة فان هناك في النفس الانسانية اصولا وقوى
عامة هي أساس الادب الانساني ومصدر كمال النفس البشرية
مما يجعل في الانسان تلك القابلية وذلك الاستعداد لهذيب
خلقه وتركية نفسه وفاق السنن الادبية المجمع عليها بحكم الظروف
بصرف النظر عن الخلف في العادات والاحوال الاجتماعية
القومية الجزئية من احوال الاجتماعات البشرية التي لها حكمها
من حكم البيئة والتقاليد في الامم وعاداتها الخاصة بها .

ولقد عرفوا هذا الأدب الانساني بانه « علم المبادئ » التي
تولى بوجه الانسان شطر كماله « فعرفة هذا الكمال اعنى غاية
الوجود التي يجب ان يرمي الانسان بقواه اليها وتحقيقها هو

ما يتكفل بتلقينه للانسان هذا العلم الاخلاقي الجليل
 وإذا كان تحقيق هذا الكمال هو إخراج تلك المبادئ
 من طور القوة الى حيز العمل ، وبما ان كل امرئ يحقق
 لذاته هذا الامر الجميل يحصل بلا أدنى ريب على الغاية السامية
 التي يتوق بطبيعته البشرية اليها بما يجعله مرتاحاً متلذذاً لذلك
 حق لهم ان يعرفوا ايضاً هذا العلم بالحق انه فن تحصيل السعادة
 ولعلم الحق ان التحلي الادب هو في الواقع أصل تحصيل
 السعادة بعينها لان الانسان اذا وفق وطابق بين عمله وسنن
 الآداب الجليلة والاذواق السنية لا جرم حصل أجل انواع
 السعادة واللذة بل ورسوخ القدم في كل الشؤون العملية لان من بنى
 على غير هذا الاساس في مثل تلك الشؤون الحيوية مهما حصل
 بادىء ذي بدء من حظ وغاية فلن يكون الا بانياً على صفحات
 الماء فتسوء حاله وقل ان ينتظم عمله ويخسر غالباً ثمار اتعابه .
 ويقسم هذا الادب بناء على التعريف الآنف الى قسمين
 كأكثر الفنون البشرية أحدهما نظري عليه استنباط المبادئ
 وتقرير وتحليل قواعد السلوك والاميال واستخراج المبدأ أو
 القاعدة الصحيحة التي يطلقون عليها اسم « القانون الادبي »

أو « القاعدة الادبية » والآخر عملى يحدد لنا الافعال ويبين لنا حسننها من قبيحها وصحيحها من فاسدها بالنظر الى الاشخاص وبالنظر الى الظروف المكتتفة للعمل

وانا في هذه الرسالة لست بمتكلم الاعلى هذا القسم الاخير مطبقاً على حالتنا الخصوصية وبعبارة اخرى انى لست بمتوخ هنا الا سرد بعض ما جمع من تلك المبادئ في المؤلفات العصرية بالايجاز المطلوب لمثل هذا المقام من الارشاد بالاختصار والوضوح بحسب ماوافق ذوقنا العصرى بما أراه مفيداً لهيئتنا الاجتماعية على اختلاف نحلها بعض تلك الفائدة التى قد تأتىها من هنا ومن هنا من ابحاث جماعة الكتاب العصريين النافعة وهو علاج حسن فى جملة وان كان غير قاطع حيل عظم المؤثرات الاخرى لكن ما لا يدرك كله لا يترك كله هكذا قال عقلاء السلف وهكذا قد تستصعب الامور فى بدايتها .

قلت فى أول هذا الفصل ان أصول الآداب مودعة فى الانسان فهى فى نفسه وفى قوى نفسه وفى عقله الرشيد ، وبعبارة اخرى أنها قد قد تنحصر فى قوى النفس البشرية وكفاتها وفى مبدأ أو فكرة الخير الشاملة لعموم البشر ثم فى مبدأ المسؤولية

الشخصية المدركة للانسان .

أما قوى النفس الآدمية وكفاتها فهي ان الانسان قد امتاز على الحيوان الاعجم بمزايا وخص بخصائص ومواهب وجد فيها شرفه ورفعته ولكن هذه الرفة وتلك الكفاءة قد ترى قابلة للتغير تارة بالزيادة وتارة بالنقصان بحسب ما يستعمل المرء قواه ويستخدم مواهبه ويستفيد . فاذا استفادت هيئة واستخدمت قواها كأمة متمدنة متأدبة لارب صالح حالها وفازت في معترك الحياة البشرية بأجل الارب والسعادات والا انعكس حالها وان حازت أسمى الآداب الموروثة نظريا إذ العبرة بالفعال واختيار الاساليب فيها على الدوام حتى تمد قوى النفوس بأجل الامداد وتحدد الافعال ضمن دوائرها المطلوبة بحسب المقتضيات

وفكرة الخير أو مبدأ الخير يشمل بنى الانسان كلهم أيضا لان الناس وان اختلفوا فى الصور والظن فهم مشتركون فى قوة عامة هى خاصة النفس البشرية وهى العقل الذى يهديننا الى فكرة الخير إذ لا يكون شخص بدأ ذكاؤه فى النمو والتميز الا ويدرك بالتميز الخاص بالبصيرة الآدمية الفرق ما بين الخير

والشر والصحيح والفاسد والجميل والقبيح . ففكرة الخير هي إذاً أساس الادب النفسى وهى وفكرة الجميل والصحيح مرتبطة ببعضها ببعض أيما ارتباط لا اشتراكهما في المصدر من النفس فمن ثم إذا وصف الفعل الواحد بأنه حسن وجميل أتصف كذلك بنوع ما بأنه جيد . وأنا إذا فعلنا خيراً كنا كذلك على الحق وعلى الصدق .

واختلاف الحكم لا ينفي المبدأ العقلى للخير — ذلك ان فكرة الخير عامة مطردة فى البشر وهى لازمة بالضرورة وغير ممكن ان تنفك عن النفوس البتة أو لا يقع فى الوجدان الاعتراف بها لانها مقررة بالعقل وواجبة به لكن تطبيق هذه الفكرة على الفعال من حيث وصفها بها قابل للتغيير بحسب الزمان والمكان واختلاف العوائد والاخلاق بحيث ان الفعل الواحد ليس من الضروري ان يكون فى كل زمان وفى كل مكان محكوماً عليه بالحسن أو بالقبح بل يجب ان يلاحظ جيداً ان هذا الحكم إنما يرجع غالباً الى العادة والمألوف عند الناس فى أوساطهم بمقدار ما صح عندهم من الاحكام وهم دائماً بأسم الخير يستحسنون ويستقبحون الفعل الواحد بمقتضى ما توحىه وتفسره لهم مألوفاتهم المختلفة فان

كانت صحيحة وجيدة المبادئ، صحت أحكامهم وبالتالي صلحت أفعالهم واستقامت أحوالهم والاساءات أحوالهم ونفدت أحكامهم وبعثوا عن الخير الحقيقي والكمال الحقيقي بمقدار ما نسوا أو تناسوا من مبادئ. ومن هنا وجبت التربية ووجب التعليم والتهذيب ووجب التعويد الفعلي من الاتصاف والعمل في كل أدوار الحياة حتى تصح المبادئ الادبية وترسخ ولا تشذ الفعالي عن الخير الحقيقي والحدود المقررة بحسب مستحسن الاحوال الصحيحة المجمع عليها لان التربية والتثقيف تكتسب العقول هاته المبادئ الصحيحة وتستفيد بها وبالتصاف العملي المقرر ترسخ في النفس الاحوال الصحيحة وملكانها الرجحية وتحصل الثمار الشبيهة المطلوبة في الهيئة وعند الفرد في ذاته للمسئولية — ذلك المبدأ الثالث للأدب الذي سيأتي شرحه — الواقعة عليه أمام وجدانه وأمام هيئته فهل عندنا نحن شيء من العناية بتلك الشؤون الحيوية ؟ هل يفيدنا الادعاء بأننا أهل أدب جم ومبادئ صحيحة ومحاسن طويلة عريضة وهي قد لا تخرج عن نظريات وأقاويل عويصة مبعثرة في لفيف أسفارنا المتيقة يناقضها على خط مستقيم حال العمل السيء الذي ألتجّه الالهال للتربية بحسب المقتضيات عند جمهور الامة ؟

﴿ الفصل الثالث ﴾

(المسؤولية الادبية)

لماذا تقع المسؤولية على الانسان وحده — هذه المسؤولية أقسامها — المسؤولية الادبية — شروطها . العقل والحرية — اختلاف المسؤولية — المسؤولية التامة والمشاركة — الوجدان وحكمه — في تربية الوجدان استصلاح حال النفوس

لما كان الانسان بطبيعته جديراً بان يعرف بحاله على نحو ما سبق ولا يمكنه بحال من الاحوال إذا بعد عن هذا الكمال أن يجعل الجهل به عذراً بالنظر الى الاحوال الارتقائية المحدقة به إذ جهل المرء لهذا الكمال والوسائط التى تؤدى الى تحقيقه لنفسه إنما هو فى مثل تلك الاحوال من الغلط الفاحش الذى لا يعذر صاحبه بازاء الشرائع المعمول بها ، ومعرفة المرء ذلك ثم عدوله عنه غلط اكبر ووزر أعظم فالمرء مسئول عن هذا وعن ذاك وبعبارة اخرى انه مستحق عليه أعظم القصاصات الادبية التى من اولها وأقظها فقدانها لصفة الكفاة الانسانية وسقوط الشرف الانسانى

وتحدد هذه المسؤولية الادبية الواقعة في عنق الانسان بانها « صفة للانسان بمقتضاها يحاسب أدبياً على جميع أفعاله ويمجازى عليها جزاءً ادبياً حقاً من قبل نفسه أو من لدن بنى

جنسه» فان كان العمل جيداً وحسناً كان الجزاء خيراً وأن كان رديئاً شائئاً كان قصاصاً وعقاباً بقدره ، واذ كان كل فعل لنا يفترض فيه إما القصد والعمد وإما غير القصد والعمد ، وبما ان الاول هو في الغالب من صفات افعال العقلاء لذلك انقسمت المسؤولية الى قسمين مسؤولية عن العمل ومسؤولية عن المقاصد السابقة له

والمسؤولية الادبية هي التي تنتج عن المقاصد ، وبناء على هذا فانا نشاهد الفعل الواحد قد يتكيف بالكيفيات المتنوعة ويصطبغ بالصبغات المختلفة تبعاً للقصد والعمد الذي سبقه ، فاللص الذي يتربص لانسان يقتله ويسلبه ما له عليه مسؤولية القتل بالعمد وسبق الاضرار على اشنعها بخلاف ذلك الصياد الذي قد يخطئ المرمى فيصيب بدلاً عما كان يقصد من الصيد انساناً فيقتله فانه وان يكن قاتلاً مثل الاول لكن شتان بين مسؤوليه هذا ومسؤولية ذاك أدبياً وشرعياً لا اختلاف مقصدي الاثنين وقس على هذا كل الافعال التي يأتيها الانسان فانها تعتبر أدبياً بمقاصدها والعبرة شرعاً أيضاً بالمقاصد .

وشرط المسؤولية « العقل والحرية » لان كل فعل يقع

من انسان لا يكون صاحبه مستكملا هذين الشرطين لا يقع على صاحبه مسوءولية الا بقدره لانه يلزم أن يعتبر في الفاعل مقدار ادراكه ووزانه لما يقدم عليه من الفعل ، وليس معنى هذا الادراك الاكتفاء بان الانسان مدرك لعمله بنوع ما لانه واضح ان العمل الذي يبدر من الانسان بغير شعور من النفس عند وقوع الفعل كأفعال النائم والمصرع والمحموخ فهذه ليس فيها مسؤولية إنما المقصود بالادراك تقدير المرء للفعل ووزانه وتدبره لمقدماته ونتائجه سواء كان حسنا أو قبيحا ، نافعا أو ضارا ، حقا أو غير حق ، فهذا التقدير وذلك الوزن يستلزم درجة من الكفاءة العقلية والتربية العملية ولا يعذر الجاهل بها في مجتمع حائز لصفات التمدن الاصلية والا بطلت الشرائع وفسدت الاوضاع الاجتماعية

أما الحرية أى التمكن من الفعل والتمكن من الامتناع عنه فشرطها ان يكون المرء حرا في عمله لانه ليس من العدل ادبياً ان توقع المسؤولية على امرئ واقع تحت تصرفات شرائع قسرية ونواميس تضطره للعمل ولا يمكنه معها ان يعمل بارادته ، فكما انه ليس من مسوءولية على البحر أو الارض فيما

يشيرهما من العواصف والانواء والزلازل التي قد تأتي بالاضرار والتلفيات الجسيمة بواسطتهما أو على ذلك الحيوان المفترس بالنظر الى صفاته الغريزية فيما يأتي من أذى وافتراس كذلك الانسان لا مسوءولية عليه الا بمقدار ما هو مآلك من ارادته وتنام عقله وحرية ، فالجبر على العمل بأى من انواع الاجبار أي فقدان الارادة أو العقل لا مسئولية عليه من هذه الوجهة القسرية الا بقدر اشتراكه فيها .

ينتج مما تقدم من هذين الشرطين شرط العقل وشرط الحرية ان هذه المسئولية متغيرة بحسب الاشخاص بل وبالنسبة الى الشخص الواحد بالنظر الى الاوقات والظروف فالحرية في الواقع معلقة مباشرة على العقل فلكي تكون الارادة حرة مالكة تمام قيادها وجب ان تستنير النفوس وترشد البصائر الى الامور بحسب الاحوال الجميلة بواسطة العقل واستفادته واستعداده ، وهذا العقل بالنظر الى ذلك قد يزيد حال معلوماته ومستترشداته وقد ينقص بحسب التطبيق والتعليم والاختيار والصحة والمرض والقوة والضعف والاعمار ، وللشهوات وشؤمها حكمها هنا من سيء التأثير بالتشويش والارباك بحسب مواقعها من النفوس

وبقدر انضباطها أو عدم انضباطها للعقل .
وتعد المسؤولية تامة في حال استيفاء المرء بأزاء الافعال
كل شروطها من العقل والحرية . ثم القصد والتصميم ، وهى بهذا
غير فائتة الجاهل القادر ولا ذلك الذى يدفع بنفسه في تهلكة
الشهوات والجهالات والافسدت الحدود الادبية والشرائع
الموضوعة وتعد المسؤولية مشتركة أى غير ملصقة بصاحبها بالذات
اذا وقعت فيها الفعاليات بتأثير مؤثرات خارجية كالنصح والاعراء
والاجبار على الافعال من اشخاص ذوى سلطة على المرء كالاباء
والرؤساء والمخدومين الى اشباه ذلك فان المسؤولية في هذا
وامثاله توزع بل وتصلح حتى تلصق على أعظمها بمصدرها الاصلى

*
* *

ومبدأ المسؤولية الادبية يرتكز على الوجدان البشرى
والضمير الانسانى من النفس البشرية التى أودع فيها هذه القوة
الخاصة التى تحكم بها على الفعاليات إما بالجزاء الخير وإما بالتقبيح
والعقاب البليغ ؛ إذ هذه القوة أو الملكة من خصائصها وزن
الافعال والمقاصد وتقديرها اقدارها بالنسبة الى فكرة الخير
والشر المودعة في النفس الآدمية فاذا قامت الاعضاء بعمل الخير

سرت وانتعشت القوة الوجدانية وكانت المسئولية أمام نظر الضمير والذمة خيراً محضاً وسروراً شاملاً ولذة نفسانية عالية، وإذا كان الفعل قبيحاً مذموماً كان الحكم الوجداني توبيخاً وتقريماً وكدرأ لاحقاً بقدر ما في النفس والعقل من معرفة وعلم بآثار الرذائل والفضائل .

وهاته القوة قوة الوجدان الانساني لا تقتصر في حكمها وتقديرها للفعال والمسئوليات اقدارها على نفسها فقط بل قضاؤها يتعدى أيضاً الى فعل الغير ، وكل امرئ فيه هذه الخلقة وفي كل تشاهد بصفاتها العامة المميزة التي تنسب الى الجبلية البشرية وترتبط بتينك القوتين الاخرين للنفس قوة العقل وقوة الشعور والاحساس ولقد عرفوا الوجدان بالاستناد على هذا من حاله بأنه « العقل حاكماً على الفعال بالنظر الى تعلقها بمبدأ الخير والشعور النفسى مرتاحاً لمطابقة الفعل للصواب أو متألماً لعدم مطابقة الفعل لمبدأ الخير »

وعمل هذا الوجدان في تأدية وظيفته هذا يظهر ويشاهد بأدنى تأمل في الاحوال اللاحقة بالنفس تلقاء لحوادث الواقعة فيحصل له منها إما الارتياح والسرور وإما التألم والكدر وما يتبع

ذلك من احترام النفس أو احتقارها والميل وعدم الميل أو المدح والقدح بالنسبة الى عمل الغير .

وأولى هذه الظواهر للنفس أو الوجدان تسمى أحكاماً حيث ان الوجدان قد يرتبط من جانبها بالعقل وموضوعها كما تقدم أفعالنا الخاصة بنا من حيث احترام النفس بنسبتها أو احتقارها بحسبها ، وأفعال غيرنا بحسب ذلك أيضاً . وثانيتها احساسات ترى في التآلمات أو الارتياحات والمحبة والكراهة بقدر تلکم الاحكام .

وجملة القول أن المسؤولية بشروطها وأحوالها الآتفة يستشعرها الانسان أيما استشعار من وجدانه بقسميه السالفين من الحكم والاحساس تلقاء الافعال الواقعة وهذه المسؤولية تتفاوت بحسب الاحوال والظروف وليس الجهل أو التجاهل أحدها وليس ميل النفوس غير المنقادة للعقل الى الشهوات منها أيضاً ، وهناك أجمل خلة بشرية واكمل فضيلة أدبية لتقدير الامور أقدارها وبعبارة اخرى لتحويل حال المسؤوليات الادبية الواقعة منا علينا الى خير محض وسرور وسعادة ذلك بأن نربي وجداننا ونهذب نفوسنا تهذيباً صحيحاً تستصلح من ورائه

أفعالنا فتجري من ثم بمقتضى سنن الآداب الجميلة بما يرتاح له ذلك الوجدان الانسانى المراقب لآعمالنا ، والذمة البشرية الحاكمة على خافيتنا وظاهرنا ، وحسب المتأدب العصرى بهذا نهجاً حسناً وصراطاً سوى فيه الشرف والرفعة ، وفيه النجاح والسعادة

﴿ الفصل الرابع ﴾ « الحرية الادبية »

اختلاف الناس فى الحرية وحقيقتها — تباين الافعال الصادرة من الاحياء
افعال الحيوان السليقة — قوة الارادة الانسانية والاختيار — تعريف الحرية
الادبية — ليست الحرية متابعة الاهواء أو فعل مالا يتصور عقليا — شروط
الحرية وحدودها — الحرية متساوية امام النظمات — ما ينبغي لخلاص الحرية
الادبية — القيام بالواجبات قطب رحا الحرية الادبية .

قد يفهم بعض الناس معنى الحرية على غير حقيقتها فيخالها
التطوح فى كل الامور ، ومحسبها التماذى فى جميع الافعال باسم
الحرية وبموجب مبدئها العظيم ! ويمجب ذلك المتأدب العصرى
من حال هذا الجاهل المعتقد فى الحرية لقاء الحبل على الغارب
كما قد يأسف من جهة اخرى لحال فريق الساخطين على الحرية
من « المحافظين » لانهم يظنونها حرسهم الله مجلبة الشرور
وداعية الرذائل الواقع فيها ابناء الهيئات الاجتماعية لما يعلم من

إن مبدأ الحرية الأدبية الشخصية والعمومية مبدأ عظيم جليل له حدود وله آداب وانها لا تتمدى تحرى الحقوق ولا تتخطى أداء الواجبات الانسانية وانها بهذا من خير ما منح الناس على ظهر هذه الكرة وفضلوا به تفضيلا فى تكاليف الحياة العالية ، الحياة الانسانية بجميل لفظها وجميل معناها .

إن جميع الافعال التى تصدر عن الاحياء إما طبيعيه غريزية وإما صادرة عن فكر وروية ، أى ان كل الافعال إما ان تسبق أى تصدر ابتداء بدون التفات الى النتائج أو الاسباب والغايات النهائية التى تجعل لها قيمتها ، أو تلى ذلك وتقترب به ، والغريزة والمعادات هى من مميزات الطائفة الاولى من تلك الفعّال ، والارادة هى الوسطة الوحيدة للقيام بالفريق الآخر فريق الافعال الصادرة عن فكر وروية .

وغير خاف أن الحيوان الاعجم يشترك الانسان فى النوع الاول من الافعال الحيويه الصادرة عن الغريزة والمادة مجردة افعاله عن كل صبغة أدبية يراها الانسان فيها من حيث النفع أو الضرر ، والحسن أو القبح ، بل هو قد لا يعلم من نتائجها الاما! ألفه من قريب النتائج واعتاده من التأثير الطبيعى المباشر.

أما الانسان ، ذلك الكون الاصغر ، فقد حاز قوة الارادة واحرز صفتها العظيمة التي هي بالحق فضيلة له للقيام بالتمييز والاختيار في الافعال المختلفة للاسباب المختلفة التي تدفع به اليها ارادته الرشيدة ، وهذه الارادة التي للانسان انما هو يحرزها من بين سائر جنس الحيوان لانه الحائز للصفات العالية وصفوة الصفوة من العقل والفكر الذين لولاهما لما كان له ثم وسيلة للحكم واستعمال القياسات وربط الاسباب بالمسببات ، وحمل المعاملات على العلل ، وحك النظر في الافعال ووزانها بميزان وياه من شرف عظيم لعقل الانسان وارادة الانسان ،

ولقد عرفوا الحرية الادبية بالحمل على هذا من حال الارادة الانسانية انها « التمكن من استعمال الارادة واستخدامها » وحيث ان الارادة من خصائص الانسان فقد يعلم من هذا أنه وحده الخصيصة بالحرية الادبية من بين سائر سكان هذه الكرة وانها أى هذه الحرية لا يتمتع بها الانسان الا بصفته الكائن العاقل صاحب الارادة الحقة التي ينبغي عليه ان يوجهها الى الخير المحض وقد أودع فيه ومن أوله هذا العقل الذي من وظيفته الاستفادة والاختيار المحمود للامور الحسنة وعدم

تخطي التكاليف التي اوجدها الاوضاع المستحسنة عند أبناء
النوع والهيئة التي يعيش المرء في ظلها وأن لا يصرف ما يشارك
فيه الحيوان الاعجم من قوى الغرائز والسلائق الحيوانية إلا
بمقتضى النوااميس الفاضلة التي اختيرت للعقول السامية فهل
الانسان بعد هذا حر بالمعنى الذي يفهمه المنتخبون أو يزعمه
بحق الحرية الادبية الساخطون؟ كلا ثم كلا

الحرية الانسانية ليست في الواقع ان يفعل المرء ما شاء
أن يفعل، ليست القدرة والتمكن من ان يتفد الانسان كل ما قام
بالخواطر والاعراض إذ ان ضعفنا وعظم قوى الطبيعة ليقف
في سبيلنا كما قد يقف في وجهنا حيال الشطح في الافكار والآراء
الادبية قصورنا أيضا من هذه الوجهة ثم تلك الحدود الادبية
التي للفكر الانساني بالمعنى المقصود أن لا يتخطاها، وتلك
النوااميس التي لا يقدر ان يفلت من ربقها فنحن في الجملة
ضعاف وحریتنا بناء هذا ليست الا انتقاء اختياري للاسباب
من بين الاسباب الكثيرة التي يبرزها لنا الفكر ويدفع اليها
الاحساس بالمقدار اللازم حيال القيود والروابط والاضاع
المقررة التي لا سبيل الى تخطيها ولهذا قال بعض العلماء الغربيين

ما معناه «نحن لسنا في الحقيقة احراراً لدواع وأسباب صحيحة ،
وهاته الدواعي وتلك الاسباب هي التي تحد ارادتنا وتوجه بها
في السبل المعينة التي تقضي بها هي »

ثم ان هذه الحرية ليست بقيودها السالفة متساو فيها
كل الناس لان كل الناس ليسوا سواء في التعقل والتفكير للوصول
والحصول على الحرية الادبية الصحيحة والخروج بالارادة من
ربقة الجهالات والخزعبلات إذ بعضهم فوق بعض درجات
في العقول والافكار والمعلومات الادبية التي بواسطتها وبواسطة
ما نصب بها في العقول من الدلائل للاختيار وحسن الاستعمال
للارادة لكشف الامور والاشياء على حقيقتها وانجلاء الشؤن
ينسب ذلك ، فهم متفاوتون في هذا كما قد تفاوتوا في المسؤولية
بحسبه ، فالحرية كالمسؤولية من حيث ان من شروطها العقل
وهي تنمو معه كما قد تكثر التكاليف معها ، ولله ما أجمل هذا من
حال الانسانية وأمر حريتها .

وليس معنى هذا ان الناس أمام النظام والحدود الشرعية
أى الحرية العمليه غير متساوين إذ ذلك أمر لا محيص عنه
ولا مفر منه بمقتضى العدل الانسانى على الارض وإنما المقصود

بالتفاوت التفاوت في الصفات المعنوية الادبية التي قد تكون
للعقول والوجدانات لحل المشكلات وبعبارة اخرى للخروج
من أسر الضلالات واستصلاح حال المسئوليات والتي ينبغي من
أجلها للحصول على الحرية الادبية التامة أن يقوم أبناء الهيئة
بتربية العقول وتهذيب النفوس لتحصيل الملكات التي تحسن
معها الارادات وتصفو بها الاذواق والبصائر لترسخ المبادئ
الحقة وتخلص من الشوائب الحرية التي وهبها البارئ تعالى الناس
وعكس حالها الناس .

بهذه الوسائل يمكن ان نعدد عدد الغلب والظفر ونساع
بها طبيعتنا العليا لتقهر بها طبيعتنا السفلى الحيوانية فترضخ لها
وتسير طوع ارادتها العاليه بمقتضى مطلوب الكمال الانساني
بما يرتاح له الضمير والوجدان الشريف وبعبارة اخرى بما نملك
معه ما هو حق لنا من الحرية الصحيحة ، حرية الارادة وشرف
الغايات ونباله المقاصد ، ولقد قال كنت Kant الفيلسوف الالماني
الشهير في معنى الحرية بناء على هذا من استصلاح حال الارادات
والاميال « الحرية هي تمكن العقل من كبح جماح الهوى »
وقال دنيال أسترن راميا الي هذا الغرض في معنى الحرية

« أي امرئ، يرفض باختياره الحرية بعد أن عرف حالها فذلك هو الجاني القاتل لنفسه أدبياً، بل ذلك هو الذي أعدم من نفسه المبداء الجوهرى للحياة البشرية وانسلخ عن نفسه الخالدة وسمى بظلفه الى حتفه ملتحقاً بافق البهائم »

وتدور هذه الحرية الادبية من الوجهة العملية على التماس الحقوق والقيام بالواجبات على الوجه الاتم ، لاننا بالبحث عن الفرد في قواه وحاجاته نرى حق المجموع ، حق الانسانية بأجمعها كذلك من حيث الواجبات فما نراه ونشعر بوجوده منها بمحضنا نرى لغيرنا مثله كذلك وما نحكم بضرره لذواتنا نشاهده على التمام بالنظر الى الآخرين ، من هنا نشأ حق وحقتك ، ومن هنا حملت وقر واجبي وحملت ثقل واجبك وان تغيرت هذه وتلك بحسب الظروف والمناسبات والارتباطات ولكنها كلها تكاليف وواجبات واقعة في عنق الانسان بالتسلسل والتدرج ولذلك عرفوا الحرية العملية بانها « صفة للانسان بها يتمكن من الحصول على حقه وبها ينبغى عليه ان يقوم بواجبه »

تلك هي الحدود التي للحرية الادبية عملياً، استفادة الحقوق والقيام بالواجبات ، فاذا ما امرؤ منع ذلك - واكثر ما يميّقه

فيه هواء كما بين آنفاً — فقد سلب حريته وازادته وبعد من
ثم عن مصلحة نفسه ومصلحة هيئته ، فيخلق بكل أن يعرف
حقه ويقوم بواجبه وتفصيل هذا الاجمال يندمج في الفصول
التالية إن شاء الله تعالى

﴿ الفصل الخامس ﴾

(الخير . الواجب . الفضيلة)

القانون العملي الادبي للانسان — العقل — الخير جملة وما يتبعه — شرح
الخيرات واختلافهم فيها — شرف المعرف وزیوف بمض التعاريف — حكمة
الحكيم افرندي في الخير — الواجب — الواجب عهد في الرقبة — الحقوق
استفدت من الواجبات — اقسام الواجبات — امر الفضيلة — تعريف
الفضيلة — لا ظفر في الحياة الا بها .

بما اننا أحرار بارادتنا لاختيار الأفعال الارادية لهذا
وجب صرفها أى توجيه حريتنا وكل عناية لنا الى ما هو خير
والا كنا اسراء وعبيداً لما تقع فيه من الشرور والذائل ولم تنطبق
علينا ولا ريب معنى تلك الحرية الادبية كما تقدم في الفصل
السالف ، ولتفصيل هذا الاجمال أقول : ان كل كائن يحمل في
ذاته قانوناً للعمل يناسب نميزته واستعداده وقابلياته فلكي يكشف
الغطاء ويستبان أمر سمو هذا القانون على أحسنه في الانسان

يلزم اعتباره فيه لا بالنظر الى الصفات العامة التي تربطه بالانواع
 الدنيا من الحيوان بل يجب لذلك ان تراعي تلك الصفات الخاصة
 ويعتنى بأمر تلك المميزات السامية الخصيصية بهذا النوع
 الانساني دون باقي جنس الحيوان واستعمالها على أفضلها عنده
 لأن الانسان لما كان حيواناً مشرفاً بالعقل فليس من صفاته
 المميزة « الحيوانية » بل هي صفة « العاقلة » تلك التي يرتكز
 عليها في تمشية كل أعماله والتي يقول فيها حكيم الشعراء المنتبي :
 لولا العقول لكان أدنى ضعيف أدنى الى شرف من الانسان
 فبالعقل امتاز الانسان وباستعماله شرف وسما فوق رتبة
 الحيوان كله وكان من أشرف وأهم مبرزات هذا العقل
 وظاهراته « الخير »

وهذا الخير الذي اتفق اكثر الفلاسفة المتقدمين والمتأخرين
 على القول بأنه « ما يجب ان يكون في العمل كما ان نقيضه من
 الشر هو ما لا ينبغي ان نكون عليه في أفعالنا » قد يفسر بناء على
 هذا « بالواجب » ثم « بالفضيلة » هذه التي يجب على الانسان
 ان يتحلى بها ليلبغ كماله الانساني وشرف نفسه الملكية السماوية
 ولنشرح أولاً الخير ثم لنأتي بعده على شرح الواجب

فالفضيلة لانها أصول في باب الحياة الادبية الانسانية قبل ان
ندخل في التفصيل المبني عليها في شؤون تلك الحياة فأقول
بقدر ما اتفق الفلاسفة على القول بأن الخير نقيض الشر
اختلفوا في جنسه أو في انواعه كما قالوا بالخير المطلق والخير
الادبي ، فالاول هو الكمال العالى المنشود ، والثانى هو تلك
النسبة الاعتبارية القيمة للافعال الصادرة من البشر بالنظر الى
الخير بالذات أى الى الخير المطلق ، وهنا حصل الاختلاف في
ذلك التعلق بين الخيرين أى الفرع بالاصل فيما يوصل اليه ،
فبنى قوم الخير الادبي على الاختيار العملي وكان على رأيهم
« اللذات » كما ذهب اليه من القدماء الفيلسوف « ارستيب »
و « ابقريوس » وحصره غيرهم في « المنفعة » كما ارتأه من
الفلاسفة المتأخرين « هوم » و « بنثام » و « استيوارت ميل »
وجمله الفيلسوف « هربرت سبنسر » الميل أو المتابعة لناموس
النشوء والارتقاء العام غير ان ماوجه من الانتقادات والتزييفات
على هذه الآراء في الخير الادبي جعل فريقاً آخر من الفلاسفة
يستندون في تعريفه الى العقل لكن هذا الفريق لما اختلف في
تعريف العقل وهداه اختلف بالطبع في تعريف الخير بالتبعية

لذلك فعند « أفلاطون » ان « الخير هو محاكاة الخالق تعالى »
وعند أرسطو هو « استخدام العقل لا سواء مما هو من
خصوصيات الانسان » وعند « مالبرنش » انه « متابعة النظام »
وعند « لوبنتز » انه بلوغ أسمى درجة من المكون الآدمي
والعقلي « وحد » كنت « الخير بما ينبغي ان يكون عليه في
صورته العملية حيث جعله » ما يمكن ان تتجه اليه الارادة
العامة الانسانية »

هذا هو تعريف الخير ، الخير الادبي الذي يجب ان نكون
عليه بناء على ما أرتآه جماعة الفلاسفة المتقدمين والمتأخرين
بحسب اختلاف انظارهم فيه بالنسبة الى الخير المطلق والعقل
الانساني وانت خير ان كثرة التعاريف تدل على شرف المعرف
وهذا المعرف هو الخير .

ونحن هنا نسردها ونوقشت به بعض التعاريف لظهار
عدم مطابقتها لشرف المعرف تمام المطابقة فان من قال مثلاً
انه « اللذات » فقد اخطأ لان في اللذات ما هو مناقض للخير
على حد سواء المطلق منه والادبي وكذلك من جعله « المنفعة »
لان النفع مقيد بالحق فالمال نافع ولكن إذا لم يوافق كسبه

«الحلال» وصرفه «الحق» كان والشر من الاغتيال والتبذير سيين
وتعريف الفيلسوف سبنسر فيه ما فيه مما يخالف روح
الانسانية وتعاليمها العالية بنوع ما إذا لم يفهم على حقيقة معناه
أما باقى التعاريف فقد يمكن ان يراها الناقد غير ذات تباين
كبير وبعبارة اخرى انها تناسب ما هو المقصود من الخير
الادبي المطلوب المحبوب ما دام موافقاً للخير المطلق ، للخير
بالذات ذلك الذى هو المبدأ الاسنى الذى يجب ان نبني عليه
القائرن الادبى عماد السلوك وأقوم النهج الذى يجب ان يسلكه
المرء في حياته الادبية الاجتماعية ولقد قال مسمو « جول
دولافلوا » احد كتاب فرنسا في القرن الماضى هذه الجملة في
الخير وشرحه وضرورة نشده في الحياة ما معناه « ما هو الخير
وما الذى يشمل ؟ هل هناك أولاً خير سام ، خير محض ؟ ان
صعوبة هذه المسائل وأهميتها قد لا تفوت انسانا لانه يتوقف
على الحل الذى يعطى لها وتفسر به ليس فقط وجهة الادب
النفسي بل وجود ذلك الادب ذاته لانه ما الفائدة في الواقع
منه إذا كان كل شيء قد يتساوى خيره وشره ، إذا كان مانسميه
فضائل وما ندعوه رذائل سيين ، إذا كانت الافعال المليحة

والافعال القبيحة متساوية الفاظها في القيمة والاعتبار ! ففي الوجدان الانساني ، في أسمى مميزات هذا الانسان ينبغي أن نبحث عن اصل ومصدر ذلك الخير تلك الفكرة التي برزت معنا الى عالم الوجود والتي هي قوام حياتنا والتي هي أزلية ومرتبطة ومحمولة علي سر هذا الوجود ، فنحن من ثم لا يمكننا ان نستغنى عن الخير بل هو ضروري لحياتنا العملية الرئيسة ، وكل مخلوق منافبه بنوع خفي حاسة باطنية تزيه ما غاب وما حضر من الخير ، ولقد يمكن ان يقال ان ظاهرة وجود هذا الخير ترجع الى سلطان براهين العواطف والاحساسات اكثر مما ترجع الى قوى براهين العقل ولكننا في الحقيقة إذا فحصنا أمر هذا الخير من نفوسنا وجدنا بلا كبير جهد او عناء ان هناك ذلك الارتباط العظيم بينه وبين تركيب العقل البشري والوجدان الانساني لان ما يسمونه شرّاً قد يجرح عواطفنا ويؤلم احساساتنا ويكدر صفاء عقولنا ونفوسنا ، أما الخير فهو الذي يبهج نفوسنا ويسر خواطرنا وينشط قلوبنا وافئدتنا ثم ان ما ندعوه شرّاً قد يوقف رقبنا ونمو حالنا في حين ان ما نسميه خيراً هو كل ما يميننا في رقبنا ويساعدنا على التقدم فن ثم

يتحد مع ما نسميه بالنظر الى احوالنا برقي الانسانية وتقدمها
الادبي المنتظم بالتضامن من بين افرادها والتعاون في جماعاتها
وهذا المبدأ في الخير ومعناه وان ظهر باديء بدء خاصا لكنه في
الحقيقة يربط الانسانية على جهة العموم في افوامها وعشائرها
فما يؤثر من خير ومن شر على الفرد في الامة قد لا يؤثر عليه
بمفرده وإنما هو قد يعم ويشمل الجمعية ، يشمل فئة من الافراد
بالتتابع فمن هنا ينتج بالضرورة ان ما يحصل من فوائد وخيرات
في هيئة تكون كالمشتركة فيجب ان تتحد الهمم وتعاون الجماعات
على جلب ما هو خير وتجنب ما هو شر ... »



واني لا أكتفي في شرح الخير ومبدأه الاجتماعي العظيم
بهذا القدر لذلك الحكيم الفرنسي وإخال القاريء مقتنعا به
وبالتالي شاعرا بأنه المبدأ الصواب لهذا الخير الادبي الاجتماعي
والفردى فلذلك أسرد امر « الواجب » ذلك الذي قالوا فيه
بالحق انه رديف القانون الادبي والذي هو مطلق يتحتم اتباعه
بالارادة الصادقة والعزيمة الثابتة بالنظر الى مبدأ الخير ، واقد
عرف الفيلسوف كنت الواجب بقوله « الواجب هو التزام

القيام بالطاعة لأمر الشريعة احتراماً للشريعة « وهو يعنى ولا ريب شريعة الادب النفسى قبل بدليل ماقد سلف من ان الواجب رديف القانون الادبى وبالتالى العمل، والقول بان هذا القانون الادبى حتمى لا ينفى البتة مبدأ الحرية إذ الحرية الصحيحة كما تقدم هى استفادة الخيرات بالارادة الصادقة والقيام بها فى صورة واجبات حتى تصير أفعال المرء نفسه بها « قانوناً عاماً » كما قال كنت ولن يكون ذلك كذلك الا إذا طابقت تلك الافعال أو الواجبات ما يأمربه الوجدان مطابقة منتظمة بحسب القوانين والمصطلحات الموجبة لرق ذلك الكائن العاقل من الانسان حتى يقاد دائماً ويتوجه أبداً نحو الغاية السامية من وجوده ولهذا قال رينال « يمكن ان نحدد الواجب بانه الامر الالزامى فى فعل ما يوافق الهيئة الاجتماعية » فكان الواجب عهد فى رقبة كل انسان يجب القيام به وتأديته . ولن يكون الانسان انساناً الا إذا قام بمهده ووفى به لشرفه .

والواجب والحق واحد لانه لتبادل الواجبات جاءت الحقوق ولهذا صار واجب الانسان حقاً لاجيه ، حقاً لهيئته الاجتماعية كما أن واجبات الهيئة بالنظر الى الفرد هى حقوق له

فرفقتها تحت سياج القانون الادبي والوضعي اللذين يجرسان الحريات والحقوق ويحتمان القيام بالواجبات .

وتقسم الواجبات الى ثلاثة أقسام : واجبات نحو الذات واجبات نحو الهيئة الاجتماعية وواجبات نحو الخالق تعالى ، وتفصيل هذه الواجبات الادبية ستأتي في الفصول التالية لانها موضوعها وبعبارة أخرى موضوع الحياة الادبية ولب الحياة الاجتماعية وأساسها المتين .

وإذ قد عرفت شأن الخير وشأن الواجب فلا فطن عليك أمر الفضيلة وهي آخر ما عقد له هذا الفصل الاجمالي فأقول : الفضيلة — وما أحلى اسمها — هي القيام بالواجبات الادبية على جهة الاعتقاد والانتظام وهي تقتضى من ثم عناية الانسان وتعبه حتى ترسخ وتنتظم له كل الاحوال الفاضلة لتوافق أعماله القانون الادبي وتصفو له موارده من الاكدار اكدار الشهوات والذات الغير المنطبقة على مبدأ الخير ومطلوب الواجبات الادبية والحكمة العملية ، فكل ما تقوم به من الواجبات الادبية والخيرات الاجتماعية يعد لنا فضائل تشرف بها نفوسنا وتعلو بها على بنى النوع كموبنا

وهذا القول في الفضيلة مبنى على تعريف الفيلسوف ارسطو لها في أحد تعريفه للفضيلة حيث قال « الفضيلة هي اعتياد الخير » لانه واضح ان وجود « سنة » واحدة لا يدل على وجود فصل الربيع كذلك ما لم يكن هناك اعتياد متكرر على الخيرات في أفعالنا فلن يكون منطقاً على احدها اسم الفضيلة لكن قد اعترض على هذا التعريف للفضيلة لخير الفضيلة ذاتها ذلك ان الفضيلة هي التوجه بالعزم الثابت والارادة الصحيحة في الافعال السامية واختيارها فهي أبدأ لهذا مصدر للاحاساس الشريفة والمواطف والاعمال الكريمة المستأنفة المتجددة أما المادة فهي ماصدر عن غير قصد ولا فكر في الافعال المتكررة بلا قصد في حين ان مطلوب الفضيلة هو القصد الادبي ذلك الذي يتحرى صاحبه ابدأ عمل الخير عن فكر وعن روية ، فالفضيلة اذاً ما شملت الافعال الجميلة الاعتيادية فهي أيضاً ما ينشد بها أبدأ عن فكر وعن روية مستأنفة الرقي وتجويد الافعال .

ولقد اعترض على تعريفه الآخر للفضيلة الذي قال فيه أنها الحكمة وانها التزام حد الوسط بين الاطراف بأن هناك من الامور والاحوال ما يتقضى بأنهاج نهاية الحد فيه ولا يعد

الاعتدال فيه من الفضيلة وإن جهاد النفس لبلوغ هذا الاعتدال والتزام حد الوسط هو نفسه نهاية ما يبذله الانسان من نفسه من الجهد الجهد حيال نفسه التي بين جنبيه فلهذا من حالتي تعريف أرسطو للفضيلة يعلم فضل تعريف سقراط وأفلاطون حيث جعلها علم يتعلم بالممارسة ونهيج يتنهج بالاختيار ولهذا عرفها المصريون بتعريف جامع حيث جعلوها « بذل المزيمة الثابتة للارادة في الطاعة على نور وعن محبة ورغبة لما يأمر به العقل الرشيد » فهل يسعد الانسان الا إذا وفق لاختيار هذا النهج في الحياة بما يوافق العقل وحكم الوجدان ؟ وهل هناك شر على الانسان أكبر من اقتحام الرذائل والانغماس في الشرور واستجهاال أمر الواجبات والتلطخ بمفاسد الامور الاجتماعية من أي نوع كانت ومن أي طريق وجهت سهام غواياتها الصائبة ونصبت شراكها الصائدة ؟ لا ريب ان جهاد ذلك كله بالعقل والروية قياماً بحق الواجبات الانسانية هو الجهاد الاكبر ولا ظفرو ولا فخر إلا بالتحلى بحلى الفضيلة كما قال الشاعر الفرنسي « لا مارثين »

الفصل السادس

واجبات الانسان نحو ذاته

قها الواجبات نحو النفس - ما يجب للبدن - العمل العمل - الرذائل من اردأ الشرور الموقرة - الامراض الادبية والتخلص من أسرها - مساوي أمور الحضارة الفاسدة - الحمر - قول لهانوتو فيها - الحشيش المورفين - الشهوات الفاسدة - كيف نتحلى على تحويل الاميال النفسية الميسر وذبوله - البورصة - امر العيش - قتل النفس - التعلم والتثقف شرف العقل في تربيته لالتماس الحقيقة وتجنب السفسة - بالعلم يتخلص من الصلف ويعرف الحق - أهم ماتجب معرفته - الاعتدال في باب العلم ونشره - تربية الاحساسات والاذواق - تربية الارادة وتقوية الشجاعة الادبية - احترام الذات وتحري ماوجب احترامها .

إنا لنعلم جميعاً ان لذاتنا علينا حقوقاً وأن في رقبتنا نحو أنفسنا واجبات ، وهاته الحقوق أو تلك الواجبات تقسم الى قسمين حقوق للبدن وحقوق للنفس ترجع كلها في الاستئتناد الى شرف قوى الانسان وإذ كان الأمر كذلك فهي كما كانت سبباً للواجبات نحو بني الجنس فتكون كذلك وبالاولى من الواجبات في رقبة الانسان نحو ذاته من حيث حفظ صحة بدنه وسلامة نفسه .

فواجب حفظ صحة البدن يقضي ادبياً واجتماعياً ان يحافظ المرء على سلامة جسمه بتناول الغذاء الجيد ولبس اللباس الحسن

وتحرم النظافة والحركة والرياضة وان يتجنب كلما من شأنه ان
يجلب عليه الضرر أو يعطل شأن تلك الآلة من جسمه الذي
يعتمد عليه في هذه الحياة الدنيا حتى لا يصير عضواً عاطلاً في
جسم الهيئة أو انساناً مريضاً يتضرر منه ويتأذى .

تلك اشياء حيوية قاطعة فيجب على الانسان بالحق ان
يجتهد ويدراً عن نفسه شرورها في ذاته حباً بها وباستقلالها
فينبغي لذلك ان يختار المرء أولاً « المهنة » الرابحة التي تناسبه
ليكسب عيشه ومادة حياته منها ولا يصير عاطلاً وعالة على
الهيئة الاجتماعية ، ففي العمل والشغل مادام شريفاً أعظم فائدة
جوهرية للانسان سواء في بدنه أو في عقله أو نفسه وما علل
البطالة والكسل والكافة بأقل ضرراً من شرور الرذائل واقتحام
الشهوات والموبقات قال الكونت دوسيجير « ان البطالة شر
من الرذيلة بل هي ام الرذائل والشرور وهي مصدر اكثر
الاختلال الذي يحصل في الممالك » ولهذا جاء في قول حكيم
آخر « الكسل نوم لا رؤيا سارة فيه ولا ما يجدد قوى الجسم
أو ينشط الروح »

وليس من شر بعد البطالة والكسل أقبح من الانفاس

في الرذائل والشهوات تلك التي تلازم أحوال التمدن وتعد من قشوره ومساويه الملازمة ، قال رجل الذي يدمن الخمر او يتعاطي الحشيش او يتراعى على الشهوات او يضيع ماله في الميسر أو السرف والتبذير في زخارف الحياة ليس في حكم الآداب الصحيحة برجل الهيئة الاجتماعية الذي يرجى خيره بل هو بالضد من ذلك قد تكثر مساويه ومضاره وعدواه السامة ، فاذا كان من الضروري ان يتعد الانسان عن ذوى الامراض الممدية الطبيعية تفاديا من خطر العدوى فبالاولى يجب ان نتجنب معاشرة ذوى الامراض الادبية من أرباب المفاسد والغوايات والا وقع المرء في أمراضهم الضارة القبيحة والتي يقضى واجب الذات في رقبة الانسان ان يبذل كل واقع في شرور هاتيك العلل والاسقام الاجتماعية جهده حتى يتخلص من أسرها باستخدام الارادة الحقة والعزيمة الصادقة للعقل الرشيد في الافلاع عنها موبخاً نفسه مشعراً وجدانه بأن تلك المفاسد التي يقع فيها ليس لها في الحقيقة من فائدة البتة لا صحياً ولا أدبياً ولا مالياً وإنما هي رذائل حكم الحس والمشاهد بضرها وشرها بدليل انها قد تنتهى غالباً بأن تعجل أضرار الحياة فضلاً عما تنقص

به عيش المرء وتسلبه من أجله هناءه الصحيح في ذاته وبين أهله
وهيئته وتمحط فوق ذلك بشرفه ، فكما ان علم الطب قد اتحمى
باللوم وانذر بالويل اولئك الذين يدمنون شرب الخمر أو تعاطى
الحشيش واولئك الذين يقيمون الشهوات ويترامون على الموبقات
فقد أُنذر بالخراب كذلك علم الاقتصاد الاجتماعي اولئك الذين
يندفعون في تيار المقامرات والمضاربات وكل أنواع الاسراف
والتبذير في امور الحياة بما يهلك الحرث والنسل

فواجب الانسان نحو ذاته يقضى عليه حيال شرف نفسه
وحيال فائدة أهله ومصلحة هيئته أيضاً أن لا يكون باديء
بدء سكيراً ولا حشاشاً ولا مجباً للفساد ولا مسرفاً مبذراً
لأن أدمان الخمر وكثرة معاطاتها يؤدي الى أقبح الحالات
الاجتماعية واسوأ النتائج الصحية الموجبة للانحطاط وسقوط
الهمة وسقم البدن والتعجيل أخيراً بالعمر فضلاً عن سلب الصفات
الادبية الكريمة وفقدان العقول الرجيجة والشرف والمرؤة
الصحيحة عند اولئك السكيرين وكثرة حماقتهم وجنونهم
وكم من تمساء أوقعتهم شهوات نفوسهم في الانزاج في زمرة
السكيرين بتشويق خلاعة حمقاء شعراء السلف في تحسين

امر الخمر او بفواية الاصحاب والاحباب فراحوا شهداء تلك
 المفسدة الاجتماعية التي حرمتها مع ذلك اكثر الشرائع وقامت
 في وجهها الآداب العمومية في الهيئات المتعدنه الحالية بما
 أنشئ في أنحاء العالم المتمدن المصري من جمعيات « منع
 المسكرات » ومقاومتها جهد الاستطاعة قال العالم راينو قاضياً
 على حال السكيرين منها على فضل اجتناب تعاطى الخمر « كم من
 مخازى وفصول هزء وهذيان ، بل كم من حالات جنون وبله
 تبدو لعين الناقد الناظر بالشفقة والحنان الى حال عصابة السكيرين
 من أهل هذا العالم ، عصابة أولئك التمساء المجانين باختيارهم
 فذلك الذى يحترم ذاته ويحب واجبه الانسانى ويقدره قدره
 لن ينسى قط ما فى طى ذلك من درس وموعظة فهو لذلك
 يطلب الى الطبيعة وحدها تلك الام المغذية لنا غذائها الصحيح
 الشافي الذى يعين على تحمل وقر الحياة بلا ضعف ولا ضرر
 بل بما يمنح القوة والنشاط فى الجسم والطبيعة فى النفس فما تظهر
 الخمر انها تعطيه الانسان تمنحه الطبيعة إياه على أحسن حال واتمه »
 على ان مما يزيد الطين بلة فى هذا العصر خصوصاً ما يحصل
 من غش المشروبات الروحية وصبغها بالألوان وتسميتها بالاسماء

المختلفة التي تسرق النفوس ولقد جاء في مقال لمسيو هانوتو نشره أخيراً في جريدة الجورنال الباريسية نوه فيه بما يجب على الحكومة من التداخل في امر المشروبات الروحية وان ابناء العصر من الاوربيين وان كانوا لا يشربون كابناء العصور المتقدمة لدرجة السكر لكن مضارها فيهم اسرق للنفوس وأضر بها عما كانت عليه ايام اسلافهم لرداة صنفها وكثرة غشها وطلب الى ابناء العصر المترقين في الآداب ان يتعلموا على تلك العادة من تعاطي الكحول ليتخلصوا من اوضاره ومضاره معاً .

أما الحشيش — ولا ازيدك تعريفاً بحاله في شرقنا عموماً ومصرنا خصوصاً — فهو من اكبر الآفات على ذات الانسان بل هو شر من الخمر عليها لانه يبتديء بالحمول ويوقع في القذارة والانحطاط والكسل والبلادة والحماقة وينتهي بالجنون كثيراً وتقارير مستشفى المجاذيب عندنا ناطقة بان نحو ثلاثة أرباع داخلها إنما مصدر امراضهم العقلية وبالأأسف تلك الآفة المستحكمة في طبقاتنا النازلة خصوصاً والتي هي من اكبر مصائبنا الادبية ومسببات تأخر امتنا وكثرة سفاهة سفهائنا وبلاهة وسذاجة عوامنا كما تحققه المشاهدات والاختبارات الظاهرة

وهناك شر آفة نفسه أيضا وهي «المورفين» والافيون ولا تقل بلواها في البشر عن الخمر والحشيش وإن كانت بلادنا قد يتدرب فيها الآن من يتعاطى الافيون القتال

واذا كانت للخمر والحشيش والمورفين هذه المضار الظاهرة بل السموم القتالة فلا فتحام الفساد تلك المضار الاخرى التي لا تقل عن اضرار الاولى والتي تعد الخمر والحشيش من اكبر رائديها وسائقها ، فالانسان يجب أن يكون عفيفا قنوعا ماسكا شهواته لا عبدها وأسير غواياتها الفاسدة ونزعات شهواتها الباطلة جملة لان واجب حفظ صحة الذات وبقائها يقضي عليه بملازمة العفة والقناعة وان لا يكون رجل الشهوات والموبقات والا أردى بحياته الطيبة كما يردى بها رجل الخمر وعبد الحشيش والمورفين على نحو ماسلف ، ولقد يقال ان الشهوات منها ما هو طبيعي مفيد بل واجب سده والقيام به مما هو من جهة أخرى في مصلحة وفائدة بقاء النوع وارتقاء الجمعيات البشرية - قلت هذه شهوات لها مبادئها الادبية الصحيحة وفيودها الشرعية الاجتماعية الرجحية مما لا غبار عليه وانما اللوم والتثريب موجه على اتباع الشهوات الفاسدة ، الشهوات المشينة المحرمة التي تفسد

حال الاجتماع البشري وتؤدي الى أشأم النتائج فيه شخصياً وعمومياً فهي نالبة الشرف ثالمة الصيت وتنتهي غالباً باكساب الجسم أحد الامراض القتالة والعلل التي لا يرجى شفاؤها فتم البلوى ويتناول السقم الذراري على حد قول ابى الملاء المعرى هذا ما جناه ابى علي وما جنيت على أحد

فتكون الجنائية مضاعفة والوزر أمام الناموس الادبي والوجدان الانساني والهيئة الاجتماعية عظيماً كبيراً، وهناك في مداواة حب الشهوات والجنوح اليها كثير من الوسائل المفيدة والعلاجات الناجمة بعد توسط الارادة الصادقة فتستبدل من ثم ردى الشهوات بحميلها ويستعاض عن ثقلها بخفيفها والعاقل من يحمل أخف الضررين ولهذا جاء في أقوال الفيلسوف روسو « انه لن يتغلب على الشهوات الا بمعارضتها ببعض » فاذا كان من عادتك وبمباراة أخرى من كبير غوايتك الميل الى قضاء سهراتك في أمكنة القصف والهو ومعاقرة بنت الحان مع اخوان ذوى بهجة و « حظوظ » فاستبدل ذلك بغشيان اما كن التمثيل وحفلات الموسيقى أو اما كن المطالعة أو أندية الفنون الجميلة ، واذا كان من كبير شهواتك حب الاشتغال العقلي وكثرة الدرس والمطالعة

فأكثر من الرياضة في الغياض والرياض واستعمل الالعب اللطيفة
المسلية وزيارة المتاحف والحدائق وأنت يسرى عنك ولا ريب
داؤك وفاسد ميلك وشغف نفسك لان الاعتدال في مثل هذه
الاحوال أيضاً مطلوب والتوسط في كل شئ محبوب ومفيد
يشترطه الآتف في حد الفضيلة .

ومن شر تلك الشهوات لعب « الميسر أو القمار » ذلك
الذى وجد في المجتمعات البشرية من قديم الزمان وقد شبهه
بعض العلماء في اضاعة الاموال على الناس « بهوة سحقة لا قرار
لها ولا حد » فالرجل الذى ينغمس في شر لعب القمار وآفة هذا
الميسر مهما كان نوعه يكون فاقداً لمبدأ الحكمة وغير عامل بالشرائع
ولا مصنع للوجدان ومحروم من الادب النفسى ، ان الانسان
الذى يضع ماله هباءً منثوراً في القمار لهو المسلوب العقل والفاقد
الاحساس والشعور وحسن الارادة والاذواق مهما كانت
حقيقته الوجودية في هذا العالم وكثيراً ما ينهى حاله الى الفقر
ويؤدى به الحال الى الانتحار واعدام نفسه تخلصاً مما أوقعته فيه
شهوته الشيطانية بعد أن يكون قد اعدم ثروته وافتقر عائلته وهى
نتيجة غاية في الحساسية والدناءة وسفالة النفوس وانحطاطها ،

وهناك ما يقرب من هذا القمار واعنى به المضاربة تلك التي دخلت بلادنا وفشا فيها داؤها حديثا وكم سمعنا بما سحقت « المضاربة » في القطن أو الاوراق المالية من ظهور وأصابت من مقاتل عندنا لا لسبب آخر سوى غرور النفس وطمع الافئدة ولقد أحسنت الحكومة صنعا فيما قررت أخيراً وصادق عليه مؤتمر تنقيح القوانين للمحاكم المختلطة الدولي من جعل البورصة تحت رقابة الحكومة وشبه ادارتها والسماسة تحت ملاحظتها.

وراجب الانسان نحو ذاته كما يقضى عليه بوقايتها من سيء الشهوات والآفات الاجتماعية الدقيقة التي قد تسرق النفوس يقضى عليه من جهة أخرى بان يتطلب لها أحسن أنواع الغذاء واللباس والسكنى بنسبة حاله وان يراعي نظافة بدنه ولباسه ومنزله وان يتروض ويكثر من كل ما يقويه وينى أجزاء جسمه حتى لا يقع في الاسقام والامراض وليس في هذا كله ما يوجب التأنق أو السرف والتبذير في المأكول والملبوس إذ أمثال هذه الامور وان صحبت أحوال الحضارة ورفاهيتها لكنها ليست لحسن حظ الانسانية مما يجعل ذلك المتنعم المتأنق في لباسه وفرشه

وما كله أسعد حالاً غالباً في صحته من ذلك الفقير أو المتوسط
الذى يراعى شؤونه الحيوية بحسب قواعدها الطبيعية وعلى قدر
حاله إن اضطراراً أو اختياراً، وإذا كان المال قوة فمن الضرورى
لكل انسان يعرف واجبه نحو ذاته ان يدخر شيئاً منه للمستقبل
على ان مما يؤسف عليه ان قومنا المصريين ايس فيهم هذه الملكة
المفيدة ملكة الادخار الضرورية فمع تقدم البلاد المالى وعظم
حركتها الاقتصادية ترى الفلاح متى ما باع محصوله لم يعمل
غالباً الاحساب ما عليه من الاموال والديون والباقي كثيراً
ما يبدده فى مشتري « اكسية ومصاعف » له ولاهل منزله ،
والصانع الفقير حاله اتمس من ذلك إذ انه يأخذ أجرته الضئيلة
فينفقها كلها وغالباً يكون ذلك فى « السخافات » ثم هو عند العوز
تراه يرهن متاع بيته الحقير عند أولئك الناس الذين لا رحمة
ولا شفقة ولا مراعاة للقوانين عندهم فيقرضونه المائة قرش بسعر
خمسین او أكثر وهذا واضرا به الكثيرة من حالنا مما يخالف
مبدأ الحياة الصحيحة وبعبارة أخرى واجب الانسان فى هذا
العصر نحو ذاته وما ينظر الى مصالحته التى تقضى عليه بحسن
التدبير وعدم التبذير فى أمر العيش حتى يكون هناك ولو الشئ

القليل من المال مدخراً لوقت العوز وحين الحاجة .

وكما انه يطلب هذا من الانسان لبقاء ذاته وحفظ حياته الى أجله المحتوم فليس له لأى سبب كان ان « يقتل نفسه » تلك الحال السيئة من الانتحار التى توجد فى كثير من الأمم الغريبة عند اليأس من أمر الحياة لمرض أو فقر أو عشق تملك الفؤاد فان الانتحار أى اعدام الانسان نفسه ليس من حق الانسان نحو ذاته إذ لا يملكها بحقها إلا هيئته الاجتماعية ثم الله تعالى الذى اليه يرجع الامر كله .



وهذا الواجب نحو الذات فى الامور المادية للجسم يستلزم أيضاً من جهة اخرى تحسين أمر النفس وقوى العقل وتثقيفه بأنواع العلوم والمعارف الضرورية حتى تخدم النفس أو الروح والعقل غذائها هي الاخرى ولذاتها الصحيحة التى تتوق اليها بطبيعتها العالية لأننا إذا اعتنينا بأمر البدن فذلك لأنه ظرف نفسنا وهذه يجب ان توفى حقوقها ونقوى إرادتها الرشيدة حتى تحكم على سائر الشهوات البدنية حكمها الصحيح فتضجى خادمة محكومة للنفس والعقل لا متغلبة عاصية جامحة جموح الدواب

ولامشاحة ان العقل يتطلب في تربيته وتثقيفه عناية كبيرة
هو خليق بها لشرفه وتشريفه لنا عن باقى جنس الحيوان ولانه
مصدر صناعاتنا ومعارفنا وعلومنا وفنوننا مما هو سبب كل كمال
وكل تمدن ورقى للانسان وجميعياته وحمايتهم من العوادي
والشروع فمن العقل ومعلوماته تصدر مسرات نفوسنا وحياة
قلوبنا وانفة نفوسنا وتقييننا عن الحقيقة ونشدها على الدوام فالتعلم
والدرس بصرف النظر عن تفصيل نتائجه الاجتماعية الاخرى
هو الذى يمنحنا تلك المزية الكريمة وانه لهُ الشفاء والعلاج الناجع
المجهز المهيء بين أبدينا فى جميع الاحوال والظروف الممكنة
فى الحياة فيلزمنا أبداً ان نجتهد للظفر بالحقائق ونجنب الاغاليط
والاوهام وتصحيحها والمدول عنها إذا وقعتنا فيها المجريات
بماذا نحصل على أمثال هذه النتائج والفوائد العظيمة من
تربية عقولنا ؟ انا نحصل على تلك الفوائد ولا ريب أولاً بمعرفة
ذاتنا وقيمتها والتدرج من ثم فى توسيط وجداننا المربى لاستكناه
قابلياتنا وأذواقنا ومعارفنا وعلل وأسباب أحكامنا وتصحيحاتنا ،
وأول صورة من صور احترام الحقيقة التى نستفيد ها انما تكون
الاخلاص نحو ذاتنا فلا نعتقد البرأة من العيوب فى نظرنا وأن

لا نجعل تلك السفسطات والمغالطات والمكابرات التي تخرجنا
 عن حد القانون الادبي والشروط الادبية العامة مالكة نفوسنا
 متشربة بها واطرنا أننا بهذا الفحص والتدقيق في ذاتنا نجعل
 وجداننا وضمائرنا « طيبة » خيرة نقية وبعبارة اخرى حسنة
 الاحكام صائبة السهام واننا بهذا لنحاشي نفوسنا الوقوع في الكبر
 تلك الخصال والعناد والصلف التي تصحب عادة الجهل، فادعاء
 معرفة كل شيء وجهل كل شيء سيان في انهما علامة ضعف
 العقل أو نقص تنقيفه وتهذيبه، وكل فكر مربى وذوق سليم
 يعرف الحق حقاً متى ما حكم به العقل وقال به وأما ما فيه شكوك
 وريب من القضايا والآراء فلن يحكم بها إلا بعد الفحص
 والتمحيص الدقيق مما هو نتيجة تربية العقل تربية صحيحة

ثم إن ثاني الامور التي يهمننا معرفتها مما نحصل عليه من
 تربية العقل على النمط الآنف — إذ مما قد أسىء فهمه إنما هو اعتقاد
 انه يجب حشو العقل نظرياً بكل ما هو صعب أو بعيد منال
 الفائدة وقد لا تقضى به الضرورة العملية مما يمكن تسميته عند
 غير أهله «بالاسراف العلمى» مع اطالة زمن الدراسة فيه بلا
 جدوى ولا طائل يعود نفعه حقيقة علينا أو على غيرنا من ابناء

الهيئة أوليكون لنا فيه الافتخار على الناس حتى يشار الى صاحبه بالبنان أو يمتثال به باطلا على الاقران — هو أولا معرفة ما به يتوصل الى تسهيل سبل الحياة الادبية على الانسان ، هو كل ما يعد خيرا للعمل به وكل ما يعرف بأنه شر لتجنبه، هو القانون الادبي الذي نعرف به ما يوجب سعادة الحياة وشرفها في الهيئة وما يجلب الخزي والعار وانتقاص القدر فيها، هو أدب السلوك ، هو أخيراً معرفة الواجبات نحو الذات ونحو العالم بأسره .

هذا هو أول ما ينبغي القيام بمعرفته بعد تصحيح او تربية الوجدان لتصفو به موارد الحياة ومشاربها ثم يردف ذلك أو يصحب بمعرفة شيء من الشريعة الوضعيه لضرورته في معرفة العلائق والارتباطات التي ترتبط بها رسمياً مع نبى هيئتنا ثم يأتي بعد ذلك دور آداب اللغة والتاريخ ثم المعارف الضرورية والفنون الجميلة والآداب المستظرفة فكل هذا بامتزاجه ببعضه في ذاكرتنا مما يعطى عقولنا قوة ويمنحها الخير واللذة التي تفوق كل لذة غير انه يجب على كل حال الاعتدال والتوسط في مداولة العلم لرجل الادب العمومي المترشح للمهن والصنائع العاملة في تقدم الامة وكسب الثروة ففي الاكثار فضلاعن ملال النفوس وتعبها

وكلال العقول ونصبها التعويق والتعطيل في أمر المهن الضرورية فيجب ان يؤخذ في تربية العقول لرجل الامة بالمقدار المناسب وله بعد ذلك شأنه في كل أدوار حياته ، وهناك في أدب الذات ادب جليل وهو ان لا نضن بما نعرف على بني هيئتنا لأن العلم ككل المكتشفات والمخترعات حق يورث للامم نفعه ونفراصاحبه يؤثر عنه في كتمان فضلائع حرمان نفوس الامة منه لثمنه به خمول للنفوس الضائعة به وأحسنه ما أدى بالبساطة والسهولة والجزالة مع الاخلاص والتفكيه حتى لا يكون ثم ملال ولا سآمة ولقد وجد في هذا العصر خير وسيلة لنشر العلم والاداب والمعارف بواسطة الجرائد والمجلات وانتشار الطباعة ومما يحسن التنبيه عليه في ختام هذا الفصل من واجب الانسان نحو ذاته وشخصه امر تربية الاحساسات الذوقية بالاعتدال كما سلف في أمر الشهوات الطبيعية من حيث المأكل والملبس الى غير ذلك ثم محبة الحقيقة والخير والفضيلة والجمال وكذا العفة والترفع والتصون وحسن الاختيار مع عدم الاسراف ثم زيارة المتاحف والفياض والرياض مما يغذى تلك الاحساسات وحضور الحفلات التمثيلية والموسيقية والسياحة والرياضة

وتمشق بعض الالعب الجميلة فكل هذا قاطع ولا ريب في تربية
الاذواق وبعبارة أخرى انه لا وسيلة اليها إلا به

وهناك واجب عظيم بالنظر لحق الذات وهو تربية الارادة
الصحيحة وشجاعة النفس الادبية من نفوسنا غير أن في هذه
امور دقيقة كما تقدم في تربية العقل ومزلق في النعنت والعناد
وتصلب الرأي ينبغي كما سلف ان يلتفت اليها ليدراً عن النفس
عند ارادة تربية الارادة كل ما لا يجعلها حازمة ثابتة تتبع الحق
وتقول له ولو على نفسها وليس ثم أحسن من هذاني تربية ملكه
الشجاعة الادبية من نفوسنا .

واحترام الذات والتزام كل ما يوجب احترامها عند الغير
باتباع أحسن الآداب واتهاج خير السبل في لامور الاجتماعية
أمر واجب في أدب المرء نحو شخصه وواجبه نحو ذاته لان
كل ما يبدو منه مشيناً له في كلامه أو زيه أو حركاته أو مخالفة
جنسه أو خشونة طباعه أو شراسة خلقه ينقص من قدره ويحط
من منزلته بقدر ما عنده من تلك الرذائل مهما كانت حيثيته
فالتخنت للرجال أمر قبيح والسفاهة والوقاحة من شر ما جنت
النفوس على ذواتها بها وحسن المعاشرة مما يجلب المحبة والاحترام

في الهيثة وحسن الخلق في ادب السلوك أعظم ما يأسر النفوس
ويملك القلوب فاختره ولا تختار عليه .

﴿ الفصل السابع ﴾

(واجبات الزوجين)

أمر الزواج الطبيعي والشرعى — أمر الواحدة وتعدد الزوجات — الطلاق
نظر الفلاسفة وغيرهم الى الزواج وآتونه الحميد — آداب الزوجين وواجباتهما
الامانة — الثقة — الاحترام — التعاون والنساعدى الامور المعاشية —
على الرجل ادارة الاعمال الجسيمة الصعبة — حماية الزوجة والعائلة — سلطة
الرجال — واجبات المرأة الخصيصة بها تدير المنزل الوداعة والطاعة .

انه لكي يحفظ نوع الانسان ويبقى ويعمر هذه الارض
على اكمل وجه اختاره الخالق سبحانه هدى تعالى الناس الى
الزواج وان اختلفت كفياته بحسب عوائد الامم وتقاليده الشعوب
منذ القدم والشرائع التى اتبعت لهم وعملوا بها في الشؤون
الاجتماعية متدرجين في هذا الزواج من شأنه الطبيعى الى حالته
الشرعية المفيدة الراقية ، ولست هنأني مقام تعداد فوائده الزواج
ومنافعه في الهيئات الاجتماعية ولا أنا بباحث في اختلافه عند
الشعوب منذ أن تزوج « أبونا آدم أمنا حواء » ذلك الزواج

الطبيعى الشرعى البسيط الذى أمرها الله به أو خلقها من أجله
لعمار الارض بنسلها وارتبطا به ذلك الارتباط الذى جعلها
كأنهما انسان واحد ليصلح من شأنهما وشأن ذرائعهما من
بعدهما على ظهر هذه الكرة

كذلك لست بداخل في أمر المقارنة بين مختلف نظر
الشرائع في هذا الزواج من حيث الاقتصار على الواحدة او
ذلك النظر البعيد في أباحة تعدد الزوجات بقيوده من القدرة
أو امر الطلاق وعدمه أو ذلك الحال الذى بلغ اليه رأى بعض
الغربيين لدرجة تقدم النساء في أمريكا طالبات الرجوع الى
ما يقرب من زواج « المتعة » أو الزواج « التجريبي » لاختبار
الزواج قبل القيام بعقد الزواج الرسمى حتى لا يتخلله على زعمهن تلك
الأمر التى كثيراً ما تكدر صفائه وتنتهي بالملق والكره
والافتراق والطلاق مما أوجدت له الشرائع الاوروبية الآن
أصولاً وإن خالفت التقاليد الدينية المسيحية ولكن أوجبها
الضرورة التى نظر اليها في الشريعة الاسلامية بالنظر خصوصاً
الى شيوعها عند الامم والاقوام الشرقية العريقة فى اختبار أحوال
الاجتماع البشرى وعمله وما ينتاب النفوس النزاعة فيه

الزواج أمر ينظر اليه الفلاسفة الاخلاقيون بصفة كونه
أمراً طبيعياً من شأنه اقتران الجنسين الجنس القوى والجنس
اللطيف وينظر اليه المتشرعون بصفته عقد مدنى بين اثنين، وينظر
اليه اهل الاديان كسنة أو عمل مقدس، ويراه الاجتماعيون
والاقتصاديون شأنًا انسانيًا كريماً واحداثاً اجتماعياً عظيماً من ورائه
اكثار النسل وحفظ النوع وتوفير الراحة وجلب الهناء في العائلات
والغبطة والسعادة بتنظيم وتدير أمر البيوت .

واذا كان الزواج بهذا القدر العظيم في نظر أرباب العلوم البشرية
المختلفة فلماذا وجب أن تكون له آداب وأحوال جليلة من أهم
ما ينبغي أن نكون عليه في حياتنا الادبية طلباً للسعادة فيها،
وهذه الآداب أو الواجبات الناتجة عن الزواج والمشروطة له
إما عامة تم الزوجين وتشمل القرينين معاً وإما خاصة أى تخص
كل واحد منهما على حدة إزاء الآخر في « شركتها الادبية »
فالواجبات المشتركة العامة بينهما والمطلوبة من كليهما على
حد سواء من أهمها « الامانة » التى هى روح الزواج وعماده
وأس السعادة النفسية والراحة العائلية لان عقد الزواج ما وجد
ما أحل به الا لصرف النفس وتوجيه العزم فى أمره الطبيعى

بمقتضى القانون الادبي فكل خيانة تصدر من احد الزوجين تكون شر خروج على هذا القانون تفسد معه حال الزواج وحال الاجتماع ، فالزنا مفسدة اجتماعية ليس ورائها مفسدة ، مفسدة تخط في نظر القانون الادبي بالنفس وتفسد النسل وتشين حال الزناة وتحول الهناء والسعادة الى تعب ونصب وشقاء وتجعل أخيراً أمر العائلات والأسر على أشد وأقبح ما يكون من تنقيص العيش وتكدير صفاءه وارتباكها .

والامانه كما تطلب من الزوجين في العرض وعفة النفوس تطلب كذلك في كل الشؤون العائلية المطلوبة من الزوجين على حد سواء

ومن تلك الواجبات المشتركة «الثقة» وهي التي توجب ولا ريب راحة القلوب واطمئنان الخواطر وجلب انواع المسرات في العائلة بما يفرض به الزوجان الى بعضهما من الشؤون ويتقن بشخصيهما في كل الاعمال المطلوبة منهما ولا يكتان بعضهما حديثاً أو امرأهما الا ما كان من مثل اسرار المهنة فالطبيب والقابلة مثلاً لا ينبغي لهما ان يبوحا بما اودعا من سر لزوجيهما وقس على ذلك القضاة ونحوهم أما ما عدا هذا مما يوجب النفع أو يكون فيه

الاسترشاد ولا يقضي بالضرر والتضرر فلا بأس به
ومن أعظم ما يكون في الباب مطارحة الافكار والاسترشاد
والارشاد للمرأة خصوصاً فيما يفيدها في شؤونها وللرجل فيما
قد يشجمه أو يواسيه أو يسليه في عمله وتعبه ونصبه لان عدم
الاكتراث يوجب ضياع الثقة بل هو شر من ذلك لانه يجرح
الاحساسات ويفضي الى البغضاء والكراهة وجملة القول انه
ينبغي على الزوجين ان يجهدا في جلب الثقة الى نفسيهما ويعطفا
ويشفقا على بعضهما لما في ذلك من فائدة جلب المودة وصفاء
القلوب المثمر أجل الثمر في ارتباطهما ذلك الارتباط الوثيق
في الحياة .

والثقة لانمع البتة ذلك الأمر الآخر المحبوب من
« الاحترام » والتوقير بين الزوجين لبعضهما بل هو على الضد من
ذلك قد يزيد معها كما يزيد في المحبة والارتباط والالفة وليس هناك
في الزواج اردأ مما هو شائع من الخصاص والشتام والشجار وعدم
التوقير للرجل أو احترام المرأة فان كل هذا ليس في شيء من
الادب والكمال العائلي لانه إذا كان السباب والشجار في الحياة
الاجتماعية الخارجية من أفبح ما يتصف به أمرؤ ويسترذل

ويمت من أجله أهل السفاهة والبذاءة فليس هو بالاولى الا من شر ما يجلب الشقاق والنفور وتغيص العيش وجر البغضاء والاحتقار في العائلات التي قوامها الصفاء والراحة والهناء وهذه وسيلتها الاحترام وحسن الادب لعظم الارتباط ولان في كثرة الخصاص واللجاج أقبح القدوة السيئة في تربية الاولاد وتعويد السنهم على البذاءة والسباب ولنا فيما نسمع ونشاهد في أطفال الطبقات النازلة من استعمال الفاظ السباب البذيئة والسفاهات القبيحة التي يسمعونها ولا ريب من ذويهم شر مثال في استحكام هذه العوائد المسترذلة في عائلات جمهور سكان المدن عندنا فتجنب هذه الامور المستهجنة التي قد تشور ثائرتها لاتفه الاسباب ويوجب نارها الجهل المستحكم فتقوم حربها بين الازواج من أهم الواجبات المفروضة على الزوجين في الهيئة الاجتماعية لفائدتهما وفائدة اولادهما وما التعاون على الاحترام والتزام خطة التوقير والتيقظ لعدم إسماع الاولاد الالفاظ القبيحة والكلمات البذيئة الا محمداً العائلات المصرية المترية ومفخرة الامم المتأخرة المترية في كل طبقاتها والافشت العدوي وعمت البلوى كما نشاهده عندنا ونأسف له ونألم كلنا منه لشعورنا

بضرره فبنا من كل جانب .

ومما هو مطلوب من تلکم الواجبات والآداب المتبادلة
أى المتناولة لكل من الزوج والزوجة التعاون والتساعد فى
الامور المعاشية والشؤون الاجتماعية الحيوية بقدر الطاقة لانه
وإن تكن امور النفقة البيتية من واجبات الزوج إلا ان الادب
والذوق المصرى يقضى على الزوجة إذا كان لها ثم مندوحة
فى ذلك باعانة زوجها فى تكثير وسائل المعيشة وتغزير موارد
الثروة عليهما إذ ذلك يعد اقتصادياً من كبير مصلحتهما وفائدة
ذرائعهما ما دام هناك ذلك الارتباط الوثيق العرى والتساوى
فى أمر الأولاد ثم تلك المحبة وذلك الاخلاص المتبادل، وليس
الامر قاصراً على المسائل المالية بل التعاون والتساعد مطلوب
أيضاً بينهما من الجانب الادبى والعقلى وليس أقبح مما تعودته
النساء عندنا — ولا أقول لنقص عقلهن بل لرداء تربيتهن —
من عدم الاكتراث لتلك الامور أو الافراط فيها لدرجة ترك
الحبل على الغارب للازواج يتصرفون فى شؤونهما كيف شاء
وشاءت الاهواء مما يجلب أعظم الضرر إذا كان الزوج سفيهاً
أو طماعاً مغتالاً فالمطلوب من المرأة المصرية ان تكون ذات

شأن في النظر الى معيشة بيتها وتدير ثروة زوجها ونزواتها معه
وكم من امرأة في الغرب كانت أعظم معين لزوجها في ادارة
أعماله المعاشية وتكوين ثروته العائلية لا بالدخول في دقائق
مهنته أو التصدي لامور حرفته بل بالامداد في الرأي والا رشاد
بالعقل والتيقظ والمراقبة وضبط الامور الحساسة لهما مما يحتاج
ولا ريب في هذا العصر عصر الجهاد الحيوى الصحيح الي
تربية الفتيات تربية تؤهلن لتدبير امور الحياة الجوهرية
كالفتيان سواء بسواء على أن في صرف عقول الفتاة الى أمثال
ذلك في التربية العمومية ما يجعلها في الواقع غير مشغلة ولا
صارفة كل همها الى أمر الزينة والتبرج ومحبة الازياء الى درجة
الافراط المزرى لأن من يصرف ذهنه الى ما يكسب المال
والجاه والمحمدة في الحياة تنثنى شهواته عن ذلك ويقل التفاته
الى تلهم السفساف والهذيان فتى كان أم فتاة والخلاصة أن
التعاون والتكاتف بين الزوجين في الامور الحيوية وأمورهما
العمومية مطلوب منهما جميعا خصوصاً في هذا العصر لمصلحتهما
الذانية اجتماعياً على اكمل وجه تتطلبه الحياة
وانه ولئن كان هذا التعاون مطلوباً أدبياً من الزوجين

معا في التساعد والتماضد والامداد المادى والادبى في الامور
 المعاشية إلا أن مما يقضى به واجب الادب أيضاً ومراعاة لحق
 القوة هو ان يكون الرجل وحده المدبر لتلك الاعمال الخارجية
 المتصدر للشغل الظاهرى فيها بنفسه لان من واجبات الزوج
 الخصيصة به والمبنية على مبدأ فضل الرجل في العمل وميزته
 في القوة الحسية والمعنوية ان صار في الحقيقة صاحب هذه المهمة
 على كل حال ما عدا الشؤون البيتية المتعلقة بالمرأة ربة المنزل ،
 فالرجل هو الذى عليه السعى في ادارة الاعمال والاشغال وهى
 مسؤولة منه ملزمة به ، وعمل المرأة في المعاونة المطلوبة قاصر
 على المساعدة والارشاد والمراقبة الى اشباه ذلك فوق ما لها من
 وظيفتها البيتية فكأن المرأة تعمل في تلك الشؤون من وراء
 حجاب والرجل هو الذى عليه الظهور في ميدان الجهاد في الاعمال
 وادارة كبير الاشغال لجلده وصبره ، وليس هذا بالذى يجعل
 الرجل شبه « السيد المطلق » المتصرف في الشؤون كيفما شاء
 وشاء هو اه بل هو فقط المدير « لتلك الشركة العائلية » التي
 ادارتها مسندة اليه بالاختيار وليكن للشريك الآخر اى المرأة
 عمله ووظيفته العظيمة من حيث ادارة البيت والاشراف فوق

ذلك على الاعمال العمومية المشتركة بينهما .

ومن واجبات الزوج الخصيصة به حماية زوجته وحمل بيته من كل ما يؤذى أو يضرهما حساً ومعنى ، فاضمان راحته وشرف العائلة ينبغي ان يكون الزوج المرشد الامين والناصح المخلص والمربي الكريم والحامى العظيم للحريم وهاته الحماية قد تقتضى بالنسبة لاحوال الاجتماع ليس فقط الذود عنها وعن حياتها في ساعة الخطر مما صار قليلاً شأنه لكفالة النظام الاجتماعى لهما جميعاً به ولكنه يقتضى بالاكتر ذلك الامر الدقيق المعنوى من صيانتها عن كل ما يثلم الصيت او يخذش الشرف فهو يجب عليه ان يحميها من الجهل اذا كانت جاهلة ، يحميها من الافكار النسائية العاطلة التى تسرق طباعها وتختلس وجدانها مما قد يوقعها فيه إما حكم السن أو الوسط أو ضعف التربية وهو بذلك يكون حامى أثمن جوهرة نفيسة فى قرينته أغنى الفضيلة وشرف النفس ورفعة القدر ، ثم هو ينبغى عليه من جهة اخرى إذا كانت تسمح لها به قواها وملكات المربية ان يشر كها فى أعماله وأشغاله وارباحه غير مخصص بها من العمل وملزها منه إلا بالشغل اللطيف الخفيف غير فائته انه أيضاً يعامل نفسها عزيزة

عليه ولها أميالها ورغائبها وهاته الاميال وتلك الرغائب ينبغي له في حمايته لامراته ان يجتهد في جعلها على نظام وترتيب ذوقي يناسب حالهما وهنا بايجاد ذلك الوفاق في الاذواق يتم له السعادة التي تشاهد في كرائم العائلات والبيوت المترية .

وأهم الحقوق التي للرجل ترجع في الغالب الى ماله من حق السلطة الزوجية تلك السلطة التي اكبستها له يد الطبيعة بامتياز خاقه وقوة بنيته ثم وعظيم سعيه وكدحه ، على ان نساء الغرب الآن قد بدأن بطلب مساواتهن بالرجال في الحقوق الوطنية بناء على ان هذه الميزة في الجسم قد صارت لغواً حيال النظمات التي تقضى بالمساواة وكون الكفاة الآن قد صارت مستندة على الامور المعنوية وهن — وعدد هن نصف عدد الامم — قد يساوين فيها بنوع ما الرجال على انهن لن يملن كل بفتن في ذلك بل لن تزال السلطة والحقوق العمومية من حق الرجال بحسب العرف والشرع وانه للحق والصواب لاعتبارات دقيقة غير أن هذه السلطة التي للرجال لا تخولهم البتة العبث بحقوق النساء ولا استعمالها قط كما كانت تستعمل قديماً سلطة الاسياد على الارقاء بل حقهم فيها تقيده من جهة

اخرى الواجبات الكثيرة فلا ضرب ولا اذية ولا شتم ولا خشونة في المعاملة وإنما هذه السلطة الممنوحة للرجال على النساء تنحصر الآن أدبيًا فقط في بذل العناية بكل لطف ولين في تمشية الامور بحسب الاصول المهودة والمصلحة المطلوبة وبعبارة اخري تنحصر في جعل المرأة تقوم بواجباتها خير قيام بالتي هي أحسن .

وواجبات المرأة الخصيصه بها — ووجهها الى مبدأ كون المرأة ضعيفة وعرضة لامور الحمل والولادة — تنحصر في ملازمة البيت لانها لما يعتورها من الضعف من تلك الامور الطبيعية لا تتحمل طويل المشي أو السعي ولا الاعمال الشاقة الصعبة عادة حياء وقر الحمل والولادة خصوصاً مما هو أحد الاسباب العظيمة لعدم نواهن تلك الحقوق العمومية — فكل هذا وأمثاله (وقد جعل مشاهير الكتاب في فرنسا الآن ينددون من أجله بالنظام الاجتماعي عندم الذي اضطر كثيراً من النساء الى الاعمال الشاقة هناك حتى في حال الحمل وعقب الولادة مباشرة الامر الذي يخالف الرحمة والشفقة) جعل واجبها قاصراً في الجملة على ان تكون « ربة البيت » وجعل في عنقها

واجباتها المشتقة عن ذلك من تدبير المنزل وإدارة مهامه كلها وهو لعمري أحسن بل أليق واجب بالمرأة يجدر بها أن تحسن القيام به والزعامة فيه على أكمل وجه يناسب حال العائلة فالرجل عليه أن يسمى ويكسب وعلى المرأة أن تهيب البيت بما يجلب لزوجها فيه الراحة والهناء لينشط عقله ويقوى بدنه على تحمل وقر الجهاد في أعماله الشاقة جهاداً في سبيل الحياة

وتدبير المنزل عملية هامة في حد ذاتها وشأن دقيق لا قبل للرجل به بل لا سبيل لأن يتفرغ له أو يقوم به كما تحسن القيام به النساء عادة، وأول ما يطلب فيه أن تكون المرأة «مديرة» وهذا التدبير لا يقتضى فقط التوفير على الزوج أو الاقتصاد في المصروف بل هو يستلزم كذلك الترتيب والتنسيق والنظافة واللاطفة الذوقية وحسن الإدارة في شؤون المنزل المعاشية مما يمكن تشبيه حال البيت معه بمملكة المرأة «ملكها» وخلق بكل ملكة وسلطانة على عرشها «أن تصرف كل حذق وكل مهارة عقلية وأدبية ليسعد حال كل من تظله سماء المملكة وتغبط الرعية في حالها»

ومن أكرم تلك الواجبات الخصيصه بالزوجة «الوداعة»

والطاعة لامر الزوج بلا خوف ولا رهبة وسماع كل أوامره ونصائحه وتنفيذها على اكمل وجه يرضاه وارشاده الى مواقع الخطأ منها بكل لطف فليكن للعائلات المصرية على اختلاف نحلها نصيب من تلکم الآداب فلقد بنف سبل مساوى الامور العائلية عندنا الزبى وجاوز الحزام الطبيين . .

﴿ الفصل الثامن ﴾

(واجبات القرابة والصدقة)

أسباب واجبات الابوين - تنمية قوى الاولاد - أدوار هذه الواجبات - القدوة الحسنة العملية - السلطة الابوية -- لا ينبغي تفضيل بعض الاولاد على بعض -- محبة الوالدين والواجبات نحوهما -- ثبات الواجبات التي على الاولاد واجبات القرابة والنسب - الصدقة - اختيار الاصدقاء - حقوق الصدقة وواجباتها .

إن واجبات الابوين نحو اولادها لا تية اليهما أولاً من تلك المسؤولية التي حمالا وقرها في تخليف الاولاد واظهارهم الذرية الى عالم الوجود وتحميلها اعباء الحياة وكل تكاليفها الشاقة وأعطائها اكثر ماورثنا من صحة أو سقم او صفات واخلاق حميدة كانت أم قبيحة ، ثم هي ترجع من جهة ثانية الى طولة زمن الطفولة لتلك الاغراس الانسانية التي نغرسها بأيدينا وعظم مدة

حدائة الآدميين وما تقتضى من الحضانة وتحتاج اليه من التربية الدقيقة الى ان يبلغ الولد سن الرشد والسعى والعمل الاستقلالى .
وأول مفروض من تلك الواجبات على الوالدين — وقد
القت يد العناية الصمدانية في قلب الوالدين أرق العواطف
وأكمل أنواع الحنان مساعدة لهما في ذلك — إنما هو القيام
بتنمية جسم الولد وعقله ، صحة بدنه وأدب نفسه الى ان يبلغ
من العمر ما يؤهله لان يتولى شأن نفسه بنفسه في كل تلك
الامور الحيوية الحسية والمعنوية .

ولهذه الواجبات ثلاثة ادوار تزيد العناية عناية الابوين
فيها وتختلف بحسب السن والاستعداد أى القابلية في الاولاد ،
فال دور الاول دور الطفولية يجب ان تصرف العناية فيه بتغذية
الطفل على مقتضى أكل القواعد المعهودة مما يرى فيه عندنا
تسلط الكثير من الامور الخرافية تسلطاً ياله من تسلط مضر
من حيث الرضاة ولباس الاطفال وتدريب طعامهم وتنظيف
أبدانهم وتطبيب اسقامهم ، وكم نشاهد كذلك من الأحوال
الرديئة عند ما يأخذ عقل الطفل يتقدم في الادراك ولسانه يقدر
ان ينطق ببعض الكلمات ويتلفظ ببعض الالفاظ

الدور الثانى دور الحداثة حيث يبتدىء الطفل تربيته فيه القوى والمكاتب ويأخذ عقله يفطن ويرسخ في ذهنه كل ما يربى عليه ويدرسه في تعليمه ودراسته ثم ما يعلق بأخلاقه من حال وسطه الادبى، وفي هذا الدور أهمور كثيرة لدينا مهما أجدا واتقنا حال التعليم والتربية المدرسية فلن تفيد كثيراً مادام حال الوسط العائلى والاجتماعى عندنا فيهما تلك المعائب الجمة الامر الذى يوجب على الوالدين حياله ان يحتاطوا له جهد الطاقة حتى تنصلح حال أولادهم أو تخفف على الاقل وطأة تلك الامراض عنهم ولا تتأصل جراثيمها من نفوسهم قياماً بحق الواجبات الابوية خير قيام في التربية على أحسنها وأنفعها للذراى والامة التى تجعل في رقبتنا حقها في ذلك

الدور الثالث الشبوية وبلوغ سن الرشد ومبلغ الرجال حيث يخفف بنوع ما عبء تلك الشؤن عن الابوين ويكتفى من أمر التربية بالنصح والارشاد بالعقل والبرهان ويسمى لهم في ايجاد المهن والمحترفات التى يوءههم لها ما حصلوه من اصول التربية العمومية والفنون الخصوصية الارتزاق بها على أكمل وجه وأربحه يكسب المال والشرف والجاه ليقوموا خير قيام

بمعيشة انفسهم مستقلين او مساعدين أبويهم كما وتشرف في هذا الدور القتيات اسم ابويهن في بيوتهن أو بين عائلات ازواجهن، وعلى قدر العناية بالفرس يجنى من الثمر السهي أيتها الأمهات خصوصاً لأن للقدوة تأثيرها فاذا كان الابوان يجبان أولادهما حباً جماً فلا يعميها هذا الحب ولا يشغلنها شاغل عن اعطاء أولادهما دروس الفضائل والعظات البائعات بالقدوة الحسنة العملية في المعاشرات والمحادثات العائلية فان هذا ليفضل فلسفة أعظم الحكماء وأعلم العلماء في التربية التي تقدم اليهم على صفحات الكتب او فيما يلى عليهم في كراريس المدرسة

والسلطة الابوية على الاولاد هي كسلطة الرجال على النساء اى أنها لا تخرج ولن تتعدى الحدود المقررة أدبياً وذوقياً في أصول الادب العصري من حيث تجنب الخشونة والقسوة من مثل الشتم والضرب والفظاظة بل ينبغي ان تبنى المعاملة اى ان يكون استعمال السلطة للتربية على حسب الاستعداد والقابلية من السن باللفظ واللين واستعمال العقوبات الخفيفة بحسب ما يترأى من مثل التوبيخ والزجر أو الحرمان من المكافآت العائلية أو النصيح والارشاد بالوسائل المشوقة والافعال

الكاشفة ثم القدوة الحسنة التي هي أم الباب ، وينبغي للوالدين ان تكون عنايتهما باولادهما على حد سواء بلا تفضيل بينهم في أي شيء اذ التفضيل هنا خصوصاً لا مسوغ له ولا فائدة منه سوى جلب الكراهة والبغضاء والتحاسد بين الاولاد وبعضهم وليس في شيء من ذلك التظاهر بالتفضيل المقصود به تحسين حال التربية وتشويق نفوس الاولاد وترغيبهم في المنافسة على الفضائل المطلوبة والشيم المرغوبة لاسيما اذا كانوا احداثاً صغاراً .

ومحبة الاولاد للوالدين واحترامهم والقيام بكل الواجبات نحوهم كل هذا مبني على مبدأ الاعتراف بالجميل مكافأة لهذا الجميل من الحياة والتربية بما هو جدير به ، وفي الواقع فان كل شيء في الولد مستفاد من ابويه ، فنعمة الحياة بكل ما استلزمت من خدمة وتعب وتربية وتثقيف وتطبيب وتعليم مهنة واكساب ثروة وشهرة وجاه كل هذا إنما يرجع فضله علي والدينا لاهتمامهما بشأننا وعنايتهما الكبرى بنا الى ان بلغنا مبلغ الرجال واستقللنا عنهما بأعمالنا، فهذا كله ألا يعد القيام بجزاءه ديناً في رقبتنا نحن مدينون به اليهما ؟ لا جرم اناملزومون بوفاء هذا الدين المقدس ولن يكون الوفاء إلا بالمحبة والبر والاحترام والتوقير الابوين

والطاعة لأوامرهما والاعانة لهما مهما كان حالنا ، ولقد يقال ان كثيراً من الآباء والامهات قد يسيئون الى الابناء من حيث عدم تربيتهم أو توريثهم الاسقام والامراض أو الفقر والاضاعة الى اشباه ذلك فهل مثل هؤلاء يذنبى أيضاً ان يقوم اولادهم بحقوقهم الآتفة ؟ الجواب ان يقال ان الحياة فى حد ذاتها نعمة عظيمة ومهما يكن الحال فان آباءنا قد خدمونا بها مهما يكن من تكاليفها الشاقة فعلى كل حال لا يذنبى إلا القيام بطاعة الوالدين واحترام مقامهما وأنا بذلك لننعم ونسعد أديباً ونكسب احترام المجتمع فوق ذلك .

وكما ان على الوالدين لاولادهم ثلاث فئات من الواجبات فكذلك على الاولاد لآبائهم مثلها بالنسبة الى ادوار التربية الثلاثة ، فواجبات الدور الاول تنحصر بطبعها فى الطاعة التامة التى يستلزمها بادىء ذى بدء ضعف الولد وقصر ادراكه ويقتضيها امر التربية والعناية بشأنه كله فهذه ينبغى ان لا يكون فيها سوى الطاعة والخضوع لأوامر الوالدين خضوعاً تاماً ترى ثماره اليانعة فى حسن ما ننجي من الفوائد عند اشتداد عودنا ونماء فرعنا والعكس بالعكس .

وتنحصر واجبات الدور الثانى فى الطاعة الارادية عن عقل
 وإدراك لأوامر ونصائح الوالدين ومطالبهما منا ، ومبدأ هذا
 الدور من بدء تقدم القوى العاقلة والمدركة فى أحدات ومعرفة
 لعب المسوءولية وحسن ما فى الطاعة والوداعة وقبح ما يجر
 العناد والتصلب لاسيما وان اكثر ذلك إنما هو فى فائدته ومصلحته
 من أمر التعليم والتربية المدرسية ، فيجب على الناشئ ان يجعل
 أفعاله كلها مبنية على ما يوافق رضا الوالدين وانشرح قلبيهما من
 سلوكه برضاه واختياره ، بهذا السلوك عند النشء قياماً
 بالواجبات تنظم لهم كل أحوالهم ويتربوا تربية جيدة مبنية على
 كل أمر حسن مرضى من التعود على الطاعة والعمل والشغل
 بالجد والاجتهاد والاخلاص فضلاً عن احراز الدرجات العالية
 من وراء ذلك فى التعليم المدرسي والسلوك الحسن والسمعة
 الجيدة مع ذلك فى التربية العائلية .

أما واجبات الدور الثالث فهى ولا ريب واجبات عالية ،
 واجبات الشبان ذوى الاعمال والهمم نحو آباءهم وأمهاتهم وهى
 تنحصر فى الوداعة وتبادل الحب وسماع النصيح والارشاد والتوقير
 والاحترام لهم ثم تكون من جهة ثانية فى البر والمساعدة بالمال

إذا كان ثم حاجة أو العمل لمصلحتهم بما يجلب كل راحة وهناء
وتشريف لهم في حال شيخوتهم جزاء وفاقاً لما قاموا به وبأشروه
بكل نشاط وحب في تربيتنا ونحن صغار، فكل شاب يوفق الى
القيام بتلك الواجبات نحو والديه فهو الناجح وكل من يجرمها
فليس له الى الفلاح في هذا العالم غالباً من سبيل وكفى بالعقوق
عقوق الوالدين خزيا وعاراً تحبط معه كل الاعمال .

ثم ان هناك في هذا العالم تلك الارتباطات العائلية الاخرى
من القرابة والنسب وهذه لها أيضاً في رقبة الانسان واجبات
كواجبات الاخوة نحو بعضهم البعض وكأحترام العمومة
والخوولة واعتبار أولادهم في درجة الاخوة، وكالتأدب باكمل
الآداب مع الانسباء والاصهار ولعمري احق ان روح نظام
العائلات وتماسك عصبياها وراحتها في معاملاتهم اليقضي بطبيعة
الجلال بمراعاة تلك الآداب لاسيما أمر الاخوة فالأخ الأكبر
يجب ان يوقر ويحترم كالابوين ويسمع لقوله ونصحه إذا كان
نصحه وارشاده حرياً بذلك جديراً بأن يصفي اليه وهو عليه لكبر
سنه ومقامه تلك الواجبات من الحب والعطف على اخوته الا صغر
منه لانه بمنزلة أبيهم وكثيراً ما يقوم في تدبير شؤونهم، ثم ان في

ونام العائلات وعدم تنازعها وشقاقها الذى سببه الاعظم الجهل او التجاهل للآداب العالمية لأجل وأجل مايجلب الراحة والهناء في البيوت والهيئات الاجتماعية ولقد جاء في الحكمة الغربية « كل بيت يقسم على نفسه يسقط ناسه » وان الوطن او الهيئة الاجتماعية التى تقل فيها شقاكات للعائلات وتشاحناتها القبيح المشين لى الهيئة الكاملة المتماكة الراقية في سلم الانسانية ودرج الحضارة بالخطى الثابت والعزم الشديد .



ثم أن في الهيئة الاجتماعية لا نعيش فقط بعائلاتنا بل نعيش كثيراً أيضاً بالعشرة والصداقة والمحبة الاخوية مع اناس آخرين من بني هيئتنا وان الصديق المخلص ليعد أحياناً أنفـس ذخيرة لنا تشد لنسامره ونطارحه الافكار والآراء التى نميل اليها ويميل اليها بالحرية والاخلاص والادب .

ولقد جعل المبدأ الادبي ان يكون شرف المواطنين والمقاصد هو القانون او القاعدة التى يجب ان نبني عليها امور صداقاتنا واختيارنا للصداقة لان الصداقة التى تبني على غير مايناسب الاذواق السليمة والترفع والتصون وحسن الارادات

من حيث توافق الاميال الى الشهوات الفاسدة أو الرذائل
 البشائية ليست من أحوال الصداقة الصحيحة في شيء بل أن
 العداوة لتعد احسن منها وافضل ثم ان امثال هذه الصداقات قل ان
 تدوم لما يتداول العقول من مختلف الافكار والآراء والمشارب
 فالصداقة التي تكون قاعدتها مثل المندامة على بنت الحان أو
 الميل الى مغازلة الغيد الحسان أو معاقرة حشيشة الدينار أو
 الاصطفاف حول مائدة لعب القمار فهذه المودات الخاسرة
 غير الراجحة العداوة خير منها لانها تنتهي غالباً الى أشد احوال
 العداوات فضلاً عن كون المبدأ الادبي في اختيار الاصدقاء
 ممن لا يكونون متلطفين بالذيلة حتى لا تسرق أخلاقنا من
 أخلاقهم أمر يقضي علينا بانتقائهم ممن حسنت بالطبع أخلاقهم
 وتهذيب نفوسهم وسمت أذواقهم واحساساتهم وعلت أفكارهم
 حتي يكون لنا ما نستفيد منه بصحبتهم ونقتبس من معلوماتهم
 ومطارحتهم الافكار مما ينفع كثيراً في مهام الحياة العملية
 وتجاربها العديدة وبالجملة فانه يجب ان نختار الصاحب ونتقى
 الصديق على نحو ما قال فيثاغورث الحكيم «أختر لصحبتك
 من تراه أفضل الرجال» على انك إذا أحبيت ان تصاحب

الاخيار فأبدأ أنت أولاً بان تتحلّى بالاخلاق الفاضلة والطيور
على أشكالها تقع

على انه مهما يكن من حال الصداقة والاصدقاء فان في
عنق الاصدقاء واجبات جمة ولهم حقوق مهمة من أولها
الاخلاص في المودة والنصح للصديق في الزلة وارشاده الى
محاسن الشيم وانتشاله من أحوال ردىء العادات ومعرفة حق
الصداقة معه في حال اعساره وفقره كما في حال غناه ويسره
ومساعدته ومعاونته على الخروج من أزمات الامور وشدائد
الاحوال وموآساته وتمزيته في اشجانه واحزانه وبالجملة فانه
ينبغي أن تكون الصداقة وكل مستلزماتنا ونوابغها الآتفة متبادلة
بين الصديقين بلا تكاف ولا تصنع ولا مواربة بل على قاعدة
الحب الاخوى والاخلاص والنصح والتعاون والادب والالطف
والظرف وقل من يجرى على هذه القواعد ويجعلها نصب عينيه
في صداقاته ومعاشراته مع اخوانه وارتابه الا ويكون رجل
العالم المتمدن وانسان عين الاصدقاء والاخوان ولقد قال
لاروشفولد في بعض حكمه «أنه لو أقصى أمر الصداقة والمودة
من العالم لضعف شأن الهيئة الاجتماعية»

❖ الفصل التاسع ❖

(آداب الرؤساء والمرؤوسين)

حكمة تفاضل الاعمال — مسؤولية الرئيس العظيمة — آداب الرئاسة —
مسئلة الاجور والمرتبات — واجبات المرؤوسين وآدابهم — الطاعة مايجب منها
وما لا يجب — حكمة ذلك في شطر المسؤولية — المنفعة الذاتية وحكمها —
آداب المن الحرة .

لقد أقضى نظام هذا العالم المحكم الصنع أن يكون أبناء
الهيئات الاجتماعية البشرية غير متساوين في الاعمال والارزاق
ليصلح شأن الاجتماع وتبقى الحاجة ماسة ابدأ الى العمل وهو
روح العمران وقطب رحي الرقي الانساني ومن أهم مميزات هذا
العمل مهما يكن من الاستقلال ان يكون فيه فاضل ومفضول
ورئيس ومرؤوس فمن أجل ذلك وضع في الآداب الاجتماعية
واجبات على الرؤساء والمرؤوسين وحقوق لهم قبل بعضهم البعض
لينتظم بواسطة ذلك كله أمر العمل وأمر الحياة الاجتماعية بأكملها
وحقوق الرؤساء وواجباتهم أية كانت أنواع أعمالهم تنحصر
الاولى منها في الساطة التي لهم على مرؤوسيههم ثم تكون الثانية
في العطف والرفق على من تحت أيديهم من العمال لان السلطة
هي أول حق لمنشية العمل المسند الى الرئيس وهي أمر شرعي

ضرورى لعظم المسؤولية الملقاة على عاتقه فيما يدير من عمل أو
 ادارة أو تجارة فكل هذا يسئل عنه الرئيس وعما فيه من رؤوس
 المال اكثر مما يسئل عنه من تحت يده من العمال والمرووسين فلهذا
 وجبت عليهم الطاعة له والانقياد وحقت له الرئاسة والزعامة
 وهذه السلطة يخلق بكل مع ذلك أن يفهم انها أدبية أى لا ينبغي
 أن تلبس ثوب الخشونة والشدة وبالتالي أن لا نحول الى ما يوجب
 هضم حقوق المرووسين أو أن تنقص من شأنهم الادبى الامر
 الذى يمود باكبر الضرر على العمل وعلى الرئيس فإذا سأت
 رئاسته تحول أمر الطاعة بالاريب الى كرامته أو عصيانه أو عدم
 حسن القيام بالاعمال ، وإذا حسنت اى جرت على الاصول
 المرعية وحسن المعاملة استفاد بقدر ذلك فى شأنه كله معهم
 وكان ذلك كأعظم الضمان للنجاح فن ثم كان من أوجب الواجبات
 على الرئيس نحو مرؤوسيه فيما يقوم به قبلهم من الزعامة انما هو
 الرعاية والالتفات الى ما يحبهم فى العمل واثقانه ويثبت فى نفوسهم
 روح الجد والاجتهاد والفضيلة والتنوير فى العمل بالقدوة
 والحنكة وأرشادهم بالتى هى أحسن حتى يكتسب ممنونيتهم
 وشكرهم وكبير احترامهم وطاعتهم له عن ضمائر نقية وبنيات

خالصة ومحبة لما هم بصدد من العمل

ومما يجب القيام به هنا والعناية بشأنه مسألة الجزاء المالى
على الاعمال من الاجور والمرتبات الخ لانه لما كان تبادل الاعمال
داخلا فى عقود المقاولات بشروطها الادبية فلا جرم انه ان
لم يوف العامل حقه من الجزاء والمكافأة قصر بقدره ونقص
فيه كل شأنه وساء العمل ذاته فالذى يجب على الرؤساء هو العناية
دائما بامر مثل اجور العمال ومرتبات المستخدمين وصرفها
بأوقاتها وحث العمال على حب الاقتصاد والتدبير وايجاد الوسائل
المشوقة المرغبة لهم فى التوفير وصرف ساعات الفراغ وايام
العطلة فى كل ما يمود عليهم بالراحة والهناء فضلا عن مكافأة
ذوى النشاط والمهارة لاستنهاض الهمم وايجاد الاجتهاد فى
النفوس فى تأدية العمل بالالتقان الذى هو رأسه ورئيسه ومن
تكون هذه الصفة صفته فلا ريب انه يخلق به ان يكون ايضا
عطوفا شفوفا فلا يكلف النفوس مالا تطيق فلا يكثر إلا بالقدر
اللازم من ساعات العمل على من تحت يديه من العمال والمروسين
بحق الوصاية والرعاية الابوية التى له عليهم فى معائشهم واعمالهم
وكل مهامهم الحيوية الحاضرة منها وما يحتاج اليه لامر المستقبل

وما استعبد الانسان غير الاحسان

*
*

تلك هي حقوق ذوى الرئاسة فى الاعمال وما فى رقابهم
من الواجبات نحو مرؤوسيههم، واما واجبات وحقوق المرؤوسين
فقد لوحظ ولا ريب مما تقدم بيانه انها تنحصر بالاكثرفى
الطاعة والاخلاص والاحترام للرؤساء لانه يجب قبل كل شئ
فى المرؤوس ان يكون مطيعا موافقا مخلصا فى عمله لمن يتولى
الرئاسة عليه فى الاعمال المطلوبة منه فيما يسمى اليه بها من امور
معاشه وهذا ليكون من أهم مصلحة الذاتية فى الحياة لانه
بالطاعة والوداعة يكتسب انتظام الشغل وتجويد العمل وبالاحترام
لرئيس يجب الرئيس العامل وبالاخلاص تكتسب ثقته وليس
فى هذا شئ غير لازم فى الجهاد على الحياة بل يمكن القول بان
ضد هذه الصفات قد تضر وتضيق حظيرة الاعمال فى وجوه
ذوى المهن والمحترفات المختلفة فروح العمل هي الطاعة ونجاحه
فى احترام الرؤساء وكثرة الربح نتيجة النشاط والالتفات
والاخلاص .

ثم انه مادامت الامور المطلوب فيها الطاعة للرئيس هي

مما يدخل بنوع ما في دائرة العمل الذي يكون المرء بصدد
وانجازه تحت دائرة النظام الشريف فيه فالطاعة واجبة أدياً
لكن اذا كان هناك ما يخلف أحد موجبه السالفين فلا طاعة
اذن فيما اذا كان يطلب من العامل عملاً مخالفاً بشرفه أو شرف
صناعته او فيه خيانة أو هضماً لحقوق الغير

ومبدأ هذا اننا بالنظر الى النظام الاجتماعي والادب
الانسانى متساوون في الاعمال والمسؤوليات في الاعمال التي
تؤدي على أيدينا مهما قلت تلك المسؤوليات او بعمدت عنا
بواسطة اسناد الرئاسة الى الغير فكل مرؤوس وان يكن يعلم
انه مرؤوس لكنه يعلم بل يجب عليه ان يعلم حقه من المشاركة
في العمل المسند اليه وقد القيت عليه مسؤوليته او تناولته تلك
المسؤولية بقدر حصته في العمل مع رئيسه فاذا عمل بما يخالف
شعوره بذلك سواء بالنظر الى اهماله ذاته او خيانتته مع غيره
فيه لا ريب انتقص فيه شأنه وناله فيه ما يستحق من حرمان أو
قصاص أو فقدان ثقة فكانت العقوبة على كل حال وبالاً عليه
فمن ثم كان من أهم واجبات العامل في عمله النشاط والاخلاص
و « اعطاء الصناعة حقها » وعدم الخيانة في عمله لانه عهد في

رقبته تشمر به قبل كل انسان ذمته وروح صناعته .
 والمنفعة الذاتية هي التي تحتم على ذوى الاعمال تطلب
 الصناع الماهرين الامناء وهؤلاء لاحتياجهم في أمر المعاش
 الى رؤوس أموالهم من تلك المهن والصناعات لكسب هذا العيش
 والتماس الارزاق من أشرف وجوها بواسطتها فينبغي لهم
 ان يراعوا أدب حسن التحايل فاذا كان الانسان رئيسا في العمل
 وجب عليه ان يراعي لمصلحته أدب الرئاسة وواجباتها واذا
 كان المرء مرؤوسا فشأن المرؤوس بين فيما قديين آنفاً والنجاح
 مقرون لكل في أدبه



وليس هذا الادب بالذى يقتصر فقط على اصحاب المهن
 والحرف اليدوية أو الوظائف التجارية والحكومية بل هو عام
 شامل يتناول من وجه اسمى اصحاب تلك المهن والصناعات الحرة
 كالمعلمين والاطباء والمحامين الخ وان تغيرت بنوع مافروع
 الآداب أو الواجبات المطلوبة منهم ، فالاساتذة والمعلمين يطلب
 منهم معرفة ما هم بصدد نظرياً من الفنون التي يعلمونها فوق
 ما يطلب منهم من الرفق والهوادة الموجبة للطاعة طاعة المتعلم

وحسن انتفاعه على أكل الآداب والاحوال المتبعة في فن التربية ،
 ويدخل في طائفة المعلمين الصحفيون والكتاب ويطلب منهم
 ان يخلصوا في الارشاد وافادة الحقائق والوضوح والصراحة
 وتجنب المكابرة في الحق أو استعمال السفسطة والانبدوا وضربت
 بأقوالهم وسفسطاتهم عرض الحائط

والمحامى والطيب لا يكسيهما ثقة الناس وأرتياخهم اليهما
 سوى مراعاة أدب الصناعة والامانة والمهارة فأى طيب وأى
 محام يريد النجاح الصحيح لابد له من التأدب في صناعته
 والاخلاص في عمله والامانة في معاملته وان من يتصف بذلك
 ويشتهر به في الناس لهو الناجح الظافر بنفيته المحسن في صناعته
 وان شوهد ظهور غيره وتفوقه عليه بالنظر الى سرعة ظهور
 ذوى الجرأة والاقدام وما أجلاها هى الاخرى من صفة لازمة
 ثمر الفلاح متى ما كانت مقرونة بالمضلع والمهارة وما هو أشرف
 منها من واجب الامانة والاخلاص والادب فى الصناعة
 لفائدة الصناعة

﴿ الفصل العاشر ﴾

(شأن العدالة)

القسم الاول

(احترام الحياة والحرية والصيت)

مبدأ العدالة الاجتماعية — احترام الانسان في اموره الحسية والمعنوية —
 شأن الحياة — في مواقع الدفاع والحروب — ما أقبح عادة الاخذ بالثأر —
 الامور الوحشية المشاهدة في الانتقامات — حالة رعايا المدن عندنا — أمر
 الحروب — احترام حرية الغير — الرق — الخدمة الالزامية — الحرية
 العصرية — حرية العمل — الفرق باصاغر العمال — احترام الانسان في شرفه
 وصيته — رذائل الباب — السياب — — الغيبة — النيمة — — السعاية
 والوفاية .

الانسان مدني بالطبع وهذا الحال أو تلك الصفة له على
 مباشره الفلاسفة تقتضى اختلاطه ببنى جنسه ومعاملتهم
 خصوصا معاملة تبنى على العقل وعلى الحق المؤسس على الادب
 وهذا هو مبدأ العدالة الادبية التي هي الأصل لقرع النظام
 العملي وكل الشرائع الوضعية الجارية .

وأهم واجب ادبي اجتماعي يقضي به النظام نظام الحياة
 في العالم في مبدأ هذه العدالة انما هو احترام الانسان بان لا نعمل
 عملا يمس أى شخص من بنى نوعنا بأية أذية حساً ومعنى وانه

لواجب ادبى فى رقبة كل انسان عاقل تدور على محوره العدالة
الانسانية ادبياً وشرعياً وهو يتناول بادیء بدء احترام الانسان
فى حياته وفى حرته وفى شرفه وصيته ثم نانيا احترام الانسان
فى فكره وعقيدته وملكيته والوفاء بالعهود له ثم انصافه ومكافاته
على ما استحق بمجدارته



فاحترام الانسان فى « حياته » أهم ما فى الباب لان الحياة
محرم اعدامها فالتة تعالى هو الذى وهبها وهو وحده الذى
يسلبها الاجساد وكل الشرائع تمنع قتل النفوس تبعا للمبدأ الادبى
الذى عليه اكثر الشعوب لان الحياة من أجل وأعظم النعم وكل
ذى حياة فيه جانبه النفى للحياة الاجتماعية مهما كان حاله ،
فالقتل واعدام النفوس جريمة هى فوق الجرائم فى نظر الاديان
والآداب والشرائع الوضعية مهما كانت اسبابه ودواعيه ومهما
كانت كفياته والامور المؤدية اليه فالذى يقتل عن عمد قاتل
والذى يضرب انسانا ضربا مبرحا وحشيا يقتضى على حياته قاتل
والذى يسقى انسانا سما قاتل مادام هناك القصد والتصميم
السبى ، أو القسوة الشديدة ويدخل فى باب التأثير على الحياة

أمور التعذيب والارهاق وشدة الضغط على النفوس الى اشباه ذلك مما جعلت الشرائع في جميع الاقطار المتقدمة أمرها ممنوعا على الاشخاص والقصاص فيها موكولا الى الحكومة وحدها التي تتمثل حق الهيئة الاجتماعية فيه في هيئتها القضائية والقتل والضرب وان يكن ممنوعا منعاً باتاً لكن منه أشياء قد تجوز على كره من شريعة الآداب في مواقف من مثل الدفاع عن النفس وفي مثل الحروب والمبارزات ، على ان من هذه أيضا ما قد يمكن تجنبه وتلافيه احتراماً للحياة الآدمية وكرامة النفس البشرية لأننا لو نظرنا الى الدفاع عن النفس بالنسبة الى الاحوال الاجتماعية الراقية ألفينا هذا المبدأ الكريم يسل سلاحه في وجه كل امرئ ، يزعجه ويردعه وهو « ان لا نفعل ما يؤذي أى انسان فنسلم من اذاه في ذوده عن نفسه » فاذا تجرأ انسان على اذى انسان كان الظالم لنفسه أولا وآخر أوقلت مسؤولية المعتدى عليه فيما يقوم به من الدفاع عن نفسه حيال ذلك المعتدي الظالم الذي يخسر بمقدار ما يستفيد خصمه في أعين الهيئة ، فواجب احترام الذات والحياة يقضي علينا بان لا نفعل بانسان شراً يكون من حقه فضلا عن حق الهيئة قصاصنا عليه

وتأدينا من اجله تأديباً قد يثلم الشرف في الحياة كلها.
 وشر ما منيت به الهيئات الشرقية بحسب التقاليد الموروثة
 عن الجاهلية الاولى أمر « الاخذ بالنار » لانه لن يكون غالباً
 الا كتلك الحلقة المنمرغة فلا ينتهى من شره وما هو فى الواقع
 الا التوحش والهمجية مجسمة فى صورة حق مما تبرأ منه الانسانية
 والآداب المصرية سواء كان من قيام القرى تشاجر « بالنبايت »
 فى تافه الخصومات والصفائن الفاسدة أو فى مشكلة انتقام
 الافراد من الافراد اخذاً بالنار عن الاباء والجدود ممن قتلهم
 أو من ذريتهم لان ولاية الدم وأمر القصاص قد صاراموكلين
 مسندين الى الهيئة القضائية الجنائية من الحكومة بمقتضى
 نظمات وقوانين عادلة فليس من العدل ولا من الحق اذن خصوصاً
 فى مثل احوالنا الراهنة وللقانون فيها سطوته وللنظام الجنائى
 هيئته بل سيفه المسلول فوق كل الرؤوس ان تتربص ومنتقم
 بالقتل أو الضرب والاذية الى ما أشبه ذلك مما منيت هيئاتنا
 الشرقية عموماً والمصرية منها خصوصاً به ولقد يسوق بنا هذا
 الحديث الى ذكر مارزئت به جمعيتنا المصرية من غريب امور
 الانتقام من الاعتداء والتشفى من الاخصام مما قديضر بالشرف

والسمعة بل والحياة نفسها من « السطو » و « تسميم المواشي »
و « تقليم المزروعات » و « نصب شرك التزوير والدعاوى
الكاذبة » الى غير ذلك مما لا يتصور انها تصدر من فلاحنا
المصرى ذلك الحمل الوديع بل رجل العمل النشط ولكن بالله
من تسلط الجهل و سطوة العادات القبيحة ، فكل هذه الامور
واضرها مخالف بحسب مبادئ الحياة الادبية المصرية لمبدأ
العدالة الانسانية على خط مستقيم بل لبس هو في الواقع الا
الظلم والافساد في الارض والشر كل الشر ولقد يلحق بهذا
السوء لنا مما يخالف ليس فقط مبدأ العدالة ولكن الاذواق
السليمة نفسها أمر « العصبجية » في المدن عندنا مما لا نعرف
له معنى ولا هو من الدفاع الشريف في شيء وانما يجريه من
لا خلاق لهم من غوغاء المدن إما لمجرد العادة أو لمقصد النشل
من الناس ولا يمكن البتة ان تنطبق عليه حال المبارزة عند
الاوروبيين وهي التي قد بدأ القوم يعدونها من بقايا الهمجية
ولا يعتبر الاقدام عليها عندهم حتى للدفاع عن الشرف من مبدأ
الآداب الراقية فكيف نعد نحن تعديات طغامنا على الناس بازاء
مطلوب ذلك المبدأ ؟ لا ريب اننا لنخجل منه ونراه التوحش

بل الفضيحة التي ليس ورأها فضيحة

أما الحروب فوإن كان القتل قتل النفوس فيها جائز أو اعدام
الارواح واهراق الدماء أمراً شائعاً بموجب قوانين لها وأصول
تمنع « التمثيل » التمثيل في القتل وتحرم قتل الاعزل أو من سلم
سلاحه وتتبع في أمر الجرحي والاسرى آداباً جليلة إلا أن أمن
جهة أخرى قد اضحيننا في هذه العصور امام آراء اجتماعية
وأدبية تقضى على الحروب وشرورها وتمدها هي الأخرى من
الأمر الوحشية مهما كانت دواعيها واسباب اتقاد سميرها
وهذه الآراء والافكار اكثرتها لجماعة الاشتراكين التي عمت
مذاهبهم كثيراً من البلدان الأوروبية لكن . مهما يكن من الحال
فإن مبدأ جواز الحرب مازال له الصول والطول في كينونة
الممالك والموازنات الدولية التي تقتضيها ولكن بقيودها
واصولها المصرية .

والخلاصة ان أمر اعدام الحياة الانسانية أو مس الانسان
بسوء في بدنه ونفسه امر محرم والقصاص فيه موكول الى
القانون العادل وليس لامرئ الا في أحوال الدفاع الشريف
عن النفس أو ما أشبه ذلك حق مقابلة العدو ان بالعدوان وهذا قد

ان تطراً على انسان عايش في مجتمع سمت مدارك افرادة
وحسنت نظاماتهم وتشربت نفوسهم فوق ذلك بالآداب
الجميلة فعايشوا عيشة السعداء وتعاملوا فيما بينهم معاملة اخوان الصفاء

*
* *

أما احترام حرية الانسان فلان الادب في باب العدالة كما
قد يحتم علينا احترام الانسان في حياته فهو يفرض علينا كذلك
احترامه في حريته وان يتمتع كل امرئ بهذه الحرية كيف
شاء في ذاته وارادته على ماسبق في فصل الحرية حرية الارادة
التي هي احدى اساسات الادب النفسى والتي هي بنوع ماملةوة
لدى اصحابها بالتكاليف والقيود والمجاهدات النفسانية وهى
ولا ريب يلزم لها تلك الارادة التوبة لتختارها ولا تختار عليها
لأنها مهما سميت بالقيود أو بالتكاليف فانها عائدة النفع على
الذات ، على تلك الحرية العملية التي نحن بصدد ميناقضها هنا
بالنظر الى الاعمال البشرية

وأول ما يتبادر الى الاذهان من موانع تلك الحرية العملية
الشخصية أمر « الرق » فان الرقيق لا ارادة له غير ارادة
سيده فلهذا كان أمر حرية العمل بالنسبة الى الرقيق كلاحرية،

وحيث قد مضى زمان الرق والاسترقاق وقضت المبادئ المصرية على امره فلا داعى اذن للدخول في الكلام في أدب العدالة في المعاملة بالنسبة الى الرقيق أو ان نبين ما كان للرقيق والاسترقاق من فوائد أو مضار على بنى الانسان في تدرجهم في سلم الحضارة ومدارج الرقي الى ان جاء أوان الغائه بطبيعة الاحوال التمدنية وشعور النفوس باستهجان امره

وكذلك لنترك أمر « الخدمة الالزامية » التي كانت في الاعصر المتقدمة والقرون الوسطى شائعة في أوروبا وفي الشرق أيضا من حيث ان المقاطعات والقرى اذ كانت أراضيها قد تكون ملكا لاحد الاعيان فكان كل سكانها خولا وخداما لهذا السيد يتصرف فيهم وفي أعمالهم كيف شاء وشاءت أهواؤه أو مصلحة مقاطعته ونظامها الاقطاعي مما ترجع اصوله في اصول الاجتماع البشرى في الغالب الى احتماء الضعيف من أهل القرى بالقوى دوى السلطة والعصبية في امور المعاش والدفاع عن الحياة والحياض القومية ولقد كان لهذا النظام الاقطاعي أيضا فوائده في ارتقاء العمران البشري وتنظيم حال الجمعيات البشرية ولكنه اضحى الآن ضارا بالنسبة الى ما تطلبه روح الترقى المصرى من

الديمقراطية المعتدلة أى المؤسسة على المبادئ الاقتصادية الحديثة ونظامها المتحور لفائدة الأيدى العاملة وما نالت من مقام في الهيئة بحسب القاتون

إنما نرجع فيما تتطلبه العدالة في الحرية الى أمرنا المصري الى تلك المبادئ الاجتماعية التي تمنح الانسان الحرية بشروطها بان يتصرف بعمله في شأنه وأمر معاشه خصوصاً كيف شاء وشاءت مصلحته مما هو داعية كل رقى ووسيلة كل خير ذاتي وعمومي فواجب الادب المصري يقضى على كل انسان عدلاً وادباً ان لا يمنع انساناً حقه من استعمال حريته والتمتع بها في تصرفاته بقدر حاله في تدبير شأنه على الوجه الذي يراه موافقاً لمصالحته وهاته المصلحة من طبعها قاضية ولا ريب بموجب قاعدة ضرورة العمل للعيش والمبادلة بها بان ننتفع في مهماتنا بأعمال الغير بطريق المقايضة والمبادلة بأعمالنا أو التعويض وفاق آداب ذلك وقواعده واصطلاحاته فحق العمل هو شطر الحرية وكل حر في ان يقبل ما يراه مناسباً لمصلحته أو ان يرفض ما يراه غير موافق له سواء لسوء معاملة أو لقلة مكافأة وأجر عليه وأنا بذلك لاسبيل لنا للضغط على حرية انسان فنكرهه على ان

يعمل لنا عملا ما لم يكن برضاه واختياره ووفقا لمصلحته إذ
هذا حق له تقضى به العدالة تلك التي يرى أديها من جهة أخرى
انسانية شريفة ان العتب بالسلطة من حيث الضغط على حرية
الاطفال القصر أو تكليفهم مالا يطيقون سواء من الاقارب أو
المعلمين أو مدراء الاعمال الذين قد يكون تحت ايديهم احداث
أو نساء ضعيفات أو أناس جهلاء (كالذى سمع به وبلغت شكايته
البرلمان البريطاني من حيث تشغيل الاحداث في وابورات الخليج
بجهة المنصورة واستلفت اليه الانظار المؤيد عندنا) فيعشون
بحريتهم لضعفهم وجهلهم خللو قلوب هؤلاء المدراء واصحاب
الاعمال من الشفقة والرحمة فيستخدمون أوامرك الضعفاء بالترغيب
أو الارهاب في الاعمال الشاقة او الى ساعات طويلة لدرجة
تضنى أجسامهم وتنهك قواهم وتضعف ابدانهم فهذا كله ينافي
مبدأ العدالة وروح الانسانية التي تعدد جنابة عليها وهي لعمري
أبيك لا يسعد اهلها الا إذا ادرك كل فرد من أفراد هيئاتها
ان ما تسعد به الهيئة في مجموع افرادها ليسعد به هو الآخر
وان كل ما يضرها ويمتص دماءها وينهك قواها يعود ضرره
عليه كالكل لان الهيئة الاجتماعية جسم يحتاج الى موازنة بين

أعضائه ليصح وتنمو كل هذه الاعضاء لانه اذا ضعف عضو منها ضعف الى جانبه أعضاء كثيرة فلماذا قام في مبدأ المدالة الادبية حماية الضعيف في العمل من القوى حتى لا ينخرس الكل .

أما احترام الانسان في شرفه وصيته وسعته فلا ريب ان احترام بني نوعنا ونوقير أبناء هيئتنا من أجل المميزات وأكمل المدالات ولا شيء يوجب النقص النفسى سوى انتقاص اقدار للناس والاستهتار بأمرهم والاحتقار لشأنهم مما يدل على نقص الشرف النفسى والمرؤاة الذاتية أو قلة الادب وعدم توفر اصوله الصحيحة من النفوس وهذا الحال من توقير بني الجنس واحترام الأشخاص وتوقيرهم خصيص بالانسان ، خصيص على أكمله وأرقاه بأبناء الهيئات الراقية في الشعور الادبي والاحساسات الآتية عن كمال التربية ومعرفة الواجبات وما يشرف النفوس منها ويعلى شأنها ويسمو بها ويجعلها محترمة لذاتها محترمة لغيرها معطية كلاً ما يستحقه معاملة كل انسان بما يكسب رضاه ويرتاح له خاطره وبشرح له صدره بقدر حاله وحالنا فالانسان وان بلغ في الحياة والعلم . بلنا عظيماً ومنى مع ذلك بفقدان هذه الخلقة من احترام شرف النفس وتشريفها

باحترام الغير وحسن التلطف والتعطف كان في نظر الخلق غير شريف العمل وازدري شأنه ونبذ نبذ النواة مهما كان حاله لان الحكمة أو المثل الغربي يقول « انه لا ينبغي تشريف من لا شرف له » -

ولقد يقتضى هذا المبدأ من احترام الشرف وصيت بنى الجنس وبعبارة أخرى احترام افراد الهيئة معاشرينا ومخالطينا خصوصاً تجنب كل فعل وكل قول يكون من شأنه الخط بالغير وتحقيره وهناك عدة رذائل أصلية شائعة في المجتمعات الانسانية هي من أشأم ما تلطخت به النفوس السخيفة كما يشاهد عندنا

« قنمها » السباب « الدال على نقص المادة الادبية من النفوس وضمت زادها من الاخلاق الزكية اذا كان مما يصدر عادة بغير اكتراث من النفس لتعودها عليه وعدم تقديرها للادب والحشمة والمسؤولية الادبية اقدارها فتلقى الاقوال جزافاً وعلى عواهنها بدون رعاية أدب فيما يחדش شرف الغير ويحط من قدر السباب على الدوام عند ذوى الالباب ، واذا كان يصدر عن عمد في احوال الخصام والشجار فذلك أيضاً يدل

على رداءة التربية وله كذلك مضاره ومساويه التي ربما فاقت
الاولى أى الصادرة عن غباوة وجهل ذوى الجهل وعلى كلتا
الحالتين فإن البدأ والسباب كله مناقض لمبدأ العدالة والشرف
والأدب والاذواق السليمة فضلاً عن انه يؤدي بموجب
النظام الاجتماعي والقوانين المرعية الى الوقوف في مواقف
العدالة الشرعية كالذى يحصل في التعدي على الاشخاص بالشم
والسباب سواء بالقول أو بطريق الكتابة أو بالحركة والاشارة
الى اشباه ذلك من الامور الشائنة التي تشين المعتدى على
حرمات الناس قبل المعتدي عليه مما يوجب احتقار الأول
ومقته في الهيئة وكفي باسم السفه والبدىء والسباب عاراً
وحطة تنقص بها كل الشؤون الحيوية وليس منه شيء داخل
في امور الانتقاد الادبي اللطيف الذي له فوائد في الهيئة .
ومن ذلك « الغيبة » والتلب أي الخط من اقدار الناس
والتشنيع عليهم في غيبتهم ورميهم بالمعائب والمساوى والنقائص
تلك الخلال القبيحة التي قال يحق من يتصف بها فيما يجب أن
يعامل به في الهيئة بعض علماء الغرب « لا يستحق المفتابون
سوي احتقار كل شريف النفس من بنى آدم » ولا غرو فان

الغيبية ونهش الاعراض وثلب النفوس سواء باللسان أو بطريق
الكتابة والتحرير لما تأباه روح المدالة ولما تنبذه الآداب
وتعمده من سبوم النفوس الدنيئة وأقذار العقول السخيفة
الشريرة التي قد تردي باصحابها فضلاً عما ينتهي به الحال من
ازدرائهم في الهيئة واحتقارهم من أجل تلك الخصلة ووراء هذا
كله القانون العملي الذي يقاص ويماقب على القذف والظعن
وثلب الاعراض والسمعات كالذي يشاهد فيما يظهر منها
ويؤخذ به على أقوال الصحف الساقطة وأصحاب الكتابات
الحقيرة في العالم بالنسبة الى الاحوال المصرية والحرية الممنوحة
ولم تفهم أو لم يفهم أمر الانتقاد باللفظ على حقيقته عند أولئك
الناس بالنسبة اليها ناهيك بمضار شيوع الغيبة وأكل لحوم الناس
في المجالس والاندية في اجتماعات الافراد بالباطل مما كثيراً
ما يختم بابهات صاحب الغيبة واحتقاره بين اصحابه الذين كان يقصد
جلب رضاهم بذلك او اظهار مهارته بمعرفة أخبار الناس ناسياً
معايبه التي يجب ان تشغله قبل عيوب الناس لانها أمراض
نفسه القاتلة ومن اكبر علاماتها المنذرة بالخطر وآثارها
البادية للعيان تخلقه بتلك الخصلة الذميمة من اغتياب الناس

ونهمش أعراضهم ...

والنميمة والوقية كالغيبة ونهمش الاعراض في الذمامة والقبح ومخالفة العدالة وروح الآداب العالية ، فالنميمة التي يقصد بها الانتقام غالبا والتشفي من انسان في شرفه وعمله حيث لم يقدر على التشفي منه في ذاته من أقبح الرذائل وشر أنواع الكذب وكثيرا ما قد توجه الغيبة والنميمة ضد أحسن الرجال من ذوي الشرف والاستقامة والاعمال النافعة فان لم يرَ على سلوكهم من غبار وجهت سهامها الى مقاصد وامور لهم تؤل تأويلا قد لا يكون البتة من نياتهم أو غاياتهم الشريفة بل هي مما يقوم عادة في أدمغة النمامين والمغتتابين والحسدة أعداء ذوي الاستقامة والنجاح في الامم فينتقلون عليهم الاقاويل ويرونهم بما هم يراء منه من مقاصد السوء والغايات الفاسدة ويشيعونها عنهم للحط من أقدارهم في أعين الناس كما قد يشاهد فيما يحدث لرجال العلم والسياسة واصحاب المشاريع النافعة والاعمال المفيدة كأن يقال مثلا ان الحكومة لم تعاود الحث على انشاء المكتاتب الالاماة مشروع الجامعة أو ان فلانا الباشا لم يشيد المدارس وينشئ أعماله الخيرية الا رثاء الناس وطلبا للسمعة والصيت

وهلم جرا من مساوىء الغيبة والنميمة والوقعة في الناس مما
يجمعها ذكر الانسان بما يكره وتسويء عمله والقاء الريب في
مقاصدة للحط بقدره واغتيابه

والوشاية والسعاية من شر أنواع الغيبة والنميمة لان هذه
قد يكون المراد بها مجرد تسويء الافعال وتشويه المحاسن
والانتقام والتشفى بها اعتبارا على نحو ما يقول الشاعر
حسدوا الفتى اذ لم ينالوا سعيه قال كل أعداء له وخصوم

وهذا امر يرى شائعا في احاديث الناس حسداً واعتباطا
بحق الافراد المشهورين من اقوالهم او رجال حكومتهم اما
الوشاية والسعاية فتكون بالقاء السوء الى من يعرف ان يده
قد تنال الموشى به بالاذية مباشرة على امر يعين ويدخل في
هذه الرذيلة من امور العصرية وشاية الموظفين ووقعتهم بحق
بعضهم البعض الى رؤسائهم والبلاغات الكاذبة وشهادة الزور
وقضايا الزور الى اشباه ذلك مما قد ينتهى غالبا بظهور الحق
ووقوع الاشرار في الفخاخ التي ينصبونها للايرياء من اعدائهم
ومحسودهم مما لو بحث في الواقع معه عن مصدر هذه
المدوات الكامنة في الصدور ومنشأ تلك الحزازات التي تغلى

بها قدر النفوس لما وجد غير الجهل وغباوة النفوس ونقص
المادة الادبية وموت الضمائر الحية بتأثير فواعل الضلالات
الشائمة وذلك الداء الدفين من « الحسد » والحسد كما قيل
داء الجسد»

﴿ الفصل الحادي عشر ﴾

(شأن العدالة)

﴿ القسم الثاني ﴾

(احترام الفكر والملكية والعهود وذوى الاعمال المفيدة)

كيف يكون الانسان افكاره ومعتقداته - حرية الفكر وحدوده في الكشف
والابانة - فوائد حرية الفكر في الهيئة - الصيانة - حرية الاعتقاد
والعبادة التمسب - احترام امور الانسان الذهنية - ما يعرقل امر الانسان
من الفس والكذب - أمر التعليم وشأنه العظيم - حرية الملكية الحسية
والمعنوية - المذهب الاشتراكي - حرية التجارة وآدابها الخلية - الامور
التي تضر بالملكية - الشريك في الجريمة - العبث بالاملاك العمومية -
الارداد والتويض أدبياً - احترام الوعود والعهود - امر بنشر طاعات وآداب
العقود الكتابية مكافأة ذوى الاعمال المفيدة .

لقد تقدم في الفصل السابق ما يجب في مبدأ العدالة الادبية
بالنسبة الى احترام حياة الانسان وحرية في عمله ثم في شرفه
وسمته ، وهنا آتى على باقي ما يجب احترامه لهذا الانسان

مما يتم شأن هذه العدالة الانسانية وانتظام أمور الاجتماع
البشرى بواسطتها وهى أربعة :

*
* *

الاول احترام الانسان فى اعتقاده وأفكاره لان الانسان
خلق مفكرا فالفكر صفة من صفاته الميزة وحقا من حقوقه
الطبيعية ، على ان الانسان لا يصل الى الحقيقة بواسطة فكره
الابصورية ولا يكون معتقداته وآرائه الا بعد مشاق من الممارسة
والانسان لا يكون انسانا ادبيا الا اذا جرى بمقتضى المبادئ
والقواعد التى يري فيها الصحة فخرية الضمير على هذا ليست
هى بالتي تنحصر فقط فى اعتقاد الانسان نفسانيا فيما يهديه اليه
العقل ويرشده اليه الفكر اذ ذلك ضمير كل انسان وسره وانما
هى تنحصر فى حق الكشف والابانة عن فكره الرشيد ، فهذا
الحق هو أول الحقوق فى الباب وهذه الحرية هى أساس ما بعدها
لكن هذه الحرية لها حدود يجب الوقوف عندها ادبيا واجتماعيا
حتى لا تخالف بنوع جراح النظام والعدالة الحقيقية ومبدأ الحرية
ذاتها كالذي يحال للناس مثلا السرقة أو الزنا أو كفكر الذى
يريد قلب النظام بالعنف والقوة حبا بالفوضى فهذا واهماله الكثيرة

قد تضافرت الاصول الاجتماعية والادبية على ان لحرية
 لصاحبه بل يصادر في فكره لانه كالمجنون الذي صار لا يسمع
 لقوله ولا يبنى حكم على رأيه أو كالشرير الذي يجب توقي خطره
 أما ماعدا هذا من الآراء والافكار حتى ولو خالفت الحق
 والمألوف منها للهية فلا ينبغي ان يحجر على اصحابها لانها حق لهم
 وقد يكون منها فوائد وار في الاطلاع على مقدار شطح القول
 في الآراء والمذاهب الادبية والاجتماعية على انه اذا كان لكل
 فرد من افراد الهية عدلا ذلك الحق من حرية الفكر والابانة
 عن الآراء فلا ريب ان هذا هو الذي اوجد أمر الجدل والانتقاد
 وكشف الاغلاط وتصحيح الآراء مما كان من قديم الزمان
 داعية ترقى القول الانسانية وتمحيص الحقائق العلمية منذ وجد
 التمدن والتمدين في مشارق الارض ومغاربها

وحرية الفكر يقصد بها الآن بالاكثر حرية الصحافة
 وما في معناها لانه اذا كان للافراد في امة حق هذه الحرية
 فبالاولى يلزم ان تكون للمتصدرين الارشاد ونشر الاخبار وبث
 الآراء ونقد المجلات في الصحف بشرط مراعاة حق الادب
 والكمال في ذلك مع القدرة على الزام الحجة والتزامها في المناظرات

والمجادلات وطول الباع في صوغ الحقائق مع الالتاذ والاقناع
ثم الاخلاص في الارشاد لان كل تمويه وتضليل وتقرير وقلب
للحقائق قد يكون له بادىء بدء نصيب من الاصفاء اليه ولكن
لا يلبث ان تكذبه الحقيقة فتذهب التموهيات والتضليلات
والبرقشات والزخارف القولية امام نورها الساطع ادراج الرياح كما
يدوب النالج اللامع أمام انعاكس الاشعة الشمسية رويداً رويداً
الى ان يظهر ما تحته من الصخور الصماء وعلى كل حال فان للصحافة
فضلاً ولتحزبها ثمراته وكل امة لم كانت على قلب رجل واحد
لما وجد تقدم ولما احتك فكر بفكر ولما بحث عن عيب ولما اصلح
خطأ ولقد قال « رينال » في تاريخه الفلسفى « ان حرية الصحافة
قد تأتى بمحذورات ولكنها محذورات ضعيفة تافهة قد لا تذكر
الى جنب ما يجنى من فوائد التقدم والرقى بواسطة مما لا يجب
أن يقف فيها من اجلها » ولقد كان نابليون الاول مع عظيم
جبرونه وحيه للسلطة المطلقة يرى ضرورة اعطاء الحرية للصحافة
ويعتقد أن الحجر عليها « مما لا يتصور في العقل » فحرية الصحافة
التي هي ابنة هذا العصر بل آيته العظيمة مبنية على ذلك الحق
الطبيعى للافراد في حرية افكارهم بشرط عدم الخروج بها الى

ما يقرب أو يعتبر من الهوس أو الذنوب ويدخل في حرية الصحافة أو هي جاءت تابعة لها حرية التأليف والتصنيف وهو امر قديم كان عماد الفلسفة والعلوم والفنون والشرائع والنظامات الاجتماعية في تقلباتها المختلفة وارتقاآتھا المتنوعة في متقلب المصور وتداول الايام .

أما حرية الاعتقاد والعبادة فواجب أيضا لانه حق الوجدان والضمير الانسانی بموجب مبدأ العدالة فاذا كانت حرية الفكر في الامور الفلسفية والاجتماعية هي واجبة فهذه أيضا لا تخرج عنها لانها منتوجة لها ولا أشرف منها مما في الوجدان فينبغي ان تحترم بالتبعية لذلك لان النفس البشرية لما كانت تميل بفطرتها الى الاعتقاد بما فوق الطبيعة وتتطلب النزوع الى تقديس وعبادة خالق الاشياء وموجدھا بمقتضى ما نصب لها من الدلائل ووهب من الشرائع فواجب العدالة لا جرم قضى بان تباح الحرية ليقوم الانسان باختياره المحمود بعبادة ربه تعالى على مقتضى ما اعتقده من الاعتقادات الا أن هنا قيداً قيد به الادب المصرى أمر تأدية لرسوم والعبادات والتقاليد ذلك أنا مادمنافى اعتقادنا وطقوسنا غير خارجين عن المبادئ الانسانية

قلنا اداء هذا الحق بكل حرية ولكن اذا كان فى تلمك التقاليد والرسوم مثل تضحية الضحايا البشرية وتقريب القرابين الادمية أو التصريح بقتل كل مخالف من بنى الهيئة فحينئذ يقف امامنا مبدأ الادب المصرى وغير المصرى ونفس مبدأ الحرية حرية الاديان حائلا بين تلك الاعمال الوحشية وبين ضحاياها مدافعا عنها كالذى حصل من مساعى الدول الاوربية من ابطال تضحية الضحايا البشرية فى افريقيا وحرق النساء فى الهند وكما منع الاسلام من قبل اشياء كثيرة منها أما ما عدا هذا من الاعتقادات ورسوم العبادات فما دامت غير آمرة بالفحشاء . والمنكر فلا سبيل لمنعها وينبغى ترك الحرية لاصحابها يمارسونها كيف شاؤوا وشاءت مصلحتهم وان يكن فيها ما يخالف المعتقدات الصحيحة والاذواق السليمة المصرية .

وعلى ذكر الاديان نذكر كلمة عن التعصب الدينى لذى يخالف الادب المصرى وذوقه فالتعصب الدينى هو ضرب من التهوس والجنون وشدة التحمس فى الدين على غير حقيقة أو هدى ولقد كان تلى أشده فى بعض الازمنة الماضية سواء عند المسيحيين أو عند المسلمين أو غيرهما من الملل ولكنه قد أضحى الآن بفضل

التمدن الحديث والخلطة بين الشعوب مما ينظر اليه بعين المقت والاحتقار كما وينظر الى حرية الاديان بعين التسامح وان لا كراه في الدين علي مقتضى حرية الاعتقاد وبشرطها الاتفة وقيودها السالفة. ومما ينبغى احترامه في باب حرية الفكر أمور الانسان الذهنية العلمية إذ الانسان لما انه لا يكون حر الارادة الا اذا استند في شأنه على الاسباب وعرف العلل والمعلولات التي تترآى له ويترجع شأنها لديه في نوال المقاصد واستكناه الحقائق عاملا لها بما يوحى اليه به عقله ولبه ولقد تقدم ان سلامة العقل شرط من شروط الحرية والمسؤولية فلا جرم كان كلما استنار هذا العقل وثقف ذلك الذهن كلما كان الانسان اكثر فهما وأدراكا للامور ومعرفة بالاسباب والمقاصد ومقارنتها ببعضها فمن ثم يتسع للمرء نطاق المعرفة والعلم بالحقائق والمعمل الحر الجيد مما هو في مصلحته ومصلحة الجمهور فلهذا وجب احترام الحرية العقلية كالعملية وهو مثله في التحتم والغاية الشريفة ، وأول أمر قبيح يقوم في وجه عرقلة هذا الواجب «النفس» والتمويه الذي من أول مظاهره «الكذب» وهو الاخبار بالامور على غير حقيقتها فتصدق ويخدع بها العقل وبالتالي يضل الذهن

طريق الحق والصواب فتسوء حاله ويضيق عليه في حريته وربما ساقه الى الوقوع في الشرور فزيلة الكذب على هذا من أقبح الرذائل المخالفة لحرية الذهن ولا ينبغي ان يتصف بها انسان ولا ان تفشو في أمة والا ضلت سبيل الرشاد وفسدت احوالها وتفتت معلوماتها واذواقها في حياتها الادبية والاجتماعية كلها. نعم قد يكون للكذب مواقع تجيزه بنوع ما للمصلحة الحقيقية ولكن شتان بين من يكذب في بعض ظروف ليصلح وبين من يجعل الكذب ديدنه ليفسد ويضل الناس في كثير من الامور من طريق الحق أو يضر انسانا معيناً مما أوجدت له القصاصات في السرائع العملية كما مقت في جميع الفلسفات والديانات جاء في مزامير داود « ان الله يبغض الذين يكذبون »

ومما يدخل في الباب باب ما يضر بحرية العقل وبالتالي يعرقل شأنه في تقدمه عرقلة مساعي التعليم وتثقيف العقول أو الاستهتار بأمرها منذ الصغر في العائلات فالادب المصرى ينحى على هذا كله باللائمة ويراه من شر ما تجنى به النفوس على بعضها جهلاً وتجاهلاً لان في بقاء الجهل ابقاء على الضلالة فينبغي ان يتعلم المرء ويتحرر عقله من ربة هذا الجهل وهذا

كله ليأني على أحسنه بقيام علماء الامة من جهة لصالح حريتها
الذهنية بتتوير الاذهان وتثقيف العقول لترشد الامة وتسمد
في حالها ويعرف مع ذلك فضل علمائها وهم القادة الهداة كما قال
الامام على رضي الله عنه :

ما الفضل الا لأهل العلم انهم على الهدى لمن استهدى ادلاء
ويأتى من جهة أخرى بأخذ الهيئة على عهدتها لمصلحتها
وفائدتها سلطة نشر العلم وادارة شأنه وبسط رواقه ولقد قال
بعض علماء اوروبا « ان السلطة التي تؤسس على الجهل جهل
الشعب ليست الا سلطة تافهة وظالمة وليست هي الا الاستيلاء
القهرى على الاجسام دون العقول ولكن السلطة المتينة المؤسسة
على الحق هي التي تبنى على العلم لكي تفهم وتقبل على احسنها ممن
يراد ادارتهم بواسطتها »

*
* *

الثانى حرية الملكية إذ أمن النفس على ماتملك اليد من
اسمى المبادي، وتقسم هذه الملكية الى ملكية اعيان مادية و ملكية
اشياء عقلية معنوية فكل ما يوضع المرء يده عليه بحقه من ارض
او عقار او مال سواء جاء اليه بواسطة كدحه او آل اليه وانتقل

ليده بطريق الارث هو مال حلال يتصرف فيه كيف شاء بكل أنواع التصرفات الشرعية وكذلك يملك الامور الادبية من علم قرره أو شعر قاله أو اختراع أبرزه فكره واستنبطه عقله فهذا كله حق لصاحبه له امتياز ولا يجوز لانسان بموجب مبدأ الحرية حرية الملكية ان ينازعه فيه منازع أو يفتصبه منه انسان أو يدعيه لنفسه وقد جعل لهذا كله القيود والحدود في الشرائع المتمدنه لتنظم بها أحوال الهيئة فى ملكياتها واشيائها غير انه قد قام الآن فى وجه الملكية « الفردية » آراء كثيرة ترمي الى الغائها والاستعاضة عنها بالملكية « القومية » فى الهيئة كما هو رأى الاشتراكين والاباحيين مما قد أتيت على شرح بعضه ومضاره فى رسالتى « نحن والرق » التى صدرت فى العام الماضى فلا أطيل فيه هنا على غير طائل .

وحق الملكية يتناول أيضاً حق حرية التجارة لان الاشياء التى تملكها الايدى وتخرجها مثل الزراعة والتجارة والصناعة والمناجم لا بد من تصرفها ولا سبيل الى ذلك الا بواسطة قيام حرفة التجارة وحريتها غير ان الادب فى باب التجارة ليقضى على التاجر فى حريته ان لا يهضم حقوق غيره بطلب الاثمان

الفاحشه أو التطفيف في الكيل أو الغش في البضاعة كالذي يشاهد عندنا على أشده في غش بعض المأكولات ، فكما ان للتجارة حرمتها فان عليها أيضاً واجباتها ولها آدابها وهي في الحقيقة غير ضارة بها البتة فبالصدق في المعاملة وعدم الطمع في المكاسب الخارقة وتجنب الغش يكسب التاجر ثقة في الهيئة قد تفيده أضعاف أضفاف ما يحسنه له شيطان الطمع من الربح بالغش والخديعة للناس .

اما الامور التي تضر بالملكية في قيامها وقد اتى عليها الادب والشرع وتعتبر من الجنايات فالسرقة والاغتيال والخيانة والاتلاف فهذه وامثالها كلها مما يقف في وجه الملكية ويضر بها وبمبدأ حرمتها فسرقة أى شيء ، بأية وسيلة واخفائه عن صاحبه هو حرمان له من وسائل وجوده وأسباب حياته وسلب راحة الهيئة لان السرقة جريمة ضد الفرد وضد الهيئة معاً فهي ضد الفرد لانها تسلبه ثمرة عمله الذاتى او عمل أهله وذويه من قبل وهي ضد الهيئة لانها تعبت بالامن والراحة العمومية فيرى كل امريء نفسه حيا لها مهدداً بالسرقة في ماله غير آمن في سربه فتعطل من ثم الاعمال وتبطل المساعي والخيانة من شر أنواع

انواع السرقة لانها تمتاز باغتصاب الاشياء بطريق الخداع والغش
واخفاء الاشياء وغش التاجر وعدم دفع الحقوق داخل ولا
ريب فى الباب باب السرقة والخيانة ، والنصب عبارة عن عمل
الحيلة تحت رداء شريف لسلب الناس أشيائهم أو اكل حقوقهم
والتزوير يكون فى مثل الغش فى الارقام وتقليد الاختام
والامضآت ثم تزيف النقود

فكل هذه الشرور الاجتماعية والجرائم ضد الملكية
واغتيال الحقوق مما يرجع الى طمع النفوس البطالة والسرائر
الفاسدة لنوال المال بأى وسيلة ويدخل فى الباب امور اخرى
بقصد العبث بالملكية كاتلاف الاشياء على أصحابها انتقاما وتشفيا
وحسدا كالذى تقدم لى شرحه فى الفصل السابق من التعمدى
وحرق المزروعات وتسميم المواشي الخ

والادب كالشرعية يعتبر كل مساعد على الجريمة ضد
الملكية بأى وسائل المساعدة والمعاونة شريكا فى الجريمة بقدر
اتصاله بها للقاعدة فى المسؤولية المشتركة وقد تقدم لى بيانها .
والعبث بالاملاك العمومية مما هو من حق الامة كلها
التي تمثلها فى حيازتها وادارتها حكومتها مما ينبغى أيضا توقيه

لانه من أعظم المضار وأجسها فابنية الحكومة والحدائق العمومية والاراضي الاميرية وكل ما يتعلق بالمنافع العمومية والاموال التي تحت ايدى الحكومة كل هذا مما يجب ان يحترم ولا يمس بخيانة أو عبث أو اتلاف أو اضاءة سواء من قبل العمال أنفسهم وهم الامناء عليه او من قبل أفراد الهيئة لان ضرره في الواقع اجسم وعبء المسؤولية وبالتالي العقاب فيه قد يكون اشد .

على ان الادب وقاعدته الصحيحة في احترام الملكية لترمي الى ابعاد من ذلك أي لا من حيث تجنب الفس الخ فقط بل هي قد تحتم علينا اننا حتى إذا وجدنا مالا ضائعاً ان نرده الى صاحبه بواسطة الحكومة وهي تأمرنا كذلك من جهة ثانية باا إذا اتلفنا على انسان ماله بجهلنا او طيشنا ونذقنا ان نجتهد في اصلاح غلطنا وان نعوض عليه ماله كالذى يغش مثلاً في قبض نقود للغير وتكون زائفه فلا ريب ان عليه غرمها .

*
* *

الثالث احترام الوعود والعهود — وهو أمر فيه اكبر ضمان لحق الملكية وتقدم الهيئة الاجتماعية حسياً ومعنوياً لان

المنافع المتبادلة وكل الاعمال المرتبطة القائمة على مبداء العدالة في المعاملات بين الاطراف من الافراد فى تبادل الاموال اكثره يرتكز على اتفاقات وعهود سابقة فاداء الامانة وبالتالي الوعود والمهود فى كل تلکم الشؤون الهامة أمر لازم بالنظر الى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيما يجري للناس مع بعضهم البعض من الاعمال والاشغال ، فالوفاء بالوعود والمهود بين البائعين والشاريين فى التجارات والعمال وأصحاب الاعمال والمدينين والدائنين فى الديون والسلفيات كله مما يجب الوفاء به احتراماً للحقوق المتبادلة والمنافع المتداولة والرقى المطلوب فى الهيئة ماديا واديا

وانه ولئن كانت أكثر هذه الامور فى المعاملات مما يقوم غالباً على المشاركات والعقود الكتابية الا ان الادب ليقضى فى حال عزمها ان يلتزم الانسان ما ربط به لسانه وشرف قوله فيما يعد به فى اعماله لان نقض المهود واخلاف الوعود معها يكن من حاله ليس أدبياً أحقر منه شيء وأزرى بحق الانسان الكامل والرجل المتمدن وحسن السمعة فى الحياة الادبية ومما يجب التنبيه عليه فى المهود ان لا يكون فيها ما يشبه

الاكراه ولا ان تكون مما يخالف العرف والشرائع المعمول بها
أو الادب الذي عليه الهيئة وينبغي في العقود الكتابية ان
تكون فضلا عن مطابقتها لما ذكر صريحة خاليه مما يحتمل معنيين
أو غير المقصود بها بقصد الغش أو عدم الوفاء للناس لا سيما
من حيث استضعاف الاميين ومن على شاكلتهم من ساذجي
العمال وما اكثرهم عندنا



الرابع الانصاف بالمساعدة والمكافأة لمن يستحقها لانه
إذا كان واجب العدل يقضي علينا بان نحترم الانسان في حياته
وماله وفكره الى آخر ما سبق بيانه فواجب الانصاف في باب
العدالة يلزمنا ان نساعد ونكافي من أفاد هذه الهيئة أيضاً بأكثر
من الواجب عليه لانه من مصلحتنا إذ التضامن في الهيئة
موجود وكلما يرقى شأن الفرد ويملي قدر ذوي المقامات والاعمال
الجليلة يرقى شأن هيئته وكل ما يقع من الاحترام لمثل الشيوخ
أو يكافأ به أصحاب الخدم المفيدة والقرائح العظيمة فهو أسمى
ما في الباب باب العدل والانصاف

﴿ الفصل الثاني عشر ﴾

(امر الاحسان)

الاحسان من قديم الزمان — من الوجهة الاجتماعية لاستيفاء قوام الهيئة —
تربية الوجدان على عمل الخير ابتداء — فوائد الاعانة بواسطة الجمعيات الخيرية —
الاعانة بالنفس وشأن جمعيات منع المفاسد الاجتماعية — اصلاح حال العمال
جمعيات التعاون — ما يحتاج اليه الحال في مصر — بالنسبة الى الحيوان الاعجم
جمعيات الرفق بالحيوان

اذا كانت العدالة هي اعطاء كل ذي حق حقه فالاحسان
بمعناه الشامل غاية سعادة الجنس البشرى في هذا العالم وترقى
شعور ابنائه بما في فضيلته أو ملكته من ايجاد أنواع المحبة الصحيحة
وتكوين اصناف الالفة الرجيمة للذى يلزم النفوس فيه من
الشفقة والرحمة بالبؤساء والضعفاء من بني الهيئة الاجتماعية
المحرومين من لذات الحياة بما اخنى الدهر عليهم به من صنوف
المصائب والمتاعب بحكم السن أو الفقر أو العاهة وهو بهذا يوجب
التضامن والتماسك والراحة في الهيئة على أئمتها وأكلمها وأنه ولئن
كانت الاديان جاءت بهذه الفضيلة وحثت عليها على أكل
وجه الا انا نرى من جهة اخرى انها فضيلة الانسانية بأجمعها
فمن ثم كان للقدماء احساناتهم ولفلاسفتهم فيها أقوالهم كاللما تأخرين

اصطلاحاتهم وهذه وتلك وما جاء في الاديان السماوية عنه إنما يقصدون به في الواقع خير هذا النوع الانساني والنظر فيما يوجب سعادته في حياته وغبطته في اجتماعه ونعمة الواسطة ونعمة الغاية من ورائها .

وإذا كانت هذه الرسالة خصيصة بالحياة الادبية المصرية الشاملة ولا ريب لكل نوع الانسان على اختلاف نحله فلا جرم اني اتكلم في هذا الباب هنا عن فضيلة الاحسان من الوجهة الفلسفية الاجتماعية والتعاون الاقتصادي بعد ان استوفيت الكلام عليه من الوجهة الاسلامية في رسالتي ادب الاسلام^(١) ترجع هذه الفضيلة الانسانية الى ما يسميه فلاسفة الاجتماع «بالاخاء» الاجتماعي والتضامن الانساني في الهيئة مما يحفظ عليها كيانها ويوجب سعادتها وغبطة أفرادها لان الجنس البشري لما كان كمائة واحدة وهيئاته المتضامنة كالجسم الواحد إذا تألم عضو منه تألمت له كل الاعضاء لامن حيث شعور كل النفوس بذلك بدرجة واحدة بل من حيث النتائج العامة وان كان لا يشعر بها كل الناس على حد سواء فالادب العصري كما

اقتضى للتضامن المطلوب والفوائد المقصودة لنوال الغبطة اقامة
 قسطاس العدل النفسى وتشرب القلوب بمبادئه اقتضى كذلك
 أن يكون في نفوس الجماعات شئ من الرحمة والشفقة والمطف
 برأ بالفقير والمعوز والمريض من بنى هيئاتهم حتى يكون جسم
 تلك الهيئة مستكملا كل اسباب الراحة مستوفيا وسائل الهناء
 في طبقاته مما هو راجع الى مصلحة الهيئة نفسها اقتصاديا واجتماعيا
 وعليه فتكون المدالة بمفردها أى بلا وجود ملكة الاحسان غير
 كافية فى الهيئة بل لابد منها من تشرب النفوس بفضيلة الاحسان
 ضرورة للسلامة مما يريك شأنها ويقلق راحتها ويكدر صفائها
 ثم واخيرا يعيق رقيها

وفضيلة الاحسان وان كانت بالنظر الى أحوال الادب
 المصرى غير داخلية بنوع ما تحت قيد لكنها لازمة لزوم المدالة
 على قيودها الطويلة المريضة وعليه فما هى اذن أفضل الطرق
 العملية والوسائل الجيدة لاقامة اصول وامهات تلك الخلقة فى
 هيئة ليحبنى من ثمارها اليانعة على أكمل وجه وأجمله بالنسبة الى
 روح المصر واحتياجات أهله؟

لاريب ان ذلك يحتاج الى تربية الوجدان وتعميد النفوس

على عمل الخير ابتداء وفعله بمتضى أحسن الطرق العصرية لكي
يرسخ في ذهن المرء وتتشرب النفوس بفكرته وتتعود الجوارح
على صنيمه نظراً لضرورته لمصلحتنا ومصلحة هيئتنا ومن هنا
تعلم تفاهة رأى من بنى أمر الخير كما سبق على المنفعة القاصرة
على الذات أو اللذة التي قد تأسر النفس فتتعلق بأذيال الاثرة
وحب الذات بل يجب على الانسان أن يترفع عن هذا متحلياً
بالخير والمرواة متصفاً بالاحسان والبر بيني جنسه لمجرد كونه
أحد أفراد هذا الجنس أو هذا النوع البالغ أعلى مرتبة الحيوان
شاعراً بان هذا واجب في عنقه فاذا اشربته النفوس وشبت
عليه وصححت فيه النيات والعزائم لاجرم استنبطت له أجود
المناهج والطرق طرق اجراءه على أفضل الوجوه وأكمل
الاحوال العائدة بالنفع الجزيل على الهيئة وعلى الفرد بصفة
كونه عضواً عاملاً في جمعيتها فمن ثم انقسم أمر الاحسان في
مبدأه الجليل الى عمل والى نية فيه وعلم للاسباب الآتية أو
للأمر الديني الحاث عليه ويرجع اليها في الواقع

ويقسم العمل الى اعانة بالمال واعانة بالنفس وهي لكي
تكون على احسنها في هيئة يلزم ان تنظم لها الهيئات او الجمعيات

بمساعدة الحكومة أو الدوائر البلدية فيكون لكل بلد جمعية
أو جمعيات بنسبة حاجاتها اليها تكون من وظيفتها اعانة المعوزين
والمرضى والمنقطعين وتربية الايتام الذين لا معيل لهم وأطفال
فقراء العائلات وكل هذا وان عادت فوائده على هؤلاء التعساء
ذوى البؤس والشقاء فانها لتكون فيها أجل المنافع واشهى الثمار
الاجتماعية أيضاً لذات الهيئة

أولاً — لانه يقلل فيها التسول وشر الشحاذة وذل
النفوس ومسكنها فيها

ثانياً — لانه يزيد الامن فى ربوعها ويجلب الراحة من
حيث تقل السرقة والنشل وتصان بعض الاعراض

ثالثاً — واخيراً لانه يقلل من بينها الامراض التى قد
تفشو بالعدوى لقلة من يحمل جراثيمها من هؤلاء البؤساء ذوى
الفاقة والشقاء سواء كانت امراضاً طبيعية أو أدبية.

أما الاعانة بالنفس مما يدخل فى باب الاحسان والمرؤة
فتنحصر فى إغاثة الملهوف بما فطرت عليه النفوس ذات الترية
الاحساسية العالية والشعور الانسانى الكريم من اغاثة كل من
نراه واقعاً فى خطر من بنى جنسنا ويدخل فى هذا فضلاً عن

الامور المعينة التي قد تصادف الانسان من مثل انتشار غريق أو الاعانة على اطفاء حريق أو انقاذ حياة انسان من خطر مصادمة الترام أو القطار أو مساعده في دفع لصوص يريدون الفتك به تلك الامور الاخرى الادبية مثل جمعيات مقاومة المسكرات ونصرة العفاف والاسعاف الطبي الخ مما يجمع بين المساعدة بالمال وبالنفس

ويدخل في الباب بل هو من أجل ما فيه « اصلاح حال العمال » لانه للجهل المحيق بهذه الطائفة قل ان تلقت الى شؤونها الذاتية أو امورها المستقبلية اهتماما بما يكون عليه الانسان في سن الشيخوخة أو المرض او كثرة العيال فلماذا كله قديكثيرين هذه الطائفة الفقير ويغلب عليها الشقاء ويستأثر بالراحة والسعادة فئة من الامة قد تحسن وقد لا تحسن على غيرها . وترتيب امور العمال والنظر في اصلاح شؤونهم من هذه الوجهة مو كول الى رؤساء هؤلاء العمال العارفين ببلغ تعبه ونصبتهم بل والفوائد مع ذلك التي تجني بواسطتهم فلماذا كان من العدل وتامم الاحسان ان تشكل من رؤساء كل طائفة من طوائف العمال جمعية تضم الى عضويتها كبار الطائفة تدير امر العمال علي قاعدة او تحت

اسم جمعية « تعاون » لتوفير جزء من الاجور يستثمر ويدخر
 لصاحبه ينتفع به عند العوز وحين الحاجة وهذا امر جنى من فوائده
 الاوروبيون كثيراً وتكونت للمال منه رؤوس اموال عظيمة
 صلحت بها احوال الكثير منهم رجالا ونساء وللحكومة الفرنسية
 وبلديات امهات المدن هناك مساعي مشكورة في انشاء تلك
 الجمعيات وشده ازرها وربما جاء زمان على طوائف العمال في
 مصر عرفوا فيه وقد بدأوا يشمرون بثقل العيش بالنسبة لفلاء
 اسعار المأكولات واجور المساكن واستيلاء الشركات على كثير
 من الاراضى التى كانوا يسكنونها « بالحكر » القليل والاجرة
 الصغيرة فى المدن وخرجهم منها عرايا حفايا ان ليس هذا الوقت
 وقت التهاون فى اسباب الحياة اتكالا على قوة الساعد فى العمل
 دون نظر الى المستقبل الكالح مما يجب على الحكومة ان تنبه
 له هي الاخرى وفقا باليد العاملة من رعيها



ان الشفقة التى تحمنا على فعل الخير مع بني نوعنا الآدميين
 قد تقتضي علينا من جهة ثانية شريفة الى ان نرفق بذلك الحيوان
 الاعجم الذى له وظيفته ومهمته العظيمة لدينا من اعانتنا على حمل

الاثقال وهذا يرتكز من جهة على ما نشعر به من احساس ذلك الحيوان وشموره وتألمه من المتاعب والمصاعب وما يمتور جسمه من المرض ومن جهة ثانية على ما لنا نحن من كمال وسيادة يجب ان ننظر بها الى من هو دوننا مرتبة في الخلقة بعين الرحمة والشفقة مادام تحت سيطرتنا فيكون من غلظة القلوب وخشونة الطباع معاملته بالشدة والقسوة او تحميله مالا يطيق او عدم العناية بنفدائه وعلاجه ولقد استنبطت المنظمات الحديثة حتى في بلادنا المصرية احسن طريقة لحماية الحيوان فيما يسمونه « بجمعيات الرفق بالحيوان » وجعل من اختصاصها حماية هذا الشريك لنا في الحياة ومتاعبها من حيف الادميين عليه بالنسبة الى تشييل الاحمال او عدم الرحمة له بالاكثر من ضربه بالسياط او عدم العناية بما يصيبه من امراض او جروح ونعمة الواسطة والغاية وان كان لم يزل ينقصها عندنا همة اصاغر العمال الذين قد لا يدققون وغالبا على الفقير يحيفون



— الفصل الثالث عشر —

(الوطن والهئية الاجتماعية)

الوطن والشعب — محبة الوطن وما يقتضيه شأنه — ضرورة وجود الهئية الحاكمة وقايتها للتغير — الجمعية السياسية — توزيع الاعمال الاجتماعية — الساطة العليا ووجوب وجودها — تشعب أطراف سهام السلطة والهئية — ما يلزم من الكفاءة — اتساع حرية الهئية الحاكمة ووجوب الاستقامة والنزاهة — الهيئتان وشكلاهما — الطوائف القديمة والمبادئ الحديثة — التقسيم الحديث لافراد الهئية الاجتماعية — اشكال الحكومات — الحكومة الملكية — الحكومة المتعددة الرؤساء — الحكومة الاشرافية — الجمهورية — على كل واجبه

أرأى غير محتاج للتطويل في التعريف عما هو الوطن وشأنه العظيم ، الوطن هو الارض التي تقلنا أنشأتنا صفارا وخدمتنا كبارا ، الوطن هو أرض الاباء والجدود التي ربينا فيها وأحببناها وفضلناها بحكم الطبع واللغة على كل بلد سواها وصقع عداها. هذه فطرة الانسان وتلك هي سنة الله في خلقه وكل جيل ينشأ من الناس في بلد يصير أمة لهذا البلد له اخلاقه وعاداته ولغته ونفيتها وكل أحواله الخاصة ومنافعه القائمة به يدافع عنها ويذب ويسمى فيما يزيد في عماره ورقيه بالتبعية للاستزادة في شأنه الخاص بين أهله وناسه ومواطنيه يتبادلواهم الشؤون والمنافع بالحب والمودة والاخاء والمساواة تحت

كنف الهيئة الحاكمة التي اتحت لهم والنظام الاجتماعي العملي
الذي يرجعون اليه وتدار على محوره شؤونهم العمومية
وقضاياهم الخصوصية

فحبة الوطن غريزية في الانسان وهي قد تزيد أو تكون
على أحسنها بالتعليم والتثقيف لمعرفة الواجبات نحو هذا الوطن
والقيام بأداء كل حقوقه الصحيحة وأموره الرجحة حتي يعلى
شأنه ويحل بين البلدان قدره ولا عبرة بأقوال الاشتراكين
وآرائهم الزائفة التي تنكر الوطن وتجحد الوطنية اذ لا إخاء في
العالم الا بعد سلامة الاوطان وهناء كل قوم في عصبيتهم القومية
وامنهم على حريتهم الوطنية واستقلالهم بديارهم وهذا امر طبيعي
فالحيوانات لاتصافي الا في الخلاء ولكنها تتعادي في التنازع
على الجحور والاكوار وتهارش على الاقوات والارزاق فقول
الاشتراكين بالانسانية انما هو توسع لا يمكن ان يتحقق امره
الهمم الا اذا كان ذلك في الحياة الآخرة

هذا والذي يجب ان يجمل نصب الاعين فيما يتعلق بالوطن
وادارة نظامه انما هو امر الهيئة الحاكمة لانه لا يصلح الناس
فوضى لهذا أنى اجلنا طرفنا في القبائل والعشائر والامم والشعوب

رأينا انها لا تخلو من حكومة تسوسها على صفة ما وترتيب
 مألوف لآبناء ذلك الوطن . علي ان وجود الحكومة وان كان مما
 اهتدي اليه الناس بالضرورة الطبيعية فهي غير مقيدة اجتماعيا ولا
 تمقبر الا أمراً اتفاقياً اصطلاحياً يمكن ان يتحور ويتغير بحسب
 الظروف ومبلغ الرقي في العوائد والاخلاق عند الامم مما هو مصدر
 الشرائع الادبية والنظامات والقوانين البشرية وعلى كل حال
 فنشأ الحكومة في الوطن الحاجة الماسة اليها وهي ترادف أو تمثل
 الجمعية السياسية للامة وهذه لاغنى عنها للحماية والدفاع لانها
 عبارة عن اجتماع جماعة من الناس المتحدي الصفات في بقعة من
 الارض تحت سلطة عاملين أدبي من ميل الطبع البشرى الى
 محبة الالفة وخلقطة في تبادل الاحساسات والعواطف ، وطبيعى
 يرجع الى افتقار صنف الانس الى بعضه للتعاون والتضامن في
 القيام بالاعمال والمهام المعاشية والامور الضرورية للحياة فنشأ
 من هذا توزيع الاعمال الاجتماعية ووظائفها فكان بحكم الحاجة
 الرجل الحربى والمزارع والقاضى الفاضل فى الخصومات
 والكاهن والصانع والتاجر الخ وإذ نشأت الهيئة الاجتماعية على هذا
 النمط وتولدت ضرورة بحكم سير الاجتماع البشرى باختلاف

يسير بالنسبة الى الاوساط لذلك احتيج الى سلطة عالية أى رئاسة عامة ترجع اليها كل الوظائف والاعمال فى تمثيتها وهذه السلطة كانت بادية، ذى بدىء، بحكم قوة المصيبة فى الاقوام ترجع الى رئيس المشيرة وشيخ القبيلة ثم تقدمت وترقت باتساع نطاق العمران فى القبائل والشعوب الى ان صارت من حقوق السلاطين والملوك وانتهت فى الترقى الى ان جعلت أو عادت فعلا الى أيدي الامم بفضل النظمات الدستورية النيابية الحديثة ، وهذه السلطة اية كانت ضرورية وواجبة لا يمكن كما تقدم لهيئة مهما ارتقت وسمت مداركها ان تستغنى عنها اذ كل المصالح العمومية لتسوء حالها اذا كان لبس ثم سلطة تديرها وتختص بالسهر عليها بل انه لو أبطل أمر هذه السلطة أو الهيئة الحاكمة المسيطرة على الكل لوجد كل انسان حتى لو كان كريم الارادة متبرما عن النظر فى تلك المصالح العمومية الا بما قد يوافق مصلحته ولا يرتبك من ثم الحال بما لدى الافراد من الاعمال والاشغال الخصوصية فتسوء الحال حال الكل وهذا أول الاسباب الرئيسة فى وجوب وجود السلطة أى الهيئة الحاكمة

ثم ان تلك المصالح العمومية فى الامم من الدقة وتشعب

الاطراف بمكان فهي كما تختص بالنظر في المصالح الداخلية تتعلق كذلك بأمور الارتباطات بالملك الأجنبية وحكومات الشعوب الأخرى المجاورة والنائبة ثم وكما ان الهيئة السياسية هي أعظم من ان تحملها قوة الفرد غير الملم بها لذلك فالاعمال العمومية المتعلقة بالامة تسو حالمها ويتألم منها ما اذا هي اسندت ادارتها الى سيء الادارة فمن الصعب اذا القيام بمهام الهيئة وانه بناء على هذا ليكرن من الحكمة والصواب بمكان ان تسلم الازمة فيها في الامم الى اكثنا الناس واكثرهم خيرة واحاطة بأعمال السياسة والاعمال العامة ينتطعموا لها ويتمفقوا في درسها ومزاولة أشيائها العملية والمعرفة التامة باحتياجات البلاد وهذا هو السبب الثاني في وجود الهيئة واختصاصها بشأنها من حيث الكفاءة بالمازولة العملية خصوصاً دون باقي الافراد

وإذ كان أولئك الذين تسلم اليهم مقاليد الازمة من الاعمال والاشغال العمومية في الحكومة ينبغي ان يكون لهم في تأدية وظائفهم حرية في العمل أوسع مما هي لباقي الافراد ويجب ان يكون لهم بواسطة ذلك سلطة محترمة ليةمكنوا بها من عمل ما يروض فيه المصلحة لهيئة بأجمعها في هذا شيء من الامتياز وهذا

المميزة عن باقي افراد الامة لما قد يكون فيها من خطر حال تأدية العمل اذا أسيء التصرف بالسلطة المخولة لهذا وجب ان لا يكون الاختيار فقط بالكفاءة بل يلزم ان يراعى وينظر فيه الى الاستقامة والنزاهة وان يقيّد النظام والسلطة بالقوانين الادارية والعمومية خصوصاً وهذا هو السبب الثالث في قيام الهيئه أو ما يجب ان ينشأ في عمالها لتستقيم أمور الاجتماع على محور العدل

فاليهيه بناء على هذا تؤسس في أسباب قيام سلطتها ودواعي انتظام أمورها الموجبة للطاعة الشرعية على ثلاثة أمور ، الحاجة للعمومية الماسه اليها ، الكفاءة العملية والعلمية في العمال الخصيصين بها ، ثم وأخيراً على الاستقامة والنزاهة للعدالة المطلوبة التي هي روح النظام ودعامة العمران وباعث الطاعة الشريفة

ولو نظرنا الى الهيئات الاجتماعية لألفيناها تتركب من فئتين لكل منهما عملها حيال الاخرى ، الفئة الاولى فئة الاهلين أى الشعب فى ترتيب وظائفه الاجتماعية العملية والأدبية ، والفئة الثانية الهيئه الحاكمة فيما تجرى من أمر السلطة والادارة التى تسوس بها مهام الاوطان

أما فئة الاهلين أى طبقات الامة فقد مر بك كيف ان

الحاجة الاجتماعية أوجبت توزيع الاعمال وجعلت افراد الامم طوائف من صناعات وزراعت وتجارت ومحاربت ودينين وقضاة الخ فهل يمكن لانسان من طائفة من هذه الطوائف في امة ان ينتقل من طائفته ؟ هل يجوز ان يصير ابن البناء قاضياً وابن المزارع محارباً ؟ ثم هل من العدل ان يطفأ نبوغ العقول بان يبقى كل انسان على ما كان عليه أبوه من قبل بصرف النظر عن استعداده الخاص ؟

هذه أسئلة قد صرّت وتمر على افكار الباحثين فيرى كل جوابها مبسوطاً في الحوادث التاريخية والتجارب الاجتماعية للامم التي سار عليها البشر قديماً وحديثاً فن الامم من حكر على نفسه وحتم على كل طائفة من طوائفه ان لا تخرج عما هي عليه كما يعلم من أمر طوائف الهند وبعض الشعوب الاخرى القديمة وقد اقتفى أثرها في ذلك بعض الامم المتأخرة ولكن لهذا النظام الاجتماعي مضاره ومعايبه المناقضة لروح التقدم والمعادلة معافان النبوغ في الافراد كثيراً ما يخالف تلك القواعد التي فضلها المتقدمون فلقد يظهر من « الفلاحين » القوادع والمعلماء الاعلام ولقد يكون أبناء « المحاربين » من انبغ

المتشرعين وأحكم القضاة وهذا ليس مبنياً على قواعد شاذة بل هو مطرد جمل الأثم الحديثة تعدل منه رويداً رويداً في فظاوماتها عن مبدء « الطوائف » في المهن وان تحلل محله الديمقراطيـه المبنية على الحرية العمومية (راجع رسالة أدب الاسلام) والنظام الجيد المحكم الذى قد يفيد الهيئة نبوغ النوابع من افرادها بحسب المواهب والاستعدادات لا بحسب قاعدة اتباع ما كان عليه الالباء والجدود مما قد لا يساعد على الرقى وببطلـه بحركة التقدم مما لا يشاهد له اثر البتة فى النظام الديمقراطيـه المؤسس على مبدء الحرية العمومية والتنافس المؤدى إلى أحسن النتائج فى التمدن وتقدم الحضارة ولهذا لا تقسم الهيئة هيئة الالهين الآن الا بحسب اجتهادها ونشاطها الذاتى فمن ثم كانت طبقة المتنورين وطبقة الجهال، وفئة الاخيار وفئة الاشرار ومهما يكن من الحال فان لكل فريق من الامة حريته حتى يختار ما فيه الخير والصالح ولا يقعد فى التقصير عن نشده

أما الهيئة الحاكمة فلها هى الاخرى فى هذا العالم قديما وحديثا صورها وأشكالها فى تأدية وظائفها، فاذا كانت ترجع السلطة النهائية العليا فيها الى قبضه انسان واحد كانت « دولة

ملكية» والمحكومون له « رعية » لهذا الملك ذى السلطان العظيم وتكون سلطته مطلقة اذا كان كل شىء يرجع الى مشيئته وارادته دون سواء وأما اذا كانت هناك مشاركة للامة في الحكم بواسطة مجالس نيابية تشمل الرعية وتشارك الملك في التصديق فالدولة « ملكية دستورية » وترجع الحكومة الملكية سواء كانت استبدادية أو مقيدة الى الوراثة في الملك بالنسبة الى الملوك لان هذا الشكل في الدول هو أصل في الحكومات أي انه أمر طبيعي يتبدى من سلطة رئيس العائلة فالقبيلة بالمصبية أو الغلب الاول فيبقى النصاب نصاب الملك محفوظا على تهادى الزمان في الاعقاب ولن يسقط الا بقيام أسباب اضطرارية تعود إما الى فساد ذاتي أو عمومي أو استيلاء قهري من عصبية أخرى لها رئاسة تقوم مقام هذه الاولى وهذا كله كان شأن الممالك القديمة في تقلباتها وتغيراتها كما يظهر لمتتبع التاريخ البشرى

ومن اشكال الحكومة « الحكومة المتعددة الرئاسة » لكل عظيم فيها رئاسة يستبد فيها ولكل كبير زعامة يتصدر بها بلا مراقبة ولا سيطرة ولا نظام كما كان الشأن في جماعة

للمماليك بمصر ومساوى، ذلك النظام في الحكومة واضرار
أشهر من ان يدل عليها وكأنه وكأنهم ما كانوا

ومن تلك الاشكال « الحكومة الاشرافية » حيث تكون
السلطة في يد كبار البيوتات يستبدون بها فيمن دونهم من الخول
والخدم والفلاحين ويرجمون في كبرها الى عظيم لهم يمثل في
شخصه زعامة طائفتهم وهذا كان شكل حكومات الاوربيين
وبعض الشرقيين في الازمة الوسطى وله في روسيا الآن شبه أثر
ومن هذه الاشكال « الحكومة الجمهورية » حيث يمثل
الشعب أو الولايات نواب ينتخبون للنيابة عنها وتكون رئاسة
الجمهورية الى منتخب من الامة بالاقتراع ويجدد كل بضع سنين
ويقال لهذا النظام الحكومي « الحكومة الديمقراطية » أيضاً
أى ان افراد الهيئة كلهم لهم حق التصويت بقيوده المصطلح
عليها وان الكفاءة والنزاهة في هذا النظام قد توصل الى أعلا
المناصب كما قد يحاسب كل فيه بقدر مسؤوليته وهذا هو نوع
الحكومة الفرنسية الحالية ثم جمهورية الولايات المتحدة
بأختلاف ظاهر كما كان بأوصافه القديمة حكومة الرومان القديمة
بعد الملوك . على ان كثيرا من الباحثين يفضلون الحكومة

الملكية المقيدة على كل حكمومه أخرى كما هو الشأن فى نظام
الدولة البريطانية وممالك اوروبا الاخرى وامبراطورية اليابان
وربما عم النظام النيابى باقى ممالك الشرق بعد تلك الباكورة
له من دخوله فى امبراطورية روسيا العظيمة ودولة الفرس العريقة
وسواء كانت الهيئة الحاكمة ملكية أو جمهورية فان امامها
فى وظيفتها واجبات كثيرة ومهام عظيمة كما ان على الشعوب
أديا واجتماعيا حبال حكوماتهم واجبات كثيرة لازمة



﴿ الفصل الرابع عشر ﴾

﴿ الواجبات نحو الحكومة ﴾

الحقوق المدنية والسياسية — مجمل الواجبات التي على الافراد — الطاعة للقانون والنظام — امر الشرائع والنظامات الفاسدة في هذا العصر — المساعدة في تمشية القوانين — الخدمة العسكرية — الصفات المطلوبة في الجنود — الواجبات زمن الحرب — في زمن السلم — الجندية المصرية والبدل العسكري — حق التصويت والانتخاب للمجالس التشريعية — اكل السلطة التشريعية ما جعلت بيد الشعب — حق الانتخاب ولمن هو من المنتخبين — قد اسمك في دفتر المنتخبين .

تنقسم حقوق الانسان في الهيئة الاجتماعية ذات النظامات الراقية الى « حقوق مدنية » والى « حقوق سياسية » أما الحقوق المدنية فهي التي تتعلق بحياة الانسان الخصوصية واموره الفردية ومنافعه الذاتية وعلاقاته الخصبية سواء مع عائلته او مع مواطنيه ، وتختصر هذه الحقوق في حق التبنى والتملك والوقف والايهاب والوصية والاخذ والمطاء والبيع والشراء الخ بشروطه وقيوده المعهودة .

أما الحقوق السياسية فتشمل امور الحياة العمومية الخصبية بالجمعية السياسية أى مصلحة الهيئة الحكومية مثل حق التوظف المدني والعسكري وحق الانتخاب والتصويت وحق الترشح للمجالس النيابية الخ .

وبما ان الحكومة كجمعية ذات نظام محكم حيال المنافع العمومية المشتركة فن ثم وجب على أفراد الامة بصفتهم اعضاء لتلك الجمعية ان يراعوا نظامها وقانونها بالدقة ولا يخالفوا أوامرها اللازمة لانه لا يمكن بل لا يتصور البتة ان تنجى المنافع المطلوبة ما لم يتم كل بالواجبات المفروضة والقيود الموضوعة لحماية الفرد حيال الفرد وحماية حق المجموع من تعدييات الافراد وحماية هؤلاء من غوائل الهيثة . ثم وجب من جهة اخرى ان يمدوها بالمال المفروض عليهم لقيامها وان يعاونوها بالنفس فيما تقضى به المصلحة للحماية والدفاع ثم وأخيراً القيام خير قيام بالتصويت في انتخاب أعضاء مجالسها العاملة اى المتممة لكيانها وعملها في وظيفتها.

وأول واجب في الباب هو اطاعة القوانين والشرائع وهذا أفيد ما يكون في مصلحة الفرد والامة معاً لان القانون سواء كان شرعياً أو ادارياً أو سياسياً ما وضع بعد الاختبار الطويل الا للحاجة الماسة اليه في العمل به وتمشيطه على الكافة للمصلحة العمومية القاضية به ففي مخالفته او أهماله الضرر البالغ للهيئة وخروج عن النظام الموضوع وعرقلة لسير تقدم الامة

+

فضلا عن انتقاص شأن الفرد من اجله وقصاصه على مخالفته ولقد يقال ان من القوانين ما قد يرى فيه ظلم وأجحاف أو مقاصد سيئة فكيف يمكن اطاعة مثل هذه القوانين ؟ الجواب ان أمثال هذه الشرائع الجائرة قد مات زمانها في هذا العصر ولا يمكن ان ترى في مثل أحوال الامم الراقية الحاضرة وما مضى منها في كثير من البلدان قديماً داخل في دور الانتقاد والسلق بالسنة حداد واكثر رؤساء الممالك الآن يرون السعادة والقوة في غبطة الافراد وهناك فضلا عن ذلك ان النظام التشريعي الآن كله تقريباً بيد الامم نفسها ممثلاً في مجالسها النيابية وهناك فوق هذا أيضاً انتقادات الامم والافراد ورقابة الشعوب والدول الثانية فلهذه الاسباب لا يمكن إلا في الأحوال الاستثنائية الوقتية بحسب المقتضيات ان تصدر قوانين او تحصل امور من الهيئات الحاكمة يخالف روح العدالة المصرية فتنتقض الحكومات غزوها يدها بها على ان كثيراً من الشرائع مما قد يشتم منه تلك الرائحة سواء عن قصد او عن خطأ وتجارب فاسدة سرعان ما يبطل أمرها وتقوم غيرها مقامها متلافية ضررها ناسخة عيوبها . فأدب النظام المصري يحتم على أفراد

الامم بمالها من الضمان الكبير باطاعة الشرائع والقوانين وهي في مصلحتها ومصلحة هيئتها مما يقضي ليس فقط بالطاعة بل وكذلك بالمساعدة أيضاً على تمشيتها بالوسائل المقبولة كأن يرشد على الخصوص أو تؤدي الشهادات على حقيقتها الى اشباه ذلك الكثيرة مما فيه خير الهيئة إنما بالوسائل الحقة أى بما لا يوقع برثياً أو يحيف بانسان مثله ما لنا وعليه ما علينا .

الواجب الثانى اداء الاموال الاميرية المفروضة على الاموال الثابتة والمنقولة لان الهيئة الحاكمة قائمة فيما تؤدي من الشؤون والمنافع وحفظ النظام والامن العام داخل البلاد ، وخارجها على المال ، وهذا المال تجميعية من الامة أو تدفعه اليها هذه بحق الشراكة في المنافع التي تجنيها من وراء ما تقوم به الحكومة من الاعمال والاشغال العمومية مما ليس إلا في مصلحة الامة نفسها فالرى ونفقاته والادارة ومصاريفها والقضاء والحرية والمعارف والصحة العمومية كل هذا واضرا به يحتاج الى الاموال الطائلة والمصاريف الجسيمة فضلا عن سداد الديون العمومية وكله عائد نفعه على الامة في شؤونها الحيوية فلهذا كان من تمام العدل ان تحصل الهيئة الحاكمة وتجي من الشعب

الضرائب من الاموال المقرره وغير المقرره بنسبة معتدلة وحساب موزون دقيق طبقا لاصول وقواعد نظام مالى متقن صرفا وايراداً بذلك تنبسط الشعوب من وراء ما تصنع الحكومات

الواجب الثالث نحو الهيئة الحاكمة في الامم الراقية «الخدمة العسكرية» بموجب النظمات المتبعة من مثل القرعة ونحوها لان واجبات الهيئة الاجتماعية تحتم على أبناء الوطن الدفاع عنه ، فالانخراط في سلك العسكرية مما يسمونه «الفداء بالدم» أو «الاتاة بالذات» واجبة على الكافة من ذكور أبناء الهيئة لانها في مصلحة الدفاع في سبيل الاوطان وحفظ الشأن القومي وحيث انه يجدر ان يكون الدفاع بالاشداء من كل قوم اقتضى الحال من ثم لذلك ان يكون النظام العسكري قاصراً على الشبان ذوى المنفوان والقوة وهكذا يكون أمر الدفاع او الانخراط في سلك العسكرية نوب شبان اليوم يدافعون عن شيوخه وصغارهم يذبون في الغد عن شبانه وقد صاروا بعد شيوخا وسلامة الامم والاوطان من وراء هذا الترتيب الدورى فضلا عما في هذا النظام من التدريب وتربية الصفات والمملكات

الخطبة في نفوس شبان الامم

وعلى ذكر الصفات والملاكات المطلوبة وبالتالى الآداب
المرغوبة فى باب الخدمة العسكرية أقول ان من أولها «الشجاعة»
والشهامة ثم الطاعة للرؤساء لان الجندي كاعظم ما يكون من
النظامات افتقاراً الى الطاعة طاعة الرؤساء من القواد وضباط
الجنود ثم محبة الترتيب والنظام لانه روح الجندي فى كل شيء
وعمداد الذى تقوم عليه ولم توجد القوانين العسكرية صارمه
شديدة دون سائر القوانين والاحكام الا لهذه الغاية حتى تستقيم
أحوال الجنود وحتى ينتظم شأنها وما هو فى الواقع الا لمصلحة
الامة والاطمان ومع ذلك فقد وضع فى الباب آداب سامية
لقواد الجنود وضباطها وإدارتها بها يمكن ان تعتبر معه «الفرق»
و«الفيالق» كالعائلات الواحدة لكل عمله ولكل آدابه وواجباته
فى عائلته فأصاغر أفراد العائلة ينبغى عليهم التوفير والطاعة لكبارها
وكبارها يعطفون على صغارها .

ولقد تقسم الواجبات فى الخدمة العسكرية الى قسمين
ما يطلب منها فى وقت الحرب وما يطلب منها فى زمن السلم
فى وقت الحرب ينبغى ان تكون كل الجنود شاعرة بدقة

عملها وكبير مهمتها ومسؤوليتها وان في نوال الظفر والقلب
شرف الامة ونخار الوطن وان كل جندي يقتل في ساحات
الوغي مدافعاً عن حياض امته لهو الذي يخلد ذكره ويشرف
امته وان نخر القواد وصف الضباط ليبنى على شهامة الجنود
وكريم احساساتها ومرفقها كقوادها بواجباتها واطاعتها
لأوامرهم وان لا شيء يساوى في الذمامة في نظر الامة عار
الجن والضعف اللذين يستوليان على الجندي فيفر ويولى الادبار
في حومة القتال حال الدفاع عن شرف وطنه وامته ورايته اما
جريمة الخيانة فليس ورأها جريمة في نظر التاريخ ويقاص القانون
العسكري عليها شر قصاص واشنع

ام في زمن السلم فالجندية لها واجباتها اللازمة ايضاً ليس
لحماية البلاد فقط بل ايضاً لما عساه قد يطرأ على الاوطان من
الطوارئ ويهب عليها من امور الحداث فلهذا انحصرت وظيفة
الجندي في زمن السلم في تأدية التعليم والتدريب العسكري بحسب
احسن النظم والتهيئات وعلى احدث الطرق واتقن السلاح
حتى يكون للوطن دائماً « ذخيرة الحية » ولا إعتداد بقول
من قال بعدم لزوم التجنيد في زمن السلم منتحلاً انه الاسباب

والاعذار إذ كما انه يجدر بالمرء ان يكون له رأس مال يعمده
 ذخراً للايام كذلك الامم يجب ان تعد جنديتها ذخيرة لها إنما
 بطريقة معتدلة بمعنى ان لا تترك التجنيد في زمن السلم بالمرّة
 ولا تكثر منه من غير ماديّات لدرجة تعطل بها مساعي الامم
 العملية . وهو بموجب النظام المتبع حديثاً من تقليل زمن الخدمة
 يجعل لها على تمادي السنين رديفاً متمراً تلقاه وقت الحاجة
 مما لا ادري كيف غاب عن ذهن اولئك الذين ينكرون على
 الحكومات والممالك حقها من تجنيد الجنود في زمن السلم واعدادها
 بوسائل لا تثقل على كاهل الامم للمستقبل وفي ذلك من الفائدة
 والنفع في حياة الامم واطمئنان خاطرها وراحة بالها ما فيه كافضل
 ما يكون من ادخار رؤوس الاموال واعدادها للعمل في الحاضر
 والمستقبل فهل يمكن لانسان عاقل أن يجحد فوائد ذلك ؟

وهنا ملاحظة بالنسبة الى حالنا نحن المصريين فاننا لم نزل
 نجعل قيمة الخدمة العسكرية وشرفها العظيم بل اكثر من
 ينخرطون عندنا من الشبان في سلك العسكرية بمقتضى قانون
 القرعة المصرية يؤخذون على كره من ذويهم الذين قد ينصبون
 عليهم المناحات كأنهم اخرجوا من عالم الاحياء ويبذلون كل

مرئخص وغال خلاصهم منها مع أن بلادنا قل ان تكون معرضة
للحروب الكبيرة التي قد تحصد فيها النفوس حصداً مثل ما يحصل
في الدول الاخرى وایس النظام العسكري عندنا باصعب مما هو
في الممالك الثانية ولا الخدمة بأشق ولا الخدمة في مثل السودان
المصري أبعد من الاقطار القصية التي تعباً فيها جنود الدول
ذات المستعمرات المترامية الاطراف ناهيك انه قد اجمع
المتكلمون في الاخلاق ان النظام العسكري يربي في الشبان
على أجل حال تلك الملكات الفاضلة والصفات الجيدة في نفوس
الشعوب وهو على كل حال مع ذلك من أجل واشرف الخدم
للارطان مهما كان من الاعتبار والمشايق فيه والذي يشاهد
فرح الشبان المقترعين في البلدان الاوروية وعائلاتهم عند
الانخراط في سلك الجندي ليأسف على تلك الاحوال الشائنة
المرورية التي تشاهد لدينا من مناحات العائلات وتكدر نفوس
الشبان الذين يؤخذون لهذه الخدمة الوطنية الشريفة بل المدرسة
التهذيبية الجليلة مع أنا كثيراً ما نرى هؤلاء الشبان غب
الانضمام الى الصفوف لا يأسفون كثيراً على ما كانوا عليه متى
ما انفوا روح النظام العسكري ومعيشة تلك « العائلة الوطنية

الكبيرة « من الجندية ، أما طريقة دفع البدل العسكري فهي
وان تكن جائزة للأسباب الضرورية غير انى اوافق كل الموافقة
صحيفة المؤيد الفراء التى صرحت فيما اذكر بان القواعد المتبعة فى
نظام اناوة البدل العسكري عندنا يجب على الاقل أن تحور حتى لا
يكون منها ما يضر باخلاق الشعب المصرى ويضر بالفقراء لجهلهم
أما واجب التصويت وحقوق الانتخاب فلا يخفى ان الامم
الراقية فى هذا العصر إنما هي ديمقراطية المبادئ بمعنى ان الوطنيين
عموما ليعدون مشاركين بنوع ما فى ادارة شؤون بلادهم
وحكومتهم وما فيه مصلحتها ومنفعتها وقيامها على نحو ما سبق
فى أمر الضرائب والخدمة العسكرية ثم سن القوانين والشرائع
المطلوبة بحسب الاحتياجات وضرب الضرائب ومراقبة سير
الادارة ووجوه الصرف والايراد الى اشباه ذلك وهذا كله
ينحصر امره فى يد المجالس النيابية أو ما فى حكمها كمجالس
المقاطعات وبلديات المدن الخ مما له عندنا صورة « ليست من
كل الوجوه طبق الأصل » مثل مجلس الشورى والجمعية العمومية
ومجالس المديريات وبعض المجالس البلدية على ان هذه المنظمات
عندنا وان لم تبلغ بعد حد الكمال لنقص البلاد فى الاحوال

+

العمومية والخصوصية عن حد هذا الكمال غير انه لوجود غرس المبدأ في النظام وشبه رسوخه عندنا والسبي في الامة حظها منه يجدر بي أن أذكر قواعده وبالتالي آدابه وواجباته على نحو ما يذكر الغربيون عنه في تعاليمهم الاجتماعية المصرية التي عنها استفدنا بعض الشيء من طرقه العملية .

فلقد اتفق فلاسفة الحقوق العمومية والاخلاق في هذا العصر على ان اكل سلطة في العالم بحسب الاساليب المصرية هي ما ارتكزت على ارادة الشعوب أو تصديقها وهذا لا يتم الا بطريق اقامة المجالس النيابية بالانتخاب والاختيار لجماعة من كبراء الامة ووجوهها ينوبون عنها في تلك المجالس أى للتشريع والتصديق ثم الاشراف على ما يبنى على المنظمات من الاجراءات التنفيذية الادارية والقضائية والامور المشتركة مع البلدان الاخرى الاجنبية فتكون السلطة بذلك على احسن وجه بصرف النظر عما يملوها بحقه وبموجب النظام من السلطات الاخرى الملوكة والوزارية المسوؤلة والايدي الاخرى الحكوميه العاملة في مصلحتها وطبق ارادتها من حق الامة في الواقع وفي قبضة يدها في الغالب ممثلة في الاعضاء اعضاء المجالس النيابية وما شابهها

الذين ينتخبهم ويختارهم الشعب نفسه .

ولقد جعل الانتخاب في كل البلدان الراقية من حق كل الطبقات بشروطه وفيوده من الجنسية والاقامة وبلوغ سن الرشد الخ ولقد وسع فيه هناك واحتيط له لدرجة عظيمة كما جعل حق العضوية لتكلم المجالس وما يتفرع عنها وينحدر نحوها مقيدا بشروط وصفات هي في صالح الامم حتى لا يتصدر للزعامة فيها والنيابة عنها في هاتيك المجالس المهمة من ليس أهلا لها اما لعدم كفاءة واما لفقدان الحقوق المدنية أو قلة المصالح الذاتية فحق الانتخاب الممنوح للامة بمقتضى قانونها النظامي يلزم ان يجري فيه كل انسان لا على حسب الهوى ورغبة ورهبة بل بحسب ما يرى كل امرئ بكل حرية من كفاءة من ينتخبه بلا تأثر بالمؤثرات سواء من قبل ذوي المآرب والنفوذ الراغبين في نوال العضوية بلا أهلية ولا استحقاق او من قبل عمال الحكومة بل الواجب الاجتماعي يحتم على كل انسان ان لا يستخدم في انتخابه وترشيحه الا الفكر الثاقب وحرية الضمير حتى يجرى تشكيل تلك المجالس مطابقا للمقصود منها لان الامر دقيق والعمل أى الوظيفة مهمة جداً وكل انتخاب

يصادف غير أهله إما لفرض أو نفوذ لا يجنى من وراثته غالبا غير زيادة المصاعب وجلب المتاعب على الامة والوطن وجود العمل ولذلك اوجد في النظام الانتخابى حق الطعن فى الانتخاب حتى يعطى القوس باريتها .

هذا ولقد أطل في هذا المبحث علماء الحقوق العمومية والآداب الاجتماعية موضحين آدابه مبينين دقائقه ووسائله وفوائده ومضاره بل وحق النساء منه الى اشباه ذلك بما لا يحتمله هذا المختصر وذكر منه أشياء فيما يتعلق بنا معشر المصريين بالنسبة الى نظامنا الحالى حضرة الفاضل مرقص حنا أفندى في كتابه « نظام الحكومة المصرية » ولقد قال مسيو « كرسودول سوليوتيس » في مؤلفه « الحقوق الطبيعية » ما معناه « ان حق الانتخاب إذ كان ملكا للشعب بلا نزاع فله اذن الحق المطلق عند القيام به ان يتخذ الوسائل اللائقة ليجرى مجراه الطبيعى »

وإذ كان هذا الحق حق الانتخاب « واجبا » أدبيا واجتماعيا فيخلق بكل حائز شروطه ان يفيد اسمه من أجله ولمصلحة بلاده في « دفتر المنتخبين » ولا يتمتع عن اعطاء صوته

إما كسلا وإما لعدم اكتراثه به مع أن أدب الحياة الاجتماعية
 وواجبها العظيم في هذا العصر ليجعل في رقبة كل إنسان
 مسوؤلية المضار التي قد تنتج عن امتناعه كما يجعلها أعظم إذا
 هو قام به ورشح لغرض أو جاء من لا كفاة له لمثل تلك المهام
 القومية والشؤون العظيمة العمومية



﴿ الفصل الخامس عشر ﴾

﴿ وظيفة الحكومة العاملة ﴾

التساير العملية المختصة بالحكومات — التضامن بين الافراد والهيئة — ما هي الحكومة ووظيفتها الخصصة — الامن وما يقتضيه — الاعمال المادية التي في رقة الحكومة — الامور الادبية — التعلم — تنشيط أهل العلم وأرباب الاختراع — ما يجب ان يقف عنده عمل الحكومة — كيف يجري التشريع بواسطة الحكومة — في اختلاف الاحزاب فائدة — ما يلزم ان تراعيه في مشاريعها العمومية — السلطة التنفيذية — عمال هذه السلطة — احترام هذه السلطة والرضوخ لها — الامتيازات الاجنبية — مهمة الهيئة اسماء الشعب وعدم مراعاة التحيزات — باقي الاوصاف التي يجب ان يكون عليها الحاكم كبير السلطة — الاختيار للخدمة العمومية — السلطة القضائية — ما هو القاضي — ما يجب ان يكون عليه القاضي — الرجوع الى أمر القضاء والتفويض الى السلطة في تقرير العدالة — التحكيم والصالح — أمر الاقتصاد في الغرب قديماً — النظام الجنائي حديثاً — فضل هذا النظام في حماية الافراد

أريد بالحكومة هنا الحكومة الدستورية لان الحكومة المستبدة بالمعنى الحقيقي للكلمة لا يمكن أن يكون للافراد معها حق إلا ما كان من أمر الطاعة العمياء وهذا لا يمد واجبا صادرا عن ارادة خالصة فذكر حقوق للافراد في مثل هذه الهيئة أو تعديد واجبات عليها نحوهم يمد لغواً لقيام الوظيفة على غير أساس الا القهر وضياع الحق والواجب المتبادل حيال هذا الحال من الحكم المطلق والشأن الاستبدادي، على ان من ينظر الى أحوال

الامم الحاضرة خصوصا سواء كانت نياية أو غير نياية يرى ان لها كلها نظمات قد تقرب من بعضها في تمشية الامور الحكومية وان اختلفت السلطات النهائية لحكمة ان النظمات الحققة الادبية والاجتماعية هي كالمكتشفات العلمية والمخترعات الفنية متى ما وجدت في عصر فقل ان يفوت فضل الانتفاع بها أهله كلهم وان تباينت في الشعوب بمض التباين بحسب المقتضيات وظروف الاحوال الخصوصية .

وأول ما يتجلى الى ذهن الباحث في هذا العصر بالنظر الى أحوال الامم الحالية ذلك التضامن والتعاون العجيب بين الفرد والهيئة وهو المبدأ أو القاعدة الصحيحة التي يجب ان يبنى عليها كل اساسات الاعمال العمومية والوظائف الحكومية ، فاذا مارأى الباحث تلك الواجبات التي في رقبة جماعة بني الوطن نحو حكومتهم رأى من جهة ثانية تلك الواجبات الاخرى الجملة التي قي عنق الحكومة نحو الشعب ، هذا ولقد مضى القول في الفصل السابق فيما يتعلق بواجبات الاهلين وهنا أبحث في واجبات الحكومة وشأنها العظيم ووظيفتها الكبيرة الحكومة هيئة مركبة بصورة ما من أفراد من الامة

من وظيفتها العملية القيام بالشؤون العمومية المتعلقة بتلك الامة
 جلب الراحة والهناء للأفراد في كل أعمالهم ومساعدتهم الذاتية
 ودفع الموادى ودرء المضار والشرور عنهم ، وأول أمر لازم
 فى الباب وبعبارة أخرى أول واجب على الحكومة القيام به
 انما هو المحافظة على « الامن العام » واستبواب الراحة باتخاذ
 الوسائل الفعالة لدفع الفارات عنها من الخارج وايجاد نظام
 ادارى، حازم يكفل للشعب الامن والراحة فى الداخل ويجعل
 قوانين الوطن محترمة من النفوس على حد سواء بين الافراد
 لا فرق بين وضع ورفيع حاكم او محكوم .

وتقرير الامن بالوسائل الحازمة وان كان أسا يجب البناء
 عليه لكنه ليخاف بالهيئة ان تحافظ فيه على الحرية حرية الافراد
 مما يجب ان يحقق لكل فرد محافظ على النظام وأن يؤمن عليه
 بالعدل بمعنى ان لا تكون من قوة السطوة لدرجة تضغط بها
 على حرية الافراد والعبث بها ولا تجعل من الحرية المخولة للأفراد
 سلاحا يتعدي به فرد على فرد واذا كان مما يخالف النظام والدوق
 استخلاص الحقوق باليد بالنظر الى الافراد وبمعضهم فما ذلك الا
 لمعرفة النفوس فى المجتمعات الراقية وتعودها على اسناد ذلك الحق

الى جانب الهيئة الحاكمة واستيثاقها من عظيم دفاعها عنها ، وكما ان من واجب الحكومة حفظ الامن كذلك من شأنها الحفاظ بالشرف القومى شرف الوطن ثم حماية حرية الافراد ثم اجراء الاعمال النافعة فتنشيط التجارة والصناعة الى آخر ما فى الباب فهذا كله يؤول حق الدفاع عنه ويسند الى الهيئة الحاكمة العاملة التى تجري الاعمال وتضع كذلك القواعد الاساسية لتقدم البلاد وحماية المباد والضرب على أيدي أهل الفساد .

وهذا الواجب على الحكومة في الحماية والعمل بحتم عليها ان تقوم بالاعمال العمومية النافعة المطلوبة للتقدم والرقى وغبطة الشعب ، وتقسم هذه الاعمال الى اشياء مادية وامور أدبية ، أما الاشياء المادية فتتجصر في انشاء « اعمال المنافع العمومية » التى توجب تقدم الزراعة والصناعة والتجارة كالذى يشاهد من اعمال الرى العظيمة والاعمال الخصبية لتقدم الزراعة وانشاء السكك الحديدية والزراعية وسبل الملاحة مما يسهل وسائل النقل فانها في هذا العصر قد وجدت في وطننا الماعرى في تقدم محسوس مطرد استفادت منه الامة والحكومة مما وراجت معه التجارة وزادت محاصيل الزراعة وارتفعت الاثمان

والاجور وتقدمت حركة البلاد الاقتصادية وأشفالها المادية وان كانت الصناعة المحلية لم تزل في تأخر لقلّة عناية الامة نفسها بها .

أما الامور الادبية وواجب الحكومة فيها فتقتصر في أمر « التعليم » تعليم الامة وتشقيف عقول الشعب وإبائه ، ووظيفة الحكومة هنا وان كانت كالمساعد للأفراد والمسيطر على أمر التعليم وزرية ابناء الامة وتهذيب أطفالها من بعيد لكن عليها ان تكثّر من انشاء المدارس والاخذ بيد التعليم الاهلى وتعليم الفقير على نفقتها او باجور رخيصه وعليها كذلك ان تنشئ المكاتب العمومية للمطالعة وان تبذل كل جهد بمالها من الرقابة العامة على سير التعليم حتى يعرف كل ناشئ من الشعب ذكراً كان أو اثنى القراءة والكتابة والمبادئ العلمية الاولى الضرورية في الحياة العصرية ومعرفة الواجبات نحو النفس والعائلة والوطن والحكومة وامور دينه وان يكون لها عناية خصوصية بأمر التعليم المالى ليخرج للامة والحكومة رجالا اكفاً في الحقوق والهندسة والطب والحرب الخ هي على الدوام في حاجة اليهم .

وهناك واجب آخر على الهيئة الحاكمة من حيث تنشيط

العلماء والمخترعين والمكتشفين فيما تبرز قرائنهم من الاعمال العلمية الجليلة والمخترعات والمكتشفات الفنية المفيدة والآثار الادبية الجميلة على نحو ما نرى في البلاد الغربية .

وانه وان يكن يطلب من الهيئة الحاكمة اشياء كثيرة وامور جمة على نحو ما رأيت ماديا وأديبا غير انه من الغلط الفاحش ان يتوهم متوهم ان الحكومة يجب عليها « ان تعمل لنا كل شئ » لان هذا يخالف مبدأ التقدم الذاتي عند الافراد ويضعف من همهم في الاعمال الاستقلالية ويضر بالهيئات الضرر البالغ فالحكومة لا ينبغي لها ان تستغل بالتجارة وتزاحم عليها الافراد (كما ظهر مضار ذلك فيما كان يصنع بعض الملوك قديما مستعنيين بسلطتهم ككاتبه عليه ابن خلدون) ولا يجوز ان تحتكر الصناعات الا ما كان من مثل صنع « البارود » وهي كذلك ليس من وظيفتها ان توجد الاعمال للافراد او ان تضغط على حريتهم للاشتغال باعمال معينة خارجة عن مطلوب الوظيفة أو مثل الخدمة العسكرية او اقامة المنافع العمومية في بعض الاحوال الاستثنائية حتى ان ما وجد من أمر التعليم الالزامي في بعض الحكومات فذلك وان كان لفائدة الهيئة الاجتماعية الا أن للحكومة وظيفتها

الخالصة وقد تقدم بيان بعض اشياءها وهاك باقيا مما يتعلق
بامر التشريع الراجع في الحقيقة في هذا العصر الى امر الامة
ثم السلطة التنفيذية الادارية والقضائية وفي كل واجبات على
الحكومة عظيمة وآداب لها جليلة .

التشريع في الامم الراقيه قائم على ان المصالح الحكومية
بتركيبها المعهود من نظارات وادارات ومصالح عند ما ترى احداها
الحاجة ماسة الى سن لائحته جديدة أو تقرير مشروع أو تحويل
قانون في مصلحة الامة وتمشية الادارة على محور السداد
تدرس أمر ذلك بادىء ذي بدء وتحضره ثم تبعث به الى الهيئة
الوزارية « وهذه بعد بحثه وفحصه مباشرة او بواسطة لجنة
فنية مخصوصة ترسله الى المجالس النيابية وهناك يأخذ حظه
الختامى إما بالقبول وإما بالرفض أو التحويل قبل الاجراء
بواسطة السلطة التنفيذية وتتويجة من اجل ذلك بالاوامر
العالية من الملوك ورؤساء الحكومات حتى يكون مستوفيا شروط
العمل به مستكملا امر ما يوجب الرضوخ والاحترام له عند
الشعب فتترى من هذا ان السلطة التشريعية ليست في الواقع
الا بيد الامة التي يمثلها نوابها في مجالس التشريع في الحكومات

الاستورية ومنه تعلم ضرورة اختيار هؤلاء النواب وانتخابهم من اكفاء الناس كما تقدم وكما سيأتى فى حق الانتخاب حتى يحسنوا الفحص والتدقيق فلا يرفضوا ما قد يكون فيه نفع للشعب ولا يصادقوا على ما قد يخالف المصلحة القومية إما للجهل به وإما لاختلاف المبادئ الحزبية التى لها هى الأخرى بجرائدها ورجالها كما نرى فى أوروبا تلك الفوائد من حيث المناقشات والمجادلات تكشف بها النقاب عن الفوائد وتجلى عن درر المنافع وصحيح المبادئ. فتترقى الأمم من وراء هذا وذاك من حركات الأحزاب واختلاف آرائها وأميلها بشروطها وقبورها الأدبية والحكمية لا بكيال الطعن والتلب جزافا والخبط خبط عشواء بالحق والباطل كالذى يشاهد عندنا .

وانه وان يكن أمر القطع والتصديق فى التشريع وتقرير الضرائب وسن اللوائح بل وأمر الحروب بيد الأمة فى الممالك النيابية على ما رأيت غير ان للهيئة الحاكمة العاملة هى الأخرى آدابها وواجباتها من حيث ان لا تراعى فيما تحضر من شرائع أو تقرر من امور إدارية إلا ما فيه المصلحة البحة للأمة وروح النظام العادل فلا يكون فى ذلك شيء يخالف مبداء الحرية

الشخصية أو العمومية ولا ما يشتم منه رائحة الحيف أو عدم المساواة حتى لا يخالف في وضعه وتمشيطه روح الحقوق الطبيعية التي تحسب الشرائع الوضعية ظاهرة من ظواهرها العملية المحبوبة تمثل بالعدل على مسرح الحياة الاجتماعية القائمة فلماذا اشترط أن يكون رجل التشريع اياً كان عالماً خيراً مظلماً نمام الاطلاع على حاجات الامة نرها عن الاغراض .

أما السلطة التنفيذية فهي بلا ريب من أهم وظائف الحكومة والادارة العاملة تحت مراقبة السلطة العالية والسلطة التشريعية ، ولهذه السلطة التنفيذية حقوقها وواجباتها التي ينبغي ان تقوم بها خير قيام في أمر التنفيذ في الهيئة بكل نشاط واستقامة ولدرجة ان لها الحق في تنفيذها بالقوة والتفهر بواسطة القوة المسلحة التي تحت سيطرتها من مثل البوليس والجنود باسم القانون والسلطان .

والقوة التنفيذية رأسها بعد السلطة العالية الوزارة واعضاؤها جهات الادارة عموماً والنيابة العمومية والقضاة ورجال الضبط والربط فكل هؤلاء يمثلون تلك السلطة ومن وظيفتهم وواجباتهم احترام القوانين والشرائع واللوائح وتنفيذها في

الامة بكل ذمة واخلاص ونزاهة إذ كل توان أو تراخ أو
اهمال أو عدم اكترات في الامر قد يمود بالمغاب السيئة
والمضار الشديدة على الهيئة المحكومة والحاكمة . وواجب
الافراد حيال مبداء احترام شرائع بلادهم الطاعة والرضوخ
لامر الهيئة التي تنفذ تلك الشرائع والنظامات وبعبارة اخري
عدم مخالفة قوانين البلاد ونظاماتها الجارية لتسعد الاوطان
وتنتظم الاحوال ويسهل على الهيئة الحاكمة عملها في وظيفتها
واجراآتها القانونية والادارية النظامية محبة في النظام وحفظاً
لمبدئه وسياج سلطانه الجميل والذي يرى احترام النفوس
لاوامر حتى أصاغر أنفار البوليس ورجال الضبط والربط في
البلدان الاوروية ليأسف على عظم استخفاف حتى رجال
الحكومة أنفسهم عندنا بأوامر الحكومة ولقد يملل هذا لدينا
« بعة الامتيازات الاجنبية » وكون هذه الامتيازات قد تقف
غالباً حجرة عثرة في سبيل تمشية الاوامر الادارية والنظامات
الداخلية حتى على الوطنيين أنفسهم حتى لا ترمى الحكومة
بالخيف والجور مع ان البلاد بفضل النظامات الحديثة قد
أضحت في غنى عن حماية الاجنبي بواسطة هذه الامتيازات

الضارة المعركة لسير النظام وتمشيته على قاعدة العدل فيجب ان تسمى الحكومة لانها تاجدها حتى يتساوى الوطنى والاجنبى فى نظر النظام -نمنا ولقد كتبت فى هذه الامتيازات فصلين فى المؤيد أبنت فى الاول^(١) حق المصريين فى مشروع الفائها الذى اقترحه جناب اللورد كرومر فى تقريره عن مصر والسودان لسنة ١٩٠٥ وقلت فى الثانى بفائدة الرجوع أى محاكمة شرار الاجانب الى المحاكم المختلطة موقتا^(٢)

ومهمة الحكومة بحذافيرها فوق ماتقدم إنما هو الحرص على اسعاد الهيئة بيقظة ونشاط واستقامة لانها كالوصي على الشعب أو كالوكيل الذى يدير أعمالا مسؤولة منه فلا ينبغى له البتة ان يصرف وجهة العمل فى غير نهجه المستقيم وصراطه السوى إما للمصلحة الذاتية وإما تبعاً للاهواء الحزبية بل يلزم ان تمسك كل حكومة بتينك النصيحتين القديمتين لافلاطون وشيشرون وقد قالاهما قديما بالنسبة الى كبار رؤساء الهيئتين اليونانية والرومانية قال الاول « يجب الاخلاص لمصالح أبناء

(١) بالعدد الصادر فى ٧ ذى الحجة سنة ١٣٢٤ (٢) راجع فصل ٧ من رسالة فى سبيل الحكم الذاتى عدد ٥٢٦١ من صحيفة المؤيد الوضاء

الوطن لدوجة ان تنسى معها المصالح الذاتية نفسها» وقال الثانى «ينبغى النظر الى آمال ومطالب كل أبناء الهيئة السياسية بعين الرعاية الواحدة فلا يمضد حزب دون حزب ليمتاز على غيره لمجرد هوى فى الفؤاد لان الهيئة الحاكمة كالوصى الذى يجب عليه رعاية مصلحة كل القصر الذين تحت إدارته على حد سواء فالذين يسعون فى تأييد فريق من الشعب واهمال غيره قد يدخلون فى المدينة شر الآفات التعمب والشقاق» ولهذا قيل الحكومة قوق الاحزاب .

ثم انه كلما كانت وظيفة الحاكم أكبر وسلطته أوسع كلما تحتم عليه معرفة حقوق كل انسان يتحرى العزم الثابت فى ان يكون عادلا نحو الجميع وذا خبرة واسعة فى الاعمال والاشغال مما يقيه شر الاغلاط وعدم الوقوع فى المحذورات — على ان الخلق الادبى العظيم الذى يجب ان يكون عليه الموظف العظيم فيما يهم الهيئة كثيراً انما هو الدقة واليقظة فى اتباع النظامات والقواعد وان يستخدم لذلك ذكاه وحرية عقله واستقلاله الشخصى حتى لا تؤثر عليه مؤثرات الاغراض والمنافسات الحزبية ولو كانت من ذوى السلطة عليه وانه خير للموظف

ان يكتسب الشئ العام من جمهور أبناء الهيئة ولو خالف في ذلك مبادئه حزبه أو أرباب السلطة فيما يخرج عن حدودها لان هذا ليعمد أشرف واجمل في باب النزاهة والامتقانة في الخدمة العمومية بموجب المبادئ الادبية والقواعد الاجتماعية الصحيحة والخدمة العمومية القومية يجب ان يختار للتوظيف في وظائفها المختلفة أكفأ أبناء الشعب وأحسنهم أخلاقاً وآداباً ومعرفة بلا التفات الى المحسوية والمنسوية وللسلامة من تلکم الامور ينبغي ان يجرى التوظيف بمقتضى قواعد عادلة ومبادئ صحيحة سواء بالنسبة الى التوظيف او ترقية العمال وان تجرى عليهم الهيئة المرتبات الكافية بنسبة الاعمال وعلى قدر أهمية الوظائف الادبية ودرجاتها مع مراعاة مطالب المعيشة والحياة في المجتمع والحيثيات الوجودية لهؤلاء الموظفين في أعين الهيئة فضلاً عن تقرير المكافآت الوقتية لمن يمتاز منهم بعمل وتدير أمر المعاش عند الانتهاء من الخدمة على أعدل القواعد وأحكم النظمات حتى تحجب النفوس المجتهدة الذشيطرة في خدمة الامة العمومية وان تضع الهيئة الحاكمة فوق هذا وذاك النظمات التأديبية والعقابات الشديدة لكل من يخالف من

موظفيها أصول وظيفته أو يمد يده « للرشوة » أو يخون أمانته في وظيفته على نحو ما نراه في نظام حكومتنا السنية الحالية وامثالها من الحكومات التي تقتبس هي منها .

*
* *

ولتختم هذا الفصل بذكر آداب السلطة القضائية القائمة بوظيفة الحكم بين الناس وما في رقبتها من واجبات هامة فانه ليس في الحقيقة الى جنب السلطة التشريعية والادارية أعظم من سلطة « القضاء » المنصوب للفصل في الخصومات والحكم بالعدل بين أبناء الامة فالقاضي هو حارس الشرائع العملية وحامي سياج الآداب العمومية بل هو الذي اليه مرجع قصاص الجناة وعقاب الاشرار وأرباب الجرائم من اللصوص والاشرار واهل الدعارة والفساد والاخذ بناصر المظلومين احقاقا للحق وازهاقا لمفاسد الباطل ، وهو كما ينظر في القضايا التي بين الافراد ينظر كذلك في القضايا التي تكون لهم ضد الهيئة أو تكون للهيئة ضد الافراد من الوجهة الخصوصية والعمومية وبالجمله فان من وظيفة القاضي تطبيق القوانين وتمشية الشرائع واعطاء كل ذي حق حقه مما يعبر عنه « بتوزيع العدالة »

فلهذا ينبغي ان تجتمع فى القاضي اكل الصفات الملمية والادبية العالية حتى يوءدى وظيفته الهامة كاحسن ما يكون فى الهيئة عدلا واتصافا .

فالقاضى على اختلاف وظيفته — هو انسان مخول سلطة دقيقة يجب عليه من أجلها ان يكون عالما بالشرائع متضلعا من اصول التشريع عارفا بالقواعد والنظمات القانونية المختلفة للمقارنة والتطبيق ليس فقط بالنظر الى نصوص القوانين وقشور الفاظها بل بالنظر الى روحها غير معتمد فى تطبيقه واحكامه إلا على الحجج والبراهين الصحيحة التى تظهر له من خلال سطور القضايا والمرافعات وقرائن الاحوال ويجب عليه ان يكون ذا بصيرة ناقبة وحذق ومهارة للخروج من الشبهات واستطلاع الخفايا مما قد تخنكه فيه التجارب الذاتية وواسع الاختبارات والاطلاعات السابقة لغيره فى الاحكام القضائية ويجب فوق ذلك ان يكون القاضى حائزا لصفات أدبية جليلة من محبة العدل واستقلال الرأى فمن الاول ان لا يعرف حال التربع فى كرسي القضاء لاصحابا ولا محسوبا ولا موصى به بل يكون الكل أمامه سواء يحكم بالعدل ويفصل بالحق بينهم

للافرق بين حاكم او محكوم ، وليكن كذلك نزهاً غير متطلع الى فوائد ولا خائفاً على مركز بل ليكن كل همه منصرفاً الى تقرير العدالة التي هو حارسها على أحسن حال .

أما الاستقلال فيطلب من القاضي أيضاً في كل شيء فلا يمكن الارجل القضاء تاركاً الاميال الحزبية والتمصبات المذهبية بل ليكن فوق هذا كله غير مشتغل بالمنافع التي للهبة حتى يبقى غير متأثر بالمؤثرات وبالتالي محترماً من الكفاة وانه ينبغي له لهذا أيضاً ان لا يتدخل في الاشغال الصناعية والاعمال التجارية ولا يتلطف بعمار المضاربات أو التراخي على الشهوات وليكن من النزاهة لدرجة ان لا يقبل من انسان هدية ولا يأخذ بالاولى رشوة واقدر جعل في أدب القضاء ثم في ترتيبات المحاكم المصرية قيود وشروط كثيرة في واجبات القضاء وجعل ثم كذلك القصاصات الصارمة لكل من يخالف ذمته وحلفه القانوني امام السلطة العالية بان لا يخون عهد العدالة ولا يخفر ذمة القضاء كما وقد جعل للضمان على المركز وحفظ الكرامة حتى لا يكون القاضي مهتداً بالعزل ذلك المبدأ من عدم قبول القضاء للعزل الى مدوال السبب .

هذه هي مهمة القضاء ووظيفة القاضي في الهيئة والآداب
الجليلة والواجبات العالية التي عليه والتي تشرف بها الاقدار وتقع
فيها الهيبة في النفوس . وبذلك القيود المشروطة في نظام القضاء
بل وكل ما يتقدمه من السلطة التشريعية وما يتبعه من السلطة
التنفيذية لزم الافراد ان يتنازلوا امام النظام عن حقوقهم في تقرير
العدالة لانفسهم بانفسهم تأييداً للنظام بالرجوع في الحقوق
المدنية والقصاص والقود لأمر الهيئة الحاكمه بموجب نظاماتها
المرعية وقضاؤها المحكم العادل . على ان في هذا لا كبر ضمان لسير
العدالة على محور الاستقامة لانه لو خول كل فرد ان يقوم
باستخلاص حقه بيده والاقتصاص لنفسه بنفسه لأدى ذلك
ولاريب الى اشأم النتائج وشر العواقب الاجتماعية ولنا في أحوال
البدواة التي لم تنزل شائعة قليلا أو كثيراً في عربان القطر
المصرى وغيره من أخذ الثأر والتربص للاعداء مافيه من شر
وتوحش وهمجية ليست الا من بقية محبة الجاهلية الاولى .

واذا قيل انه يمكن لتقرير العدالة في الحقوق المدنية ان تجرى
بواسطة محكمين فهذا أيضاً له محذوراته ولقيام الهيئة القضائية به
خير قيام أكبر ضماناً للاطراف مادامت الهيئة لا تنصب للفصل

في الخصومات الا اكفأ رجال القانون والشرع فهم بهذا ليعتبرون
من أفضل المحكمين على ان التحكيم وتقرير الصالح بين المتخاصمين
في الحقوق المدنية بلا واسطة الدوائر الرسمية أمر جائز مع
ذلك وحق من حقوق الافراد في مبادئ العدالة فهو لذلك
لم يزل شائعاً وجارياً بخلاف القصاص الجنائي فانه بموجب
النظامات الحقة لا يمكن ان يكون من اختصاص الافراد ولا
مسبيل لان يترك الى الاهواء .

ولقد كانت مسألة الاقتصاص أو الأخذ بالتأثير التي لم
تزل شائعة في الشرق على نحو ما سبقت الاشارة اليه شائعة
أيضاً في الغرب انتقاماً من الجناة بقدر جنائياتهم واقتصاصاً منهم
بمثلها فيما اذا كانت قتلاً أو جروحاً بأن يأمر بها أو يقرها القضاة
انفسهم ويجرونها غير ان هذه الطريقة فيها عيوبها وقصورها بل
فيها مضارها وشرورها في الافساد واثارة الاحقاد والمخالفة
لروح الانسانية والنظامات الصحيحة الاجتماعية لهذا عدل عنها
الى طريقة العقاب القانوني المنظم الخالي من الاغراض وأنواع
الانتقامات الوحشية والتشفي الفاسد فصار النظام الجنائي في
يد هيئة عادلة وعلى صورة نظام عام محكم لا يقصد به

سوى المصلحة العامة وخير الهيئة الاجتماعية ويحصل منه مع ذلك على الاحكام الجنائية الرادعة التى تفيد المجموع وتوجد الرهبة المطلوبة ولا تخالف روح الانسانية ولا مبادئها التمدنية المصرية ولقد جعل تحته ثلاثة أنواع من الذنوب المخالفات والجناح ثم الجنايات وجعل لكل فريق قصاصات وعقوبات تناسبه وترى كافية للردع وافية بالمرام فى تأييد النظام

وبهذا النظام الجنائى الذى تجرى عليه الهيئات الاجتماعية الحالية صار الفرد محمياً بقوة الجمعية من فظائع الانتقامات والتشفيات الشخصية بل والتعذيب بمقتضى اغراض الافراد وصار القصاص من حق الهيئة الاجتماعية ممثلاً فى نظامها الجنائى التشريعى منه والتنفيذى لمصلحة الهيئة وبذلك انتفت فظائع القصاصات التمثيلية وانواع التعذيب الماضية ولهذا كله صار كل نظام جنائى يشذ عن قواعد وأصول النظام الجنائى العادل مهما كانت دواعيه واسبابه ومهما كانت الاحوال القاضية به أو الحقوق المكسبة لعمله يعد فى عرف الذوق العصرى خروجاً عن روح العدالة والتمدن ورجوعاً الى أزمنة التوحش وحب الانتقام فلا يمكن لامة ان ترضى به ولا يصح أن يبقى على اثره قوم كرام

﴿ الفصل السادس عشر ﴾

(أدب الحقوق الدولية)

اللائق الدولية من قديم هي. التي كانت أساس ما وضع من أدب الباب — حقوق الدول الطبيعية والوضعية — حقوق الشعوب التي تتمتع بها — حق الدفاع في الامة الشبه مستقبلة — مبدأ تعيين السفراء والقناصل لدى الدول وبعضها — ما يجب ان يأمل به ممثلو الحكومات من الاحترام — رعاية التزليل — أدب التزليل — مراعاة الاتفاقات — الادب في باب الحروب واسبابها — كيف تجري الحروب المصرية — أدب الجنود في القتال ومعاملة الاسرى والجرحى — مبدأ الحياد الدولي — السلطة البحرية — التجارة البحرية — الدواية — السلام العام .

إن الناظر في التاريخ البشرى ليرى ان دول هذه الكرة الارضية الذاهبة منها والحاضرة ما زالت من قديم الزمان في ارتباط واتصال وعلائق تجارية ومواصلات سياسية وحروب دموية وخصام وصدام ثم صلح وسلام وامتزاج ووثام فلهذا كله جعل أهل العصر لتلك الارتباطات والامور الدولية آداباً وواجبات تقوم بها الدول نحو الدول والشعوب حيال الشعوب والارتباط والاتصال الدولي مهما كانت احواله فلا بد من الرجوع في معاملاته الى أساس من الحقوق الطبيعية هي حقوق الامم من بنى الانسان في اوطانهم أنى كانوا وكيفما كانوا وهذه الحقوق اوجبت ايجاد نظام الحقوق الدولية الوضعية

التي اصطلح عليها بين الدول خصوصاً في هذه العصور المتأخرة
ولتفصيل هذا الاجمال أشرح هنا بالايجاز المشروط أهم اصول
أدب هذه الحقوق حتى يكون القوم عندنا على بصيرة منها
وقد اضحت بلادنا المصرية كما لا يخفى ميداناً ومرسحاً لكثير من
الارتباطات الدولية بين تجارية وسياسية فأقول .

تتركب الامم والشعوب كما لا يخفى من افراد تجمعهم رابطة
الجنس واللغة والتقاليد القومية من عدة اجيال مضت تكسب
كل فرد من افرادها جنسيتها البهتة وتجمعهم فوق ذلك كله
رابطة المصالح الاهلية المشتركة والآداب القومية المعتبرة
ونظامات الهيئة التي اتحت لهم في تدبير مصالحهم العمومية
وشؤونهم الخصوصية

والشعوب بهذا تعتبر حيال الشعوب كالأفراد في الهيئة
حيال الأفراد من حيث ان لكل حق ولكل شأنه الخصوصى
الاجتماعى والادبى وطريقته العملية وحرية الذاتية

فلكل شعب حقوق يجب ان يتمتع بها وتمثلها حيال الشعوب
الآخري هيئته السياسية وعلى هذه الشعوب الآخري واجب
احترام هذه الحقوق له مادامت له صفته الدولية بينها فهو له

حق التمتع بأرضه التي تقله وخيراتها ومستغلاتها التي يستخرجها منها ثم له حقوقه في تجارته وصناعاته ، ثم له كذلك حقوقه المعنوية من حيث تمتعه باستقلاله وشرفه وحرية ونفوذه فكل هذا من حقوق كل شعب وكل أمة مرتقية متوفرة لها شروط لتمدن الاصلية والجامعة السياسية ويجب على الشعوب المتعدنة الاخرى بموجب مبدأ أدب الحقوق الدولية ان تحترم تلك الحقوق لأصحابها فلا تتعدى عليهم فيها ولا تغتصب أرضهم وديارهم منهم كما يجب على الهيئة الحاكمة أو هو من أهم وظائفها كما تقدم الدفاع عنها بالوسائل السلمية السياسية ثم الذود بالوسائل الحربية اذا اقتضى الحال ولم تجد مخرجا لحل المشاكل بالطرق الحبية أو بتوسيط بعض الدول الاخرى على قاعدة التحكيم الدولي الذي بدأ منذ عهد غير بعيد يشيع أمره ويأخذ مجراه الصحيح. أما الشعوب التابعة لشعوب أخرى وممالك ثانية بناء على اتحاد اختياري أو حماية أو سيادة اسمية مع بقاء استقلالها الادارى فحق الخبرات والدفاع عنها يتبع أصولاً قد لا تختلف كثيراً عما تقدم بناء على الامتيازات المخولة في الادارة والدفاع وان كان للانضمام أو الحماية أو السيادة حقوقها العالية متكيفة بكيفية

مركز الامة الشبه مستقلة ازاء صاحبة السيادة عليها وقوة
هذه خصوصاً^(١)

واذا كانت المصالح المتبادلة والاتصالات المتوالية بين الامم
وبعبارة أخرى بين الممالك وبعضها هي على جانب من الاهمية
والكثرة سواء بالنظر الى العلاقات السياسية والخبرات الدولية
أو بالنظر الى مصالح الافراد من رعايا تلك الحكومات لهذا
وجد مبدأ تعيين السفراء والمعتمدين السياسيين والقناصل في
البلاد الاجنبية ذات الهيئة المنظمة والصفات المعتمدة رسمياً
تمثل تلك الحكومات الاجنبية وتنظر في المصالح المتبادلة الدولية
والخصيصة برعايا حكوماتهم ولحتمين بحاياتها من نزلاء تلك البلاد
وواجب الادب الدولي كما يقضي ان تحترم الامم ممثلي
الامم والحكومات الاجنبية المحبة لديها من السفراء والقناصل
في جميع مظاهرم وشاراتهم الدولية وان يكون لهم في الرسميات
مقامات واعتبارات عظيمة كذلك يحتم هذا الادب ان يعتبر
نزيل البلاد ضيفاً مكرماً يجب ان يراعى ويمامل في كل معاملاته

(١) يراجع بالنسبة الى مصر واستقلالها الادارى حيال الدولة العلية العثمانية
كتاب مرقص حنا افندى نظام الحكومة المصرية وقاموس الادارة والقضاء

بالعدل وحسن الذوق لانه امتن في باب توثيق علائق الحب
الدولى والتآلف الجنسى ودوام الثقة ونشر الثناء وراحة الحكومة
المحلية والاستفادة من تبادل المنافع والاعمال وينبغي ان تجرى
محامات الاجانب في كل الدعاوى العمومية والحقوق ونحو ذلك
على اعدل الاصول وأحكم المبادئ المتبعة حتى لا يكون تم حجة
للتداخل الاجنبى من حيث الاضطهاد أو الجور فى الاحكام .
ولقد تقضى هذه الآداب الدولية من جهة أخرى على
كل نزيل في بلاد غير بلاده ان تكون معاملته لاهل تلك البلاد
التي تضيفه وتكرم مثواه وينتفع من خيراتها بكل جميل وقويم
من الطرق فى السلوك كأنها بلاده الاصلية أو وطنه الثانى فلا
ينبغي من ثم ان يكون فظا غليظا ولا شرها طماعا ولا مسيئاً الى
النظام المحلى مستندا على قوة دولته أو موازنة سفارته وقنصليته ،
ولا تستند هذه من جهة ثانية على تلك القوة أو على مالها من امتياز
فى البلاد بموجب أصول مقررة قديما تنشيت بها دائماً وتمسك
حتى تكون حجر عثرة فى سبيل تمشية نظام البلاد وتمطيل
أمورها ومصالحها ومساوى هذه الامور ظاهرة بل هى خصيصة
بلا امتيازات الاجنبية فى بلاد الدولة العلية ومصر بالتبعية لها

فهذا كله ليس في الحقيقة من الادب الدولي ولا اللياقة المصرية في شيء وانما مبناه في الحالة الراهنة على القوة والتعنت لانه اذا كانت الظروف القديمة قد قضت بمنح هذه الامتيازات بالنسبة الى احوال الشرق السابقة فالرقي المصري ليتأنف من ذلك ويراه من شر ما يجلب الضرر ويمطل اصلاح هذا الشرق وهذا بحث طويل .

ونظام الامتيازات على كل حال له عيوب كما تقدم آنفاً وهذه العيوب مخالفة لروح النظمات الدولية الصحيحة وستقتضى عليها الانسانية ومبادئها الحققة قضائها المبرم يوماً ما .
والعلائق في باب ادب الحقوق الدولية بين الدول ورعايا الدول ذات الهيئات الكاملة والحكومات الممثلة يجب ان تكون على احسن ما يكون واذا ماقضت الظروف مثلاً باتفاقات بين فريق من الامم وبعضها فيجب ان تراعى كما يراعى الافراد عهودهم ومواثيقهم بل واكثر من ذلك لدقة تلك الامور الدولية وعظم شرعها سواء كانت متعلقة بامور سياسية عمومية أو خصوصية أو بامور جزئية تجارية وجمركية وسواء كانت لآجال مسميات أو لمدد غير محدودات .

وإن كانت أمور الاتحادات والاتفاقات تقضي بالتمييز في
المعاملة في المعاملة بين رعايا الدول المتحدة والشعوب المنفقة لكن
هذا لا يجيز البتة ان يعامل غيرهم بما فيه حيف أو هضم حق
مراعاة للاهواء السياسية والاميال الحزبية لانه يخالف ولا
ريب مبدأ الحقوق الدولية بل الاذواق الانسانية العالية



وللحروب إذا قامت بين الدول واستطار شررها بين
الامم آداب وواجبات تختلف في هذا العصر عما كان عليه
الاقدمون من شن الفارات واكتساح البلدان وازهاق الارواح
لمجرد هوى نفوس الملوك أو اطماع الشعوب ، نعم ان في مجربات
حوادث الاستعمار التي اتبعت في أوائل العصور المتأخرة امورا
كثيرة وحوادث جمة كانت تشبه تلك الفظائع أو هي شر منها
لكنها لم تدم طويلا ولم تظهر على مسرح الوجود كثيرا وكثيرا
ما كان يفضح أمرها ويشنع عليها حتى بين نفس القائمين بها
لمخالفتها الآداب الانسانية . فمن الواجبات العصرية في الحروب
بين الدول وبعضها ان لا يقدم عليها إلا لاسباب جوهرية
لان الحرب بمعنى القوة الفعالة المؤدية بلاريب الى انهالك القوى

القومية واعدام النفوس وضياع الاموال ينبغي ان لا تكون إلا لصد غارة مهاجم أو تعدى على حدود أو انتهاك حرمة أو اغتيال حقوق ظاهرة أو لدفع ضرر متحقق حدوثه أو طلب موازنة شرعية بين القوات الدولية .

ولا يجوز عند الشروع في الحرب ان تباغت الدولة العدو مباغته بل يجب بادىء بدء ان تخبر ثم تعلن وينشر البلاغ الختامى وعلان الحرب على الملأ الدولى مبيناً فيه الاسباب الحاملة عليه وتعطى مع ذلك المدة الكافية لسحب السفراء وتدير أمر مصالح رعايا كل دولة من الدول المتحاربة لدى الاخرى أو تسند حمايتهم بمدة الحرب الى دولة ثانية .

وإذا نشبت الحرب اظفارها وامتد لهيبها فلا ينبغي ان يمثل في القتل جنود الدول المتحاربة ومقاتلتها ببعضها وكل من يؤخذ أسيراً من المقاتلة في حومة الوغى يجب ان يعامل معاملة شرف ورفق وان تضمد وتعالج فوق ذلك جروح جرحى الاعداء بواسطة المستشفيات المدة لذلك بكل عناية وشفقة وان تعامل بلاد الاعداء إذا احتلت وقت الحرب بأحسن انواع المعاملة بحسب المنظمات العسكرية ليأمن أهلها بنوع

ما على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم ولا تترك البتة الى فوضى
زعانف الجيوش وجهلة المتطوعة يمشون فيها فساداً يهبون
ويتهكون الحرمات مما كانت تم بلواه البلاد في الحروب
القديمة وتبرأ الى الله منه اليوم الانسانية وآدابها .

ومن الآداب او الواجبات في الباب باب الحروب
الدولية ان لاتعين الدول « المحايدة » عدواً على عدو من
المتحارين والاخرت حرمة « الحياد » واصوله وسياسات القواعد
المتبعة فيه اللهم الا ما كان من الامور التي ترى فيها ضرراً لها او
التي فيها خدمة مهمة للانسانية كالذي تقوم به « جمعيات الصليب
الاحمر » الدولية من الخدمة الطبية المحض انسانية .

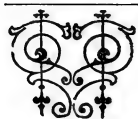
وإذا وضعت الحرب أوزارها بين المتحارين على شروط
من الصلح قبلت من الطرفين وجب الوفاء حتماً بها وكذا
شروط « الهدنة » الحربية لا يجوز البتة إذا تقررت خرق
حرماتها في الباب قواعدا خري لا يحتملها هذا المختصر الأدبي

ومما ينبغي ان ينبه عليه هنا لانه ملحق بهذا الباب من
الادب الدولي مسألة « السلطة على البحار » فكل دولة لها سلطتها

وسلطانها على ما يخصها من البحار التي جعلتها الطبيعة تفر
شواطئها وشواطىء البلدان التابعة لها فمن أجل ذلك يقال
« المياه الانكليزية » و « المياه اليابانية » و « المياه الامريكانية »
و « المياه الفرنسية » و « المياه المصرية » الخ وهي تلتحق في
أحكامها السياسية قوانين تلك البلاد ، ثم انه بالنظر الى قيام
المصالح الدولية العمومية او الخصوصية واتحادها بين الدول او
افتراقها لفوائد معلومة او موازنة مطلوبة اقل مثلاً « الدردنيل »
العثماني في وجه المراكب الحربية حتى وقت السلم باتفاق دولي
وجعل مثل قتال السويس دولياً يباح بمقتضى معاهدته المعلومة
المرور فيه لمراكب كل الدول الحربية وغير الحربية على جعل
ورسم مخصوص يرجع الى شركة القتال وحملة اسمها ، ثم انه
بالنسبة الى الامور التجارية البحرية القائمة بين الافراد والشركات
الغظيمة البحرية صارت التجارة البحرية والملاحة حرة بنوع
ما وصار لها في القوانين المحلية لكل امة باب مخصوص وان
كان قد أوجدت لها قيود وشروط ومصادرات في زمن الحرب
كما أوجدت « للقرصانية » عقاباتها الشديدة .

وصفوة القول ان الآداب الدولية المصرية تقضي بان

تعيش اثم هذا العالم في زمن السلم مع بعضها بسلام ووثام
وتبادل المنافع الحسية والمعنوية وعند اختلاف المصالح وقيام
الحروب من أجلها بين الاطراف ينبغي ان تبني على الاسباب
القوية والامور الاضطرابية وان تجري مع ذلك على احسن
النظم والشهادات الانسانية ، على ان اليوم الذي تغلب فيه
بالحق المبادئ والاميال السلمية ويبطل من ثم أمر الحرب بتاتا
لهو اليوم الذي قد تمده الانسانية من أسعد أيام دهرها .



﴿ الفصل السابع عشر ﴾

(نحو الخالق تعالى)

الاصل العام في باب العقيدة البشرية — مبدأ الاعتقاد بالله تعالى — شوق النفوس وميلها الى تبتدع سبحانه وتعالى — العلوم لا تنافي الاعتقاد — الواجبات نحو الخالق — عمل الخير وتجنب الشر روح الدين بمد الاعتقاد بالله — فيوضات الله تعالى الموجبة للثناء والشكر له بالقلب واللسان — الطاعة لامر الشرائع المنزل وما في حكمها — رجل العصر المتدين — التدبر في مخلوقات الله تعالى — حكمة الحكيم أفرنسي — حكمة اخرى للمسيو شارل ونيار مؤلف كتاب الحياة البسيطة

لعل بمض التراء يقول ماذا تريد بمقد هذا الفصل (نحو الخالق تعالى) وأنت تقرر اصولاً عامة هي للمسلم كالمسيحي واليهودي الخ وكل هؤلاء الا الفريق الاول لا يمكنك ان تخاطبهم فيما يتعلق بمعتقداتهم ورسوم عباداتهم وأنت على غير ملتهم وبعبارة اخرى وانت لاتعرف اصولها — أقول لهذا المعتبر ان ما اقرره هنا في هذا الفصل لم يكن الا من اصول العصرية العامة ايضاً التي يشترك فيها المسلم كما يشترك فيها المسيحي واليهودي الخ لانها لادخل لها البتة في الجزئيات الاعتقادية ولا رسوم العبادات الخصوصية التي عليها اصحاب كل ملة وأرباب كل نحلة .

كل واحد منا يشعر منذ نشأته بأن هناك في الوجود

قوة عظيمة هي مصدر عجائبه وغرائبه غير المتناهية وأصل إبداعه واحكامه وترتيب دقيق نظامه ، وهذا الشعور النفسي وان بدأ في الاول بالنظر الى الجزئيات يتبع التقاليد العائلية الا انه ليكبر ويعظم ويشرف بالتساع نطاق العقل والاختبار والاطلاع والتوسع في المبادئ العلمية والمعارف العملية حتى لدى اولئك الذين عندهم العقل التشكيكي فينشأون على الاحادأوما هو في حكمه قد توخزهم الضمائر وتوبخهم السرائر من حين الى حين للاعتراف بالخالق تعالى والاكبار لشأنه والاعظام لجلاله تبعاً لما يبدو لا بصارهم من عظمة هذا الوجود واحكامه وان جعل حب الشهرة الكثير من علمائهم فيما اخذوا بصددہ وتمسكوا باهدابه ينكرون وجوده تعالى بناء على الترتيبات والتعليقات العلمية التي بنوا عليها آراءهم الفلسفية ، ففكرة وجود ذات عليّة قدسية كاملة الصفات مبدعة لحياتنا الادبية ملهمة للخير والشر خالقة عاملة في حياتنا الطبيعية والعالم اجمع على احكم نظام لهي من الفكر المقررة بداهة العقول السليمة الملازمة بنوع ما لعقل كل انسان ونفسه على ظهر هذه البسيطة وان الانسان من ثم لا يكتفى في ذلك بالنتائج الظاهرة المتحصلة لديه بل انه قد يشعر ويحس

من نفسه بشوق عظيم وميل كريم نحو ذلك المصدر الكريم
والينبوع الصافي للحياة الفانية والحياة الباقية ومسبب كل
الاسباب اكباراً واعظاماً لشأنه سبحانه وتقدس في علاه .

على ان العلوم والمعارف البشرية مهما كانت ومهما يكن
من حالها فيما حصلت وتحصل عليه من تقدم وارتقاء وتنقيب
وتدقيق كل هذا منها ليقوى هذه الفكرة فكرة وجود الاله
الاعظم والمعبود بالحق ويؤيدها وليس هناك ما يضعف حجتها
أو ينفي مبدأها بل هي كلها بالضد من ذلك قد ترينا الاسباب
المعقولة وتكشف لنا الغطاء عن العال المقبولة بلامتويه ولا تعمية
وبأحسن ما يكون من اتقان واستكناه للنواميس العاملة التي
جعلها هذا الخالق العظيم يساس بها نظام هذا الوجود مما يدل
على عظمة شأن الصانع تعالى وجهيل تديره وعظيم إحكامه وابداعه
فناموس الجاذبية العام الذي اكتشفه اسحق نيوتن وعرف
من قوانينه بالاستناد على التعاليل الناقصة التي سبقت رأيه في
هذا الناموس كانت أحسن تلميل لمعرفة حفظ موازنة النظام
الشمسى ذلك التوازن المحكم بتقدير العزيز العليم وفناء المادة أى
تحولها في النهاية الى الاثير كما تشير اليه بعض المكتشفات

الحديثه أمر يعلل به أحسن تعليل كيف يفنى الله الاجسام وجواهر المادة وقس على ذلك كثيراً من التعاليل العلمية التي يكتشفها العقل البشرى البجاث .

وإذ كان الانسان مرتبطاً بهذا العالم كأعظم مخلوق وجد على ظهر هذه الكرة وأشرف كائن فيها وأكرمه على الخالق تعالى فهلا يكون في عنقه من ثم واجبات نحو تلك الذات العلية القدسية التي أوجدته من العدم وشرفته بالعقل والسلطان القوى ؟ لا ريب ان من ينكر تلك الواجبات لهو الاعمى عن الخير الأتمه عن صراطه السوى ومعجته البيضاء ، على ان تلك الفكرة الكريمة من الاعتقاد بالله تعالى وتقديسه وعبادته لا تنفعه تعالى كما لا يضره جحودنا فاذاً يكون النفع والضرر في الايمان والعبادة وعمل الخير تقرباً الى الله وزلفى وما يصاد ذلك انما هو راجعة نتائجه كما هو محقق الى خيرنا ومصلحتنا فيما نكون عليه من راحة وهناء أو ضرر وكدر وشقاء في الدنيا كما في الآخرة إذ الجزاء من جنس العمل ولا يحصد حاصد الا من نوع ما زرع ومهما يكن من اختلاف فالانسانية بأجمعها تنظر الى الله خالقها تعالى نظر المستعين المستعطف المحب للكمال اقتداءً بصاحب الكمال في عدله وعظم

تديره ثم خيرته العظيمة وعطفه على خلقه ويره بهم جميعا .
 والتقديس والتزيه لله تعالى بمقتضى الاصول العامة الادبية
 هو بعد الايمان به تعالى والاعتراف بعظمة وإحكام النواميس
 التى يجرى عليها هذا الكون ويدير بها أمره المدهش المملوء
 بالمعائب تنحصر فى الواجبات الانسانية ، تنحصر فى ان يهذب
 العقل ويروّض الوجدان لدرجة التوفيق لعمل الخير وإرادته ،
 تنحصر فى تجنب الرذائل والشرور وأنواع المكر والخداع والغيبة
 والنميمة التى هى كلها من عمل الشيطان شيطان النفوس الفاسدة ،
 تنحصر أخيرا فى العدل والاحسان ولن يكون ذلك على أحسنه
 الا بالاخلاص والنية الصادقة والعمل الاختيارى الحر لى يعمل
 الانسان بقلب سليم خال من محبة الرياء والسمعة والغش والخديعة
 لان فى هذا القبول وفى هذا النجاح ورضا الرب وخلقه أما
 إرادة الشر وعمله وحبه والميل اليه فهذا مما لا تنجح به الشؤون بل
 تبغض من أجله النفوس وتمقت وتخط أعمالها الى اسفل سافلين .
 ان الذى يعرف الله تعالى ويدرك انه سبحانه بالحقيقة
 مصدر كل القوى الطبيعية والعقلية الرشيدة ونفحاتها الكريمة
 الابدية القرار والخير كل الخير الذى يفيض على القلوب والنفوس

لا يقدر بل لا يمكنه البتة ان يتمتع عن الشعور والاحساس في قلبه ووجدانه بالاعتراف لله تعالى بالجليل الذي في الرقاب كلها فيثنى عليه بكل جميل ويحمده تعالى بكل شفة ولسان خصوصاً لما منحنا اياه تعالى معشر الآدميين من ذلك الوجود والحيثية التي نسموا بها على كل المخلوقات وهذا الاعتراف منا والشناء على الله تعالى والفكر فيه لهو خير العبادات .

الطاعة لأمر النواميس والشرائع التي أنزلها الله تعالى على انبيائه الكرام أو وفق العقول الكريمة لاستنباط وابرار الوضعى منها إما بالحمل على الاولى أو بالنظر الى مقتضيات لراحة الهيئات الاجتماعية والقيام بكل ماتأمرنا به والانهاء عما عنه تنهى وتزجر في كل الشؤون الاجتماعية والادبية هو بالنسبة الى الرجل الكامل من أجل أنواع العبادة له تعالى في هذا العصر فالرجل الذي ينهمك في العبادة والانقطاع لها بحسب رسوم دخيلة أو تقاليد موضوعة ليس في نظر الادب المصرى بأفضل عبادة من ذلك الانسان الذى يعمل لعائلته بالجد والحق ويخدم بنى وطنه وملته بملمه أو صناعته أو ماله بالاخلاص ويؤدى ماتفرضه عليه تلك النواميس الاجتماعية

من واجبات نحو وطنه ثم ما يجري أخيراً من أنواع الخيرات عدلاً واحساناً في كل معاملاته بما يزيغ عنه المحامد في المحافل والثناء الجميل في الأندية فهذا الرجل قد وفق الى عبادة الله تعالى بأجل شرائع هذا الوجود الانساني الادبي التي ألهمها الله النفوس وقررتها مع ذلك لشرائع وهو لهذا يفضل كثيراً ذلك الذي لم يفهم من العبادة وأسرارها سوى الانقطاع عن أمر الله بدعوى عبادة الله .

ويدخل في الباب باب الواجبات الدينية من حيث تقديس الذات العلية النظر نظر اعتبار الى هذا الكون العظيم والتدبر لآيات ربنا البينات فيه وكذا التأمل في بدائع بدائه العقول البشرية وما وهبها الباري تعالى من خلال كريمة فاضت عليها فيوضاً صمدانياً فأبرزت الى الوجود من المصنوعات والافكار والآراء والحكم ما هو في الدرجة العالية من الاطراب والاعجاب قال «مسيو جول ستيج» في كتابه «الرجل الشريف» مامناً «ان في رقبة الانسان واجبات نحو كل كائن فهلا يكون عليه واجبات نحو الله تعالى ، نحو تلك القوة السائدة على الكون ، نحو ذلك الخير المحض الذي لا حد لفضله وجوده

ومنته المتواصلة والذي نمخع له تعال صاغرين شاعرين بالاحترام
والاعتراف له بكل جميل ؟ فهذا الاحساس الذي يلزم القلب
البشرى هو الاحساس الديني الذي تفيض عنه كل الواجبات التي
تسمو بالحياة وتشرف بها أيما تشريف ، فن تلك الواجبات
الدينية إكبار شأن الطبيعة والاعجاب بها وتمجيد خالقها تعالى
عند مشاهدة بدائع قبها الزرقاء المزينة بزينة الكواكب والتي
تشمّلنا وتحيط بنا من كل جانب نواميسها وحركاتها المتقنة
البديعة احاطة السوار بالمعصم أو الهالة بالقمر ثم تلك النواميس
الادوية التي تحمّزها نفوسنا ، فالذي يمر بهذه الآيات اليبينات
غير مكثرت بها ولا ملتفت الى محاسنها لهو المجرد من اكل
وأشرف الواجبات بل ليس هو بأنسان

« ان من الواجبات الدينية محبة الناس اخوانا في الانسانية
الذين نشترك وياهم في الخلقة وتجمعنا معهم رابطة القرابة
الآدمية ولقد خلقنا الله تعالى لكي نتعاون ويساعد بعضنا
بعضا في سيل الحياة ووسائلها

« انه لواجب ديني محبة كل ما هو خير ، كل ما هو حق
وعدل ، كل ما هو صدق وصواب وان نفسح لامر الوجدان

والضمير باب الخير وان نتقوى ونزود من الحكمة وان تكبر
 في العقل ونتمو ونشب على الفضيلة والاخلاص وان ترفع عن
 السذاجة والاثرة والكبرياء والصلف والحمول وكل امرشائن
 ردىء يردى بحياتنا حسا ومعنى ويزرى بشأننا ومقامنا
 الانسانى الكريم .

«وانه لو اوجب ديني ان تقدم الثقة بالله ونستريح الى امره
 في المقادير الجارية وفق ارادته تعالى التى أخرجتنا من العدم
 والتى قدرت لنا أحوالنا ومراكزنا فى سلسلة هذا الوجود
 العملى فلو نظر كل امرئ الى هذه الواجبات بعين العناية والرعاية
 والنظر العالى الكريم لألفينا ان الادب كله يرجع الى الدين
 وان الاحساس الدينى هو وحده الذى يمد هذا الادب النفسى
 بما يلزمه من قوة وبت وقطع » اهـ

والحياة الادبية المصرية كما لا يخفى تميز لكل انسان من جهة
 اخرى ان يؤدى عبادة الله تعالى بحسب الرسوم والتقاليد
 العملية التى شب عليها واستفادها عن آباءه واجدادها بلا ممانعة
 من انسان ولا احتقار او ازدراء من مخلوق بشرط أن لا يكون
 فيها ما يمنعه العدل والادب كما تقدم بيانه ولقد جاءت هذه

الحكمة العالية والنصيحة الغالية في كتاب المسيو «شارل ونيار»
الموسوم بالحياة البسيطة في حقيقة ممارسة الدين قال ما مفاده :
« ان دينك لهو الجيد اذا كان فيك جاً مؤثراً ، اذا هو
أوجد في نفسك ذلك الشعور بقيمة هذا الوجود غير المتناهي ،
اذا هو احيا في فؤادك تلك الثقة وذلك الامل العظيم متحدا
ممتزجا بأحسن ما فيك ضد أقبح ما فيك مريك احتياجك
دائما الى الظهور بمظهر رجل الاستقامة والفضل ، ان دينك
لهو الحسن اذا هو أراك في الالم منتظدا وفي الشدة الفرج ،
اذا هو زادك في الاحترام لوجدان الآخرين واعمالهم ، اذا
هو أفادك سهولة في التسامح وجمل غبطتك وسعادتك قليلة
الكبرياء والغطرسة وواجبك أحب اليك وأعز عليك
ومستقبلك اكثر ازدهاء في عينيك ، فاذا أنت كنت على هذا
الحال فدينك الذي تدين الله به حسن لك ولا يهم بعد ذلك
كثيرا اسمه وورسمه ، ومهما يكن من حال بساطته فانه مادام
يؤدي بك الى القيام بهذا العمل الجليل فهو للذي يستقي من
ينبوع صاف حتى يصل رباطك بالناس والله تعالى ، اما اذا هو
زاد من غطرستك وكبرياتك وخيلائك حتى يجعلك تظن أنك

أحسن ديناً وتديناً من الآخرين ويصيرك من أصحاب المجادلات
والمباحكات الدينية الذين يتترسون بالنصوص ويتشبثون بالمتون
ويعبسون الوجوه ويريدون أن يسودوا على وجدان الآخرين
أو يحملون ما لهم منه في أسر التقاليد ورق الرسوم ويتناومون
على قذي الشكوك أولاً يمارسون العبادة إلا لأنها رسوم وطقوس
مقررة أو مجرد انتفاعهم بها أو لا يأتون الخيرات لوجه الله وبراً
بالإنسانية وإنما طلباً للجزاء والمكافآت السماوية فيما بعد الموت،
فأنك إذا كنت على هذا الحال فسواء كانت ديانتك البوذية أو
اليهودية أو المحمدية أو المسيحية فإنها لتكون غير ذات جدوي
لك ولن تساوى بالنظر اليك شيئاً بل هي تباعدك عن الناس
وعن رب الناس » اهـ

(تمت هذه الرسالة والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله)

فهرست

صفحة

٣ خطبة الكتاب

﴿ الفصل الاول ﴾

(تمهيد)

(شيء يجب ممارسته)

اخلاق الطبقة الدنيا عندنا — ما عند هذه الطبقة من
 المساوى — ما ينبغي ان نكون عليه لبلوغ الكمال القومى — سرعة
 ما يلصق بالنفوس من شرور الحضارة — بقية دائنا الخالى —
 ما عند غيرنا منه — اختلاف الآراء فى الداء والدواء ٥

﴿ الفصل الثانى ﴾

(قوى النفس وأصول الادب)

القوى النفسانية المودعة فى الانسان — تعريف الادب
 تحقيق الكمال بالادب وهو السعادة — تقسيم الادب الاجتماعى
 الى نظرى وعملى — أقتصار هذه الرسالة على القسم العملى مطبقة
 بنوع ما على حالتنا — أصول الآداب المودعة من أصل الفطرة —
 قوى النفس البشرية وشرف كفاءتها — فكرة الخير وما يتبعها من
 فكرة الجيد والجميل والحق — اختلاف الحكم باختلاف العرف —
 وجوب التربية للتخلى بالآداب الصحيحة ١٠

﴿ الفصل الثالث ﴾

(المسؤولية الادبية)

لماذا تقع المسؤولية على الانسان وحده — حد هذه المسؤولية
واقسامها — المسؤولية الادبية — شروطها . العقل والحرية —
اختلاف المسؤولية — المسؤولية التامة والمشاركة — الوجدان
١٦ وحكمه — في تربية الوجدان استصلاح حال النفوس .

﴿ الفصل الرابع ﴾

(الحرية الادبية)

اختلاف الناس في الحرية وحقيقتها — تباين الافعال الصادرة
من الاحياء — افعال الحيوان السليقة — قوة الارادة الانسانية
والاختيار — تعريف الحرية الادبية — ليست الحرية متابعة الاهواء
أو فعل ما لا يتصور عقلياً — شروط الحرية وحدودها — الحرية
متساوية أمام النظمات — ما ينبغي لخلاص الحرية الادبية —
٢٣ القيام بالواجبات قطب رحا الحرية الادبية .

﴿ الفصل الخامس ﴾

(الخير . الواجب . الفضيلة)

انقانون العمل الادبي للانسان — العقل — الخير جملة
وما يتبعه — شرح الخيرات وأختلافهم فيها — شرف المعرفة
وزيوف بعض التعاريف — حكمة الحكيم إفرنسى في الخير —

صفحه الواجب — الواجب عهد في الرقة — الحقوق أستفدت من
الواجبات — أقسام الواجبات — أمر الفضيلة — تعريف
٣٠ الفضيلة — لاظفر في الحياة الا بها

﴿ الفصل السادس ﴾

(واجبات الانسان نحو ذاته)

فما الواجبات نحو النفس — ما يجب للبدن — العمل
العمل — الرذائل من أورد الشرور المعوقة — الامراض
الادبية والتخلص من أسرها — مهاوى الحضارة الفاسدة —
الحمر — قول هانوتو فيها — الحشيش — المورفين — الشهوات
الفاسدة — كيف تتحايّل على تحويل الاميال النفسية — الميسر
وذوله — البورصة — أمر العيش — قتل النفس — التعلم
والتقف — شرف العقل في تربيته لالتماس الحقيقة وتجنب السفسطة
بالعلم يتخلص من الصلف ويعرف الحق — أهم ما منجب معرفته
الاعتدال في باب العلم ونميره — تربية الاحساسات والاذواق
تربية الارادة وتقوية الشجاعة الادبية — احترام الذات وتحرى
٤١ ما يوجب احترامها

﴿ الفصل السابع ﴾

(واجبات الزوجين)

الزواج الطبيعى والشرعى — أمر الواحدة وتعدد الزوجات —
الطلاق — نظر الفلاسفة وغيرهم في الزواج وكونه الحميد —

صفحة آداب الزوجين وواجباتهما - الامانة - الثقة - الاحترام -
 التعاون والتساعد في الامور المعاشية - على الرجل ادارة الاعمال
 الجسيمة الصعبة - حماية الزوجة والعائلة - سلطة الرجال -
 ٥٨ واجبات المرأة المخصصة بها - تدبير المنزل - الوداعة والطاعة .

﴿ الفصل الثامن ﴾

(واجبات القرابة والصداقة)

أسباب واجبات الابوين - تنمية قوى الاولاد - ادوار هذه
 الواجبات - القدوة الحسنة العملية - السلطة الابوية - لا ينبغي
 تفضيل بعض الاولاد على بعض - محبة الوالدين والواجبات
 نحوهما - فئات الواجبات التي على الاولاد - واجبات القرابة
 والنسب - الصداقة - اختيار الاصدقاء - حقوق الصداقة
 ٧١ وواجباتها .

﴿ الفصل التاسع ﴾

(آداب الرؤساء والمرؤوسين)

حكمة تفاضل الاعمال - مسؤولية الرئيس العظيمة - أدب
 الرئاسة - مشكلة الأجور والمرتبات - واجبات المرؤوسين
 وآدابهم - الطاعة ما يجب منها وما لا يجب - حكمة ذلك في نظر
 ٨٢ المسؤولية - المنفعة الذاتية وحكمها - آداب المهن الحرة .

﴿ الفصل العاشر ﴾

(شأن العدالة)

(القسم الاول)

(احترام الحياة والحرية والصيت)

مبدأ العدالة الاجتماعية - احترام الانسان في اموره الحسية
 والمنصوية - شأن الحياة - في مواقع الدفاع والحروب - ما أقيح
 عادة الاخذ بالتأثر - الامور الوحشية المشاهدة في الانتقامات -
 حالة رعايا المدن عندنا - أمر الحروب - احترام حرية الغير -
 لرق - الخدمة الالزامية - الحرية العصرية - حرية العمل -
 الرفق بأصاغر العمال - احترام الانسان في شرفه وصيته -
 ردائل الباب - السباب - الغيبة - النيمة - السعاية والوشاية . ٨٩

﴿ الفصل الحادى عشر ﴾

(شأن العدالة)

(القسم الثانى)

(احترام الفكر والملكية والعهود وذوى الاعمال المفيدة)
 كيف يكون الانسان أفكاره ومعتقداته - حرية الفكر
 وحدودها في الكشف والابانة - فوائد حرية الفكر في الهيئة -
 الصحافة - حرية الاعتقاد والعبادة - التعصب - احترام أمور
 الانسان الذهنية - ما يعرقل أمر الانسان من الفس و الكذب -
 أمر التعليم وشأنه العظيم - حرية الملكية الحسية والمنصوية -

صفحة المذهب الاشتراكي - حرية التجارة وآدابها الجليلة - الامور التي
تضر بالملكية - انشريك في الجريمة - انعبث بالاملاك العمومية -
الارداد والتعويض ادبياً - احترام اوعود والعهود - أمر المشارطات
١٠٥ وآداب العقود الكتابية - مكافأة ذوى الاعمال المفيدة

﴿ الفصل الثانى عشر ﴾

(أمر الاحسان)

الاحسان من قديم الزمان - من الوجهة الاجتماعية لاستيفاء
قوام الهيئة - تربية الوجدان على عمل الخير ابتداء - فوائد
الاعانة بواسطة الجمعيات الخيرية - الاعانة بالنفس وشأن جمعيات
منع المفاسد الاجتماعية - اصلاح حال العمال - جمعيات التعاون
ما يحتاج اليه الحال فى مصر - بالنسبة الى الحيوان الاعجم
١٢٠ جمعيات الرفق بالحيوان

﴿ الفصل الثالث عشر ﴾

(الوطن والهيئة الاجتماعية)

الوطن والشعب - محبة الوطن وما يقتضيه شأنه - ضرورة
وجود الهيئة الحاكمة وقابليتها للتغير - الجمعية السياسية - توزيع
الاعمال الاجتماعية - السلطة العليا ووجوب وجودها -
تشعب اطراف مهام السلطة والهيئة - ما يلزم من الكفاءة -
اتساع حرية الهيئة الحاكمة ووجوب الاستقامة والنزاهة - الهيئتان

صفحه وشكلاهما — الطوائف القديمة والمبادئ الحديثة — التقسيم
 الحديث لافراد الهيئة الاجتماعية — اشكال الحكومات — الحكومة
 الملكية — الحكومة المتعددة الرؤساء — الحكومة الاشرافية —
 ١٢٨ الجمهورية — على كل واجبه

﴿ الفصل الرابع عشر ﴾

(الواجبات نحو الحكومة)

الحقوق المدنية والسياسية — مجمل الواجبات التي على الافراد
 الطاعة للقانون والنظام — أمر الشرائع والنظامات انفاضة في
 هذا العصر — المساعدة في تمشية القوانين — الخدمة العسكرية
 الصفات المطلوبة في الجنود — الواجبات زمن الحرب — في
 زمن السلم — الجندية المصرية والبدل العسكري — حق
 التصويت والانتخاب للمجالس التشريعية — أكل السلطة ماجعلت
 بيد الشعب — حق الانتخاب ولن هو من المنتخبين والمنتهجين -
 ١٣٩ قيد أسماك في دفتر المنتخبين .

﴿ الفصل الخامس عشر ﴾

(وظيفة الحكومة العاملة)

الداياتر العملية المختصة بالحكومات — انتظام بين الافراد
 والهيئة — ماهي الحكومة ووظيفتها الحصصية — الامن وما
 يقتضيه — الاعمال المادية التي في رقية الحكومة — الامور

صفحة الادبية — التعليم — تنشيط أهل العلم وأرباب الاختراع —
 مايجب ان يقف عنده عمل الحكومة — كيف يجرى التشريع
 بواسطة الحكومة — في اختلاف الاحزاب قائدة — مايلزم ان
 تراعيه في مشاريعها العمومية السلطة التنفيذية — عمال هذه
 السلطة — احترام هذه السلطة والرضوخ اليها — الامتيازات
 الاجنبية — مهمة الهيئة اسعاد الشعب وعدم مراعاة انتحزبات —
 باقي الاوصاف التي يجب ان يكون عليها الحاكم كبير السلطة —
 الاختيار للخدمة العمومية — السلطة القضائية — ماهو اقاضي —
 مايجب ان يكون عليه القاضى الرجوع الى أمر القضاء والتفويض
 الى السلطة في تقرير العدالة — التحكيم والصلح — أمر الاقتصار
 في الغرب قديماً — النظام الجنائي الحديث — فضل هذا النظام
 ١٥٣ في حماية الافراد

﴿ الفصل السادس عشر ﴾

(أدب الحقوق الدولية)

العلائق الدولية من قديم الزمان هي التي كانت اساس مواضع
 من أدب الباب — حقوق الدول الطبيعية والوضعية حقوق
 الشعوب التي تتمتع بها — حق الدفاع في الامم الشبه المستقلة —
 مبدأ تعيين السفراء والقناصل لدى الدول وبعضها — مايجب ان
 يعامل به ممثلو الحكومات من الاحترام رعاية النزول —
 مراعاة الاتفاقات — الادب في باب الحروب واسبابها — كيف
 تجري الحروب المصرية = أدب الجنود في القنال ومعاملة الاسرى

صفحه والجزحی — مبدأ الحیاد الدولی — الملمطة البحرية — النجارة
 ۱۷۲ — البحرية الدولية — السلام العام

الفصل السابع عشر

(نحو الخالق تعالى)

الاصل العام في باب العقيدة البشرية — مبدأ الاعتقاد بالله
 تعالى — شوق النفوس وعبادتها الى المبدع سبحانه وتعالى — العلوم
 لاتناقض الاعتقاد — الواجبات نحو الخالق — وتجنب الشر روح
 الدين بعد الاعتقاد — فيوضات الله تعالى الموجبة للتناء والشكر له
 بالقلب واللسان — الطاعة لامر الشرائع المنزلة وما في حكمها —
 رجل العصر المتدين — التدبر في مخلوقات الله — تعالى حكمة لحكم
 أفرنسي — حكمة أخرى للمسيو شارل ونيار . مؤلف كتاب الحياة

البسيطة ۱۸۳



Library of



Princeton University.



32101 076411030